أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

نموذج

لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية

د. محمد صفوح الأخرس

الرياض
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

١٧٣

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

نموذج

لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية

د. محمد صفوح الأخرس

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

ⓒ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثنا ء النشر

الأخرس، محمد صفوح

نموذج لاستراتيجيةالضبط الاجتماعي في الدول العربية . ـ الرياض

٢٥٥ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٢ ـ ٢٣ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الضبط الاجتماعي أ ـ العنوان

ديوي ١٥ ، ٣٠١ ١٨/٠٤٥٣

رقم الايداع: ١٨/٠٤٥٣

ردمك: ٥ ـ ٢٣ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

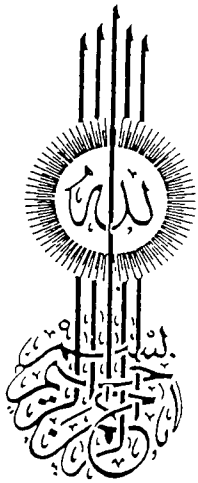
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

المحتويـــات

التقديـــــم ... ٣

المقدمـــــة ... ٥

الفصـل الأول. أسس الضبط الاجتماعي وأصوله النظرية ... ١٧

أولاً الضبط الاجتماعي: التعريف والماهية ... ١٩

ثانيـــاً: الضبط ومنظومة الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية ٢١

ثالثـــاً الضبط الاجتماعي ومفاهيم الوازع والتضامن والعصبية عند ابن خلدون ... ٣٧

رابعـــاً: الضبط وعناصر التماسك الاجتماعي عند دوركايم ٤٤

خامساً: الضبط الاجتماعي والغائية في المدرسة الوظيفية ... ٥٤

الفصل الثاني مؤسسات الضبط الاجتماعي ... ٦٧

أولاً: الأسرة والتنشئة الاجتماعية ... ٦٩

ثانيـــاً التربية والتعليم ... ٨١

ثالثـــاً الرأي العام ودور المؤسسات الإعلامية في التطبع الاجتماعي ... ٩٧

الفصل الثالث: الأصول المنهجية في تنميط الظواهر الاجتماعية ... ١١٣

أولاً: النمطية: التعريف والماهية ... ١١٤

ثانيـــاً النمطية في الفكر العربي الإسلامي ... ١١٥

ثالثـــاً: النمطية في الفكر الأوروبي ... ١٢٣

رابعـــاً مداخل منهجية في تنميط الأفعال الاجتماعية ... ١٤٣

خامساً: صعوبات وتحديات منهجية ... ١٥٥

سادساً : خلاصة ونتيجة ... ١٦٤

الفصل الرابع : الاستراتيجية المنهجية في تنميط الأفعال الجرمية ... ١٦٩

أولاً : الإطار التحليلي ... ١٧١

ثانياً استراتيجية تنميط الفعل الجرمي ومؤسسات الضبط الاجتماعي ... ١٧٤

ثالثاً : المنهجية الفنية في تنميط الفعل الجرمي ... ١٨٦

رابعاً التخطيط في القطاع الأمني ومؤشرات القياس ... ٢٠٠

الفصل الخامس: الركائز الأساسية لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي ... ٢١١

أولاً : الضبط الاجتماعي وتحديات التنمية ... ٢١٢

ثانياً : الضبط والأمن الاجتماعي ... ٢١٥

ثالثاً : الضبط ومسائل التغير الاجتماعي ... ٢١٦

رابعاً الضبط وأسس الموازنة بين الأهداف والإمكانات ... ٢١٩

خامساً : الضبط والرقابة وتحقيق مبدأ الوقاية ... ٢٢١

سادساً : الضبط وتنمية الفعل الاجتماعي ... ٢٢٢

سابعاً : الأسرة ومؤسسات الضبط الاجتماعي الإيجابي ... ٢٢٤

ثامناً : الضبط ومستويات السلطة الاجتماعية ... ٢٢٧

تاسعاً : الضوابط الاجتماعية السلبية ... ٢٣٧

عاشراً : الضبط والاتجاه التكاملي في بناء الاستراتيجية ... ٢٤٣

المراجع ... ٢٥١

التقديـــــم

يعتبر الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات على اختلاف درجة تحضرها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولقد كرّس علماء الاجتماع والنفس والتربية والقانون والشريعة جهوداً كثيرة ومتميزة في هذا الإطار، على اختلاف نظرياتهم التي انطلقت من خلفيات متباينة مرتبطة بالمعطيات الاجتماعية والتاريخية لكل مجتمع، لكنها تلتقي جميعاً في الاتفاق على أهمية عمليات الضبط الاجتماعي في ضبط سلوك الأفراد وتعديله، ولقد تزايد الاهتمام بعمليات الضبط الاجتماعي مع زيادة النشاط الإجرامي في المجتمعات الإنسانية وأصبح اقتحام الميدان الاجتماعي لتحليل ظواهره المختلفة ولا سيما تلك الخاصة بميدان الانحراف والجريمة يستدعي بالدرجة الأولى الحاجة إلى تحديد من هو السوي ومن هو المنحرف.

وتصبح القضية الأساسية هنا، إلى أي مدى يتطابق ما نكونه عن الفعل الاجتماعي من معرفة متسقاً مع حقيقته في الواقع الاجتماعي المحدد، لذا فقد كان هدف الضبط الاجتماعي يكمن في الوصول إلى الاتساق بين سلوك الفرد وبين المعايير القيمية الأساسية في المجتمع، وعندما يخرج الإنسان عن ذلك النمط من المعايير القيمية فهو ينحرف عن مسار السوية والاستقامة ليدخل ضمن أنماط الفعل المنحرف ومعلوم أن نظرة الإسلام إلى الجريمة قد انطلقت من مفهوم شامل عن الإنسان والحياة والكون، حيث يرى الإسلام في السلوك الإجرامي خروجاً على الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ويعالجه علاجاً يصون الفرد والمجتمع، ويرد مثل هذا السلوك إلى أسباب قد تكون نابعة من داخل النفس الإنسانية أو من خارجها.

إن مفهوم الضبط الاجتماعي يشير إلى مختلف القوى التي يمارسها

المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة، بدءاً من الأسرة وانتهاءً بسلطة الدولة للتأثير على سلوك الأفراد عبر مختلف العادات والتقاليد والقيم والمعايير مستخدماً كافة الأجهزة المعنية بالتربية والوقاية والحماية والمنع والردع، للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وحماية مقوماته وقيمه عبر تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهكذا يبرز الضبط الاجتماعي كحاجة ضرورية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط النزاعات الفردية التي تهدد أمن الجماعة ومصالحها المختلفة الأمر الذي يتطلب تدخل المجتمع لتجريم الأفعال التي تتعارض مع مصلحة الأفراد والجماعة.

إن هذه الدراسة التي أنجزت ضمن البرامج العلمية لمركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تهدف إلى تقديم مساهمة متميزة تساعد في رسم معالم وأسس استراتيجية عربية للضبط الاجتماعي لتحقيق الأمن والتنمية في الوطن العربي من خلال تحديد المؤشرات التي تمكننا من قياس أبعاد السلوك الذي ينحرف عن مسار الضبط أو ذاك الذي يسير طبقاً لمعاييرنا وقيمنا العربية والإسلامية. كما نأمل أن تشكل هذه الدراسة حافزاً للجهات العربية المعنية بعمليات الضبط الاجتماعي لدعم المؤسسات التي من شأنها أن تقدم النماذج السوية من السلوك لمختلف أفراد المجتمع، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمسجد ومختلف الهيئات المعنية بالتنشئة الاجتماعية وبالتربية عموماً

والله من وراء القصد

رئيـــــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــــة

تندرج مسائل الضبط الاجتماعي ضمن أطر نظرية ومعرفية واسعة وممتدة ، تشمل عمليات التنشئة الاجتماعية والأسرة والقانون والعرف والعادات والتقاليد ، وجملة عناصر النظام المعياري في المجتمع ، كما يستوجب البحث في ضبط السلوك الاجتماعي الحديث عن معايير السلوك السوي ، والسلوك المنحرف على حد سواء فهدف الضبط الاجتماعي كما هو معلوم ، هو الوصول إلى اتساق بين سلوك الفرد والمعايير القيمية الأساسية في المجتمع ، وعندما يخرج الانسان عن ذلك النمط من المعايير القيمية فهو ينحرف عن مسار السوية والاستقامة ويدخل ضمن أنماط الفعل المنحرف

وإذا كان علماء الاجتماع والنفس والتربية والقانون ، يتفقون على أن مسائل الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية إلاّ أنهم يختلفون في تحديد أسس أنماط الضبط الاجتماعي وتفسير العوامل المسيرة له ، وقد نجم عن هذا الاختلاف بروز نظريات عديدة انطلقت من افتراضات تدعي أنها الأكمل في تفسير الفعل الاجتماعي بشكل عام والسلوك السوي والمنحرف بشكل خاص ومن هذه النظريات ما ارتبط بالبيئة ومنها ما ارتبط بالوراثة ومنها ما ارتبط بالعوامل النفسية أو الاجتماعية

وقد تقدم البحث في مسائل الضبط الاجتماعي مع ازدياد النشاط الإجرامي في المجتمعات الانسانية ونجم عنه محاولات عديدة في فهم الفعل الجرمي واتجاهات متباينة في ربط الفعل بالضبط وبالإصلاح الاجتماعي وقد تميزت كتابات النصف الثاني من القرن العشرين بالاتجاه

نحو اعتبار الفعل الاجتماعي حصيلة جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، فكانت العودة مجدداً إلى النهج التكاملي في فهم العامل الاجتماعي بعدما قطع البحث في التنميط شوطاً بعيداً في التصنيف والتبويب والعزل بين المتغيرات

ومع أنه نجم عن التحليل التكاملي في إطار التنميط والتركيب إدراك أوسع لأبعاد الضبط الاجتماعي ، إلاّ أنه ظهرت إشكالات منهجية متعددة كان من أبرزها أن انطلق كثير من العلماء لفهم مسائل الضبط في المجتمع استناداً إلى مقولات نظرية جاهزة ، وجمعت وصنفت البيانات استناداً إلى تلك الأطر ، فغابت في إطار التنميط الأسباب التي دفعت إلى فهم السلوك الاجتماعي ، فكأن البحوث هنا مخابر فنية محددة باتجاهات نظرية مسبقة ، وفي إطار معالجة الفعل بالرجوع إلى جملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تلاشت الفواصل بين مسئولية الفرد والمجتمع تحت شعار الإصلاح الاجتماعي ، حيث يلجأ الباحثون الاجتماعيون عادة في تفسير السلوك الإنساني الاجتماعي إلى مقولات نظرية ، وهم يستنبطون من ذلك التعليل نتائج ترتبط بالمقولات التي انطلقوا منها وتصبح الدائرة تدور في حلقة مفرغة ، فكأن المقولات النظرية ، بشكل أو بآخر هي المحددات للنتائج التي يخلص البحث إليها وتكاد نتائج البحث أن تكون تكراراً لتلك المقولات النظرية

ويزداد الأمر صعوبة في إطار مسائل الضبط الاجتماعي ؛ حيث يبرز الاتجاه إلى تحديد ما هو سوي وما هو منحرف قبل اقتحام الميدان الاجتماعي وتصبح القضية الأساسية هنا ، إلى أي مدى يتطابق ما نُكوِّنه عن الفعل الاجتماعي من معرفة متسقاً مع حقيقته في الواقع الاجتماعي المحدد

ومن يستعرض تاريخ الفكر الاجتماعي يجد أن الأبحاث التي قام بها المفكرون في مجال تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية ، قد اتسمت بتحديد مسبق لمحددات وخصائص الأنماط بشكل لا يستوعب دائماً وبشكل متكامل الثالوث المنهجي للنمط وهي أبعاد الزمان والمكان والحركية ، فكان تنميط مسائل الضبط الاجتماعي يتم عادة باتجاه جمع شتات الواقع الاجتماعي ووضعها في بوتقة واحدة ، أي أن يتم حشر معطيات الواقع لاستناد إلى مقولات نظرية معينة في نمط معين

ويلحظ المتتبع لأدبيات البحث في مسائل الضبط الاجتماعي أن معظم النظريات التي تتعلق بتفسير أنماط الضبط الاجتماعي تنطلق إما من الفعل لتحديد خصائصه أو من الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الفعل مع افتراضات مسبقة حول ما ينبغي عليه الوضع الاجتماعي في الإصلاح أو الردع ونحن نتصور أن الافتراضات المسبقة المنطلقة من كل زاوية على حدة لا تعطي الرؤية الصحيحة عن أنماط وسائل الضبط الاجتماعي في الوطن العربي بل لا بد من أن تتشكل رؤية متكاملة حول فهم واقع الفعل الاجتماعي بحسب ما هو مرسوم في النظم المعيارية الاجتماعية والإدارية والقانونية

إن مفاهيم الفعل والفاعل والأساليب وردود الأفعال الاجتماعية تتداخل أحياناً في تكوين البناء النظري لبحوث الجريمة والانحراف . ويدفع ذلك التداخل إلى صياغة افتراضات منبثقة عن الأطر التحليلية التي تفسر الجريمة بأنماط إرجاعية ومحددات بيئية أو وراثية أو عضوية أو مجتمعية

وجرت العادة في البحوث الاجتماعية أن يتم سبر المعلومات استناداً إلى استمارات توزع على عينة من أفراد المجتمع المدروس تبوب وتصنف بعدها في التحليل الاجتماعي لمعرفة العوامل المؤدية إلى الضبط الاجتماعي لكن البحث هنا لا يتحقق عبر تلك المنهجية الفنية ، وإنما يتخطاها إلى التحليل المكتبي لما هو كائن على مستوى المجتمع لرصد أنماط الضبط الاجتماعي عبر مؤسسات ونظم معيارية اجتماعية وتقاليد وعادات وأعراف وخصائص اجتماعية لا تسمح بتحقيقه الوسائل التقليدية في البحث والاستقصاء

وإذا كانت السلاسل الزمنية توضح المعالم الرئيسة في تطور أنماط الضبط الاجتماعي ووسائله فإن الفهم الاجتماعي الأشمل يستوجب الربط بين تلك السلاسل واتجاهات التغير الاجتماعي سواء في التعليم أو في العمل أو الأسرة أو الحراك الاجتماعي

ووسائل الضبط الاجتماعي كأي فعل اجتماعي ، لا يفهم إلاّ في ظل التحولات المجتمعية ، فانخفاض جرائم النساء مثلاً قد يفهم على أنه تطور إيجابي في منحى الضبط الاجتماعي ، إلاّ أن إسهام المرأة في ميدان العمل ، وهو مسألة مجتمعية ، مسألة إيجابية حتى وإن أفرزت في بعض الحالات أنماطاً جرمية معينة والتمثيل واضح في مجالات مجتمعية أخرى ، أيضاً فانخفاض مستوى الإسهام في قوة العمل لدى فئات الشباب قد يعزى إلى ازدياد نسبتهم في التعليم الثانوي في مرحلة زمنية وعمومية معينة وهو مسألة إيجابية في تنمية الموارد البشرية ، حتى وإن كانت سلبية في ميزان قوة العمل

وينطلق بحث استراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي من منطلقات نظرية تحدد الاتجاه الذي سيتبع في معالجة أنماط الضبط الاجتماعي ومؤسساته المختلفة وتأخذ تلك المرتكزات منحى يختلف عما درجت عليه البحوث التقليدية في صياغة افتراضات نظرية منبثقة عن أسس معرفية حول تعليل أنماط الفعل الاجتماعي بشكل عام وتعليل ذلك أن الجريمة من الوجهة القانونية ، هي الفعل الذي نص القانون على تحريمه أما الفاعل فهو الانسان الذي قام بهذا الفعل مدفوعاً بعوامل مختلفة فتحديد الفعل إذن مختلف عن تعليل الأسباب التي أدت إلى ارتكابه وهما في موقع مختلف عن أساليب الفعل وردود أفعال المجتمع نحو الفاعل . إذ أن أساليب الجريمة تتطور بشكل مواز تقريباً لتطور أساليب ضبطها كما أن ردود أفعال المجتمع نحو الجريمة تتطور بتطور المجتمعات الانسانية فمع أن الجريمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية وستبقى ملازمة لها غير أن ردود الأفعال في المجتمع تتناسب مع آثار الفعل الجرمي من جهة وبحسب النظم الاجتماعية والقانونية من جهة أخرى ، كما أن ردود أفعال المجتمع قد تطورت من مرحلة الانتقام من الفاعل إلى مرحلة عقاب الخارج على القانون وليس الانتقام منه ، وإنما ردعه أو إصلاحه ، وكانت العقوبات في مرحلة الانتقام غاية في القسوة ، حيث كان يتعرض المجرم لأبشع أنواع التعذيب في حين يتجه الردع بغية الإصلاح نحو الربط ما بين الفعل والفاعل والظرف الاجتماعي أو الأوضاع المعايشة التي أدت إلي ارتكاب الفعل الجرمي

كما أن التميز في إطار الفعل لم يكن واضحاً في تحديد مستوياته وأنماطه فكان التشابك كبيراً إن لم يكن متطابقاً بين فعل الخطيئة وفعل

الجريمة . فالخطيئة يرتكبها الإنسان متجاوزاً بذلك قواعد الأخلاق والإيمان والمحبة فهي خطأ يرتكبه الفاعل لمخالفته قواعد الدين وبالتالي فإن المسئولية هنا هي أمام الله عز وجل قبل كل شيء . أما الجريمة فهي خطأ يرتكبه الانسان ويسأل عنه في الحياتين الدنيا والآخرة ، ويتم في الإطار الدنيوي إنزال العقاب بقصد الردع أو الإصلاح وقد احتلت العلاقة بين الجريمة والخطيئة والتماثل بينهما مكاناً كبيراً وبارزاً في الفقة الكنسي وانعكست آثار تلك الاجتهادات في القانون الوضعي الأوربي ، حيث أضحى التمييز واضحا إلى حد الفصل بين مفهومي الخطيئة والجريمة فالخطيئة مفهوم مرتبط بمسئولية الإنسان أمام ربه والجريمة فعل مجتمعي إنساني تتحدد فيه المسئولية أمام القضاء المدني

ويتضمن البناء النظري لتنميط وسائل الضبط الاجتماعي ، وصولاً إلى وضع أسس استراتيجية تحقق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي ، تحديد المؤشرات التي تمكننا من قياس أبعاد السلوك الاجتماعي الذي ينحرف عن مسار الضبط ، أو ذاك الذي يسير حسبه وتأتي عملية تنميط الفعل الاجتماعي لتحقيق الاتصال المنهجي بين المقولات النظرية والواقع الاجتماعي ، فتضيق بذلك الفجوة التقليدية بين ما نكونه من معارف عن الواقع الاجتماعي وطبيعة الواقع ذاته وتلك مسألة منهجية مهمة يجب الانتباه إليها وبخاصة عند تشكيل البناء النظري واختيار المفاهيم التحليلية والتعاريف الأولية التي تشكل الأسس الداخلية في تنميط الظواهر وتكشف استخدامات النموذج النظري عن مدى الاتساق المنطقي والوظيفي بين العناصر التحليلية المشكلة للبناء النظري من جهة ، ومدى تشابكها مع الواقع الاجتماعي عبر وسائل القياس المناسبة من جهة أخرى

وهكذا تبرز أهمية البحث على المستويين النظري والمنهجي في مسائل الضبط الاجتماعي بتحديد طبيعة العلاقة بين النظم المعيارية التي تسير السلوك الاجتماعي وبين الواقع المادي للسلوك ، أي بين الفكر المجرد والسلوك المحدد ، بين النظرية والواقع ، بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو كائن فعلاً ، وباختصار شديد بين أنماط الفعل الاجتماعي على مستوى التحليل والخصائص النظرية وبين مؤشرات إجرائية تقيس أبعاد الفعل بصورته الحية

ولكيلا تكون الهوة كبيرة بين الأطر النظرية التقليدية وبين الواقع الاجتماعي المتحرك المتجدد والمتغير باستثمار يتجه البحث نحو تحديد أنماط السلوك وتصنيفها بحيث تكون لدينا خصائص محددة ومتشابهة لكل نمط تميزه عن غيره من الأنماط الأخرى وتجعل أمام الباحث إمكانية لقياس الفعل الاجتماعي بحسب أنماطه ، أي التمييز بين فعل اجتماعي واخر وبعد أن يتم ذلك التنميط للفعل الاجتماعي من الوجهة النظرية تجرى دراسة أبعاد الواقع الاجتماعي في جملة من النماذج لنخلص بعدها لتحديد أنماط ووسائل الضبط الاجتماعي وفق خصائص ومقاييس لها صفة الشمول أي تأخذ في الحسبان خصائص النمطية للسلوك الاجتماعي في إطار الزمان والمكان والتغير (أو الحركة) وتنميط الفعل هو بالتعريف تحديد خصائص مميزة (محددة) للأفعال بشكل نظري ، ثم تحليل هذا الفعل في الواقع الاجتماعي من أجل الوصول إلى سمات وخصائص مشتركة لمختلف الأفعال الاجتماعية ، كل على حدة ترتبط بين سمات الفعل الميدانية وإطارها النظري المجرد

ويستتبع هذا المدخل المنهجي العزوف عن وضع افتراضات مسبقة تعلل الفعل بحيث لا يخرج التعليل عنها ، ويطمح البحث إلى تعليل الجريمة بعد معرفة أنماطها في الواقع إن كثيراً من الجرائم مرتبط بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، فالجرائم الاقتصادية مثلاً ترتبط بمسيرة التنمية ، وأصبحت جزءاً من المجتمع الجديد كما أن البحوث والدراسات جاءت تالية على وجودها ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بجرائم المخدرات أو جرائم العنف والاغتصاب أو التزوير الخ

وقد تم اختيار نماذج من الفعل الجرمي يفترض أنها تمثل حالات يتسق فيها القانون الوضعي مع الحالات الإحصائية والعرف الاجتماعي في تحديد نمط الفعل الجرمي ، وينطلق البحث في استراتيجية الضبط الاجتماعي من مدخل منهجي يتجه نحو الواقع الاجتماعي الذي يتم تبويبه عادة بحسب مفاهيم إدارية وقانونية ترتبط بالنظم الحضارية والاقتصادية والاجتماعية ويتم امتحان مصداقية تلك المفاهيم في الواقع الاجتماعي ففعل السرقة مثلاً يجرم بالقانون وقد يفهم على المستوى الحضاري والاجتماعي في مرحلة زمنية معينة على أنه تبريرلأوضاع اجتماعية معينة ، لذا تصبح المقارنة بين الفعل المستند إلى رمز اجتماعي وبين الرقم الاحصائي تدخلاً في نطاق ما هو منحرف بإطار القانون ، ومبرراً بإطار المجتمع والجماعة

وتبرز الأهمية العملية لهذا البحث بما يوفره من قاعدة معرفية تساعد أجهزة الدول العربية المعنية بمسائل الضبط الاجتماعي بتكوين نموذج منهجي لتحسين طرق تصنيف وتبويب وجمع البيانات الاحصائية المتعلقة

بمسائل الضبط الاجتماعي بشكل عام وبأنماط السلوك التي تنحرف عن مسار النظم المعيارية بشكل خاص ،وطبيعي أن تعمل تلك القاعدة المعرفية المشتركة على فهم أوسع لأنماط الجرائم في الوطن العربي واتجاهات تطورها الأمر الذي يؤدي إلى صياغة استراتيجية في الضبط الاجتماعي على المستويين الوطني والقومي تحد من انتشار الجريمة وتضبط آثارها إن هذا الفهم لما هو كائن يعد القاعدة في الانطلاق لرسم استراتيجية في الضبط الاجتماعي التي تتضمن حكماً مفاهيم الردع والتقويم والإصلاح

الفصـل الأول

أسس الضبط الاجتماعي وأصوله النظرية

أولاً الضبط الاجتماعي التعريف والماهية.

ثانيـاً الضبط ومنظومة الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية.

ثالثـاً الضبط الاجتماعي ومفاهيم الوازع والتضامن والعصبية عند ابن خلدون

رابعـاً الضبط وعناصر التماسك الاجتماعي عند دوركايم

خامساً الضبط الاجتماعي والغائية في المدرسة الوظيفية.

الفصل الأول

أسس الضبط الاجتماعي وأصوله النظرية

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من الموضوعات المهمة والأساسية في العلوم الاجتماعية ، نظراً لاتساع أبعاده المعرفية ، وتنوع المداخل المنهجية التي تطل عليه ، حيث تتشابك معه على المستويات التحليلية مجموعة من النظم المعيارية والأحكام القيمية ، وترفده على المستوى العملي والإجرائي مؤسسات وتنظيمات اجتماعية مختلفة تمارس عملية تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد

وتؤكد الدراسات الأنثروبولوجية أن مسائل الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية ، ووجدت في مرحلة متقدمة من تشكيل التجمعات الإنسانية ، كما ظهرت أشكاله بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه سلوك الأفراد وضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتيه والقيم الاجتماعية

وقد نشأت قواعد الضبط الاجتماعي من خلال شعور الأفراد بحاجتهم إلى التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق مصالحهم وإشباع احتياجاتهم الأساسية والمتزايدة ، فأصبح لزاماً عليهم تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وضبط النزعات الفردية التي تهدد أمن الجماعة ومصالحها ويتطلب الضبط الاجتماعي أن يتدخل المجتمع فيجرم الأفعال التي تتعارض مع مصلحة الأفراد

وقد تطورت قواعد الضبط الاجتماعي بتطور المجتمعات الإنسانية ، كما تبدلت صيغ وأنماط الأفعال المحرمة باختلاف المجتمعات والأزمنة ، وتبدل معها الجزاء الذي يترتب على مخالفة النظم المعيارية المستمد من رموزها الحضارية ، وتعد الطقوس الاجتماعية أول مصدر للتحريم في المجتمعات البدائية ، وبصفة خاصة تلك التي تعرف «التوتمية» كطراز اجتماعي ، ويعني هذا الطراز أن كل عشيرة تلتف حول رمز اجتماعي غالباً ما يكون حيواناً أو نباتاً وهو «التوتم» تعتقد العشيرة أنها تنحدر من سلالته ، ويتضمن هذا النظام أداء فعالاً وأشياء أخرى يحرم المساس بها هو «التابو» ويشمل هذا التحريم نواحي الحياة كافة في تلك المجتمعات

ويهدف هذا الفصل إلى تحديد معنى الضبط الاجتماعي ووظيفته في تنظيم علاقات الأفراد في المجتمع ويتميز الضبط من هذا المنظور عن مفاهيم أخرى مثل القسر والقهر والإرهاب ، كما يحقق الضبط الاجتماعي الموازنة الدقيقة بين إيقاع السلوك وتفتح الإرادة الحرة ، فهو تركيب جديد يحقق الاستقرار بقدر ما يواكب التغير

يتشكل البناء النظري لموضوع الدراسة بتحديد موقع مسائل الضبط بين الثبات والتغير ، فالضبط معيار للسلوك ، وهو متغير بطبيعة الحال ، ويتجه البحث في هذا الفصل لتحديد معنى الضبط وأسسه المعيارية ونظرياته المعاصرة ، الأمر الذي يسهم في تحديد الأهداف النوعية لمؤسسات الضبط الاجتماعي وبلورة أسس عناصر نموذج لاستراتيجية الضبط في الدول العربية ، كما يوضح أهمية الفعل الاجتماعي في تحقيق الاتساق بين الفرد والمجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وتمارس

الأعراف والعادات والتقاليد وجملة النظم المعيارية والأخلاقية محددات لاتجاهات ومضمون الضبط الاجتماعي

أولاً : الضبط الاجتماعي: التعريف والماهية:

ترتبط المفاهيم العلمية بالنظرية الاجتماعية ، وتلك تتأثر بالفلسفة الاجتماعية والقاعدة المعرفية في المجتمع الإنساني ومعلوم أن العلاقة بين المفهوم العلمي والقاعدة المعرفية هي علاقة تبادل التأثير فكلما كانت القاعدة المعرفية متينة ، أمكن استنباط مفاهيم تحليلية غنية وبالمقابل فإن المفهوم الدقيق يسهم إلى حد بعيد في تشكيل نظرية اجتماعية متسقة منطقية

وقد تعددت تعاريف الضبط الاجتماعي بتعدد النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإنساني وقد خلق هذا التباين إرباكات في تشكيل الأطر التحليلية للدراسات الميدانية ، حيث نلحظ أن مفهوم الضبط الاجتماعي قد اقترن في الدراسات الاجتماعية بمفاهيم المراقبة والتنظيم والجزاء والعقاب ، والجريمة ، والانحراف الخ

ويشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده من عرف وتقاليد وأجهزة يستعين بها على حماية مقوماته ، والحفاظ على قيمه ومواصفاته ، ويقاوم بها ما عسى أن يتطرق إلى عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد ، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير علاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي ، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق

والأساليب التي يتم بها هذا الضبط [1]

ويتضح من هذا التعريف أن أسس مفهوم الضبط الاجتماعي مقننة بأحكام وقوانين تماثل أحكام وقوانين النظام الطبيعي ، وفيها من الإطلاق والحتمية بقدر ما فيها من النسبية حيث «يرتكز مفهوم الضبط الاجتماعي على أساس مقرر ، وهو أن النظام الاجتماعي خاضع لقوانين شأنه في ذلك شأن النظام الطبيعي بيد أن هذه القوانين عرضة للتخلف ، ولا تتوافر فيها حتمية القانون الطبيعي ، فهي مع أنها قوانين آمرة تمارس ضغوطاً على عناصر المجتمع ، عرضة للخروج عليها ومحاولة العبث بها فكثيراً ما تحدث انحرافات وانتهاكات لأوامر المجتمع ، ومن هنا تبدو أهمية قوى الضبط إذ يتعين على المجتمع أن يحفظ للنظام العام وللمعايير والقيم التي اصطلح عليها هيبتها ووظيفتها الاجتماعية»[2]

ويسير المجتمع من منظور وظيفي حسب غاية أساسية تتمثل في الاستقرار والنمو من البسيط إلى المعقد ويحقق الضبط الاجتماعي تلك الغاية من خلال القضاء على مظاهر العصيان والتمرد التي قد تظهر في بعض المجتمعات وفي مراحل معينة والجزاء هنا وسيلة نافعة تحقق التماسك الاجتماعي بقدر ما تحقق الاستقرار والأمن ويتم الردع الاجتماعي بطريق مباشر تحت تأثير القوانين الرادعة وسلطانها أو بطريق غير مباشر مثل استشعار الخوف والرهبة ، أو تذكر ما سبق أن حدث

---

(١) إبراهيم مدكور ، وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية اليونسكو : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ٣٥٧ .

(٢) المرجع السابق .

وتوقع ما سوف يحدث لكل من يخرج على نطاق المجتمع وتقاليده ومن أعنف مظاهر القهر الاجتماعي هو استخدام القوة البدنية للقصاص من فعل وقع أو لمنع وقوعه ، وهذا هو الإرغام الاجتماعي في أدق معانيه واستخدام القوة هذا يدخل في دائرة الإلزام القانوني ، وهو حق للدولة لا ينازعها فيه منازع وقد أصبح مطلباً أساساً في مجتمعنا الحاضر المعقد ، بالرغم من أن مظاهره قلت في الديمقراطيات الحديثة على عكس ما كان سائداً في العصور القديمة[1]

ثانياً : الضبط ومنظومة الأمن المجتمعي في الشريعة الاسلامية:

١ ـ دلالات الأمن الاجتماعي في القرآن الكريم:

نظم القرآن الكريم أمن المواطن بطريقة تضمن له حياته وحريته وأمنه وحسن معاملته وعدم تعريضه لأية محاولات قهر أو تعذيب فضلاً عن ضمان حقوقه القانونية والاقتصادية وتحقيق أمنه الاجتماعي والاقتصادي والأمن هو الحاجة البشرية الأولى والمطلب الدائم للإنسان وهو في الإسلام لا ينحصر في الإجراءات الوقائية أو العقابية ، فهو مفهوم مرتبط بالدينونة لله ، وبالتصديق بآياته وكتبه ورسله ، ويقترن بالإيمان الذي هو لازم للنفس ومتعد للغير[*]

---

(١) المرجع السابق. ص ٣٥٧

(*) من أجل شرح وتوضيح لمعنى الأمن في الشريعة الإسلامية أنظر مجلة (الأمن والحياة)، العدد الخامس عشر، السنة الثانية، صفر ١٤٠٤هـ الموافق نوفمبر ديسمبر ١٩٨٣م. ومحاضرات الموسم الثقافي لموضوع (الجريمة والعقاب)، محاضرة أعدها الدكتور إبراهيم خليفة، ونظمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، مجلة الأمن والحياة. ص: ٥٢ـ٥٧

٢ ـ الأمن الاجتماعي والاقتصادي:

يشكل الأمن المجتمعي جانباً هاماً وأساسياً من جوانب الضبط الاجتماعي لا غنى عنه للمواطن ، ويشمل حقه في توفير متطلبات حياته الأساسية اليومية كحقه في الطعام والشراب والملبس والمسكن والعلاج والدواء ولعله لا يوجد نوع من الحقوق اهتم به القرآن الكريم قدر اهتمامه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان وخاصة فيما يتعلق برزقه وصحته وغذائه ومسكنه وملبسه فهناك أكثر من مائة آية قرآنية كريمة متفرقة تتعلق بهذه الحقوق الإنسانية المبدئية ، يتحدث معظمها عن حق الفقير في أن ينال نصيباً من أموال القادرين لكي يتمكن من الحياة في مستوى معيشي مناسب يفي حاجاته الأساسية في الحياة.

فعن حق الفقراء في نصيب من مال الأغنياء عن طريق الزكاة المفروضة شرعاً على المسلمين القادرين ، قال تعالى في سورة البقرة ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبَل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة ﴾[1]

وعن حق الإنسان في الطعام قال العزيز الجليل في سورة المائدة ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين* وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون ﴾[2]

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٧٧

(٢) سورة المائدة، الآيتان: ٨٧, ٨٨.

وعن حق الإنسان في الملبس ورد في الذكر الحكيم في سورة النحل ﴿ وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين* والله جعل لكم مما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم ﴾[1]

وفيما يتعلق بحق الإنسان في المسكن الذي يأويه ويأوي أسرته وردت آيات كريمة تؤكد هذا الحق الأساس ومنها قوله تعالى في سورة النور ﴿ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم ﴾[2]

ومنها قوله جل جلاله في سورة النحل ﴿والله جعل لكم من بيوتكم سكنا ﴾[3] وأخيراً فيما يخص حق المريض في أن ينال رعاية خاصة أثناء مرضه نجد أن القرآن الكريم قد أفاض في تكريم المريض وفي مراعاة ظروفه الصحية وأعطاه من العطف والرحمة ما يعوضه عن اعتلال صحته كما أعفى الله المريض من الحرج إذا عاقه مرضه عن أن يكون سوياً في سلوكه وتصرفاته أمام الآخرين كما حظر على الأصحاء أن يفرقوا بينه وبينهم بسبب المرض ، إذ قال في سورة النور عز وجلت قدرته ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ﴾[4]

---

(١) سورة النحل، الآيتان: ٨٠ ، ٨١.
(٢) سورة النور، الآية ٢٩
(٣) سورة النحل. الأية ٨٠.
(٤) سورة النور، الآية ٦١

٣ ـ الأمن وحق الحياة:

أعطى الله سبحانه وتعالى لكل إنسان الحق في الحياة والأمان ، فحظر قتل الإنسان بغير حق ، فقد قال تعالى ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاّ خطأً ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة وديّة مسلّمة إلى أهله إلاّ أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فديّةٌ مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً* ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾[1]

وقد وضع القرن الكريم تشريعاً دقيقاً ومحكماً لجريمة القتل ، ويقوم ذلك التشريع على ثلاث قواعد رئيسة :

القاعدة الأولى : أنه لا يجوز أساساً ارتكاب جريمة القتل بغير وجه حق

القاعدة الثانيـة أن القتل الخطأ يعد جريمة ، ولكن مرتكبها يتعرض لعقوبة أخف وطأة من تلك التي يتعرض لها مرتكب جريمة القتل العمد وفي كل الأحوال أمر الله سبحانه وتعالى أيضاً بدفع تعويض إلى أهل المتوفى وفضلاً عن تحرير الرقبة المؤمنة ، ما لم يتنازل أهل المتوفى عن التعويض باختيارهم ، وذلك كنوع من الصدقة عن المتوفى ، وقد أوجب تحرير الرقبة المومنة حتى ولو كان المتوفى من الأعداء ، طالما أنه قتل بطريق الخطأ بل إنه قرر مبدأ التعويض أيضاً بالنسبة للأعداء في حال وجود ميثاق سلام مع أولئك الأعداء ، وفي حال العجز عن دفع التعويض فعلى مرتكب جريمة القتل أن يصوم شهرين كاملين متتابعين تكفيراً عن جريمته

---

(١) سورة النساء ، الأيتان : ٩٢ ، ٩٣

القاعدة الثالثة أما جريمة القتل العمد بدون وجه حق فقد وضع لها سبحانه وتعالى أقصى عقوبة إلهية وهي الخلود في جهنم إلى أبد الآبدين فضلاً عن غضب الله عليه ولعنته وعذابه ، وحق أهل القتيل في القصاص من القاتل ، لا بأنفسهم ولكن عن طريق الحاكم الذي يقتص لهم منه

وتأكيداً لذلك قال تعالى في سورة المائدة ﴿ .أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾[1]

فالسببان الوحيدان الموجبان للقتل العمد ، هما القصاص من القاتل أو ممن يعيث فساداً في الأرض وفي غير هذين السببين فإن من يقتل إنساناً كأنه قتل جميع الناس من شدة جريمته ومن يحيي إنساناً أي ينقذه من الموت ، كأنه أحيا الناس من عظمة فعله وقد قال تعالى في سورة الأنعام ﴿ .ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾ وقال ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بالحق ﴾[2] فقتل الإنسان بغير الحق محظور ، وقتل الأبناء خوفاً من الفقر ومن العجز عن الإنفاق عليهم محظور أيضاً لأن الله سبحانه وتعالى كفيل بتدبير الرزق لهم ولآبائهم

ولفرط أهمية هذا المعنى فقد تكرر أيضاً في سورة الإسراء ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا ﴾[3]

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٢

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٥١

(٣) سورة الإسراء ، الآية ٣١ ـ ٣٣

فحتى في القتل عمداً بدون وجه حق ، لا يجوز لأهل القتيل الثأر بأيديهم حتى لا يقع إسراف في القتل المتبادل بين الطرفين كما هو الحال في عادة الأخذ بالثأر ، بل عليهم أن يلجأوا إلى السلطان (الحاكم) لكي يقتص لهم من القاتل وقد قال الله تعالى في وصفه للمؤمنين ﴿ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلاّ بالحق ﴾[1]

٤ ـ الأمن والعدل:

يقترن الأمن بالعدل في الإسلام ، فالعدل أساس الملك ، وتتعدد الآيات الكريمة التي تحض على العدل بين الناس ، وتأمر ولاة الأمر أن يحكموا بين الناس بالمعروف ، ويتقوا الله في حكمهم بين أفراد الرعية وترد الآيات القرآنية التي تأمر ولاة الأمر أن يحكموا بين الناس بالعدل في مناسبات مختلفة وهي متعددة أيضاً وقال تعالى في سورة النساء ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .﴾[2] كما قال تعالى في سوة آل عمران ﴿يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾[3]

واقتران الأمن بالعدل قاعدة عامة تحكم بين الناس بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية وظروفهم الحياتية ، ويقع مفهوم الشهادة العادلة طريقاً للحكم العادل ، فالتزام الشهادة العادلة أمام ولاة الأمر واجب على الفرد ،

---

(١) سورة الفرقان ، الآية ٦٨

(٢) سورة النساء ، الآية ٥٨

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١١٤

وهي الطريق إلى الإصلاح والصلاح ، ويقع ضمن مفهوم الشهادة العادلة تبرئة البريء من فعل جرمي لم يقترفه ، ومن يرتكب جريمة سواء عن عمد أو غير عمد ثم ينسبها إلى شخص بريء يكون قد ارتكب جريمة أخرى لا تغتفر تضاف إلى جريمته الأصلية

وقال الله تعالى في سورة النساء ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبينا ﴾[1]

ومن المبادئ التي وضعها القرآن الكريم كذلك أن واجب المسلم الاجتهاد في إقامة العدل وفي الشهادة بما يرضي الله عز وجل ولو كانت الشهادة على نفسه وعلى والديه أو على أقرب الناس إليه أغنياء كانوا أو فقراء طالما أنهم مخطئون ولا يخشاهم لأن الخشية في الله أولى ، وألاّ يتبع المسلم أهواءه أو ينحرف عن طريق العدل وألاّ تدفعه كراهيته لشخص ما إلى أن يصدر حكماً غير عادل ضده

قال الله تعالى في سورة النساء ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا ﴾[2]

كما قال في سورة المائدة ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى

---

(١) سورة النساء ، الآية ١١٢

(٢) سورة النساء ، الآية ١٣٥

واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾[1] وقال في سورة الأعراف ﴿قل أمر ربي بالقسط ﴾[2] وقد قرر القرآن الكريم أن مجرد الامتناع عن أداء الشهادة بلا مبرر هو في حد ذاته إثم يعاقب عليه المسلم فطالما أن المسلم يستطيع أن يدلي بشهادة عادلة قد تنقذ بريئاً من العقاب أو تعيد حقاً مسلوباً إلى صاحبه فليس له أن يعرض عن الإدلاء بها بلا مقتضى وإلاّ كان ظالماً للناس وأن عقاب من يظلم الناس هو الندم يوم القيامة عندما يرى ما سيلحق به من عذاب لقاء ظلمه للناس

قال تعالى في سورة يونس ﴿ولو أنّ لكل نفس ظلمت ما في الأرض لافتدت به وأسروا الندامة لما رأوا العذاب وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون﴾[3]

٥ ـ الأمر والتعاضد:

وردت في القرآن الكريم آيات عديدة تنادي بالأخوة والمحبة والتعاون بين الناس ، وحسن معاملة بعضهم لبعض ، فقد قال تعالى في سورة آل عمران ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ﴾[4]

وقال في سورة المائدة ﴿ .وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[5] كما قال جل جلاله في سورة التوبة ﴿والمؤمنون

---

(١) سورة المائدة الآية ٨.
(٢) سورة الأعراف الآية ٢٩
(٣) سورة يونس الآية ٥٤
(٤) سورة آل عمران الأية ١٠٣
(٥) سورة المائدة الأية ٢

والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾[1] وفي سورة الحجرات ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾[2]

فالآيات السابقة تطالب الناس بالتعاون مع بعضم بعضاً يداً واحدة وعدم التفرق على أن يكون ذلك التعاون على طاعة الله على البر والتقوى لا على ارتكاب الإثم أو الاعتداء على الغير

كما يؤكد الكتاب الكريم أن جميع البشر قد خلقوا من أب واحدة ومن أم واحدة ، إذن فليس ثمة ما يدعو إلى التفرقة بينهم لأي سبب من أسباب التفرقة ولقد بلغ من حرص الله سبحانه وتعالى على سلامة مخلوقه من أي أذى أنه لم يقتصر على حماية الإنسان من التعرض للتعذيب أو الأذى الجسمي ، بل حماه أيضاً من التعرض لأي أذى ولو بمجرد الكلام والإهانة أو السخرية أو الغيبة أو النميمة أو المناداة بالألقاب المهينة

حيث قال عز وجل في سورة الحجرات ﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون* يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم ﴾[3]

---

(١) سورة التوبة، الآية ٧١

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٠

(٣) سورة الحجرات، الآيتان: ١١، ١٢

الداخلي في مجالات عديدة يمارسها المؤمن عند تأديته للشعائر ، ولعل تأدية فريضة الصيام من أبرز الأمثلة التي تحقق الاطمئنان الداخلي الذي يبعثه الإيمان لصاحبه ويحصنه من القيام بأعمال مخلة بالأمن الاجتماعي ، فالصيام عبادة متميزة من بين العبادات التي شرعها الله ، وهي ذات صفة تربوية تستهدف بناء الإنسان المسلم بناء قويماً بحيث يصل إلى مستوى العبد الذي يتقي الله ويخشاه والآية الكريمة تقول ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾[1]

والجانب النفسي الذي يصل إليه المسلم بصيامه الواعي إنه يخرج من الصيام إنساناً قوي الإرادة يستطيع أن يحمل نفسه على طاعة الله وأن يكون قائداً لنفسه موجهاً لها لا مغلوباً على شهواتها ومن هنا إذا صح صيام الفرد أو صح صيام الجماعة ، فإن الجماعة تمتلك من القوة والقدرة ما يجعلها قادرة على تحقيق ما تصبو إليه من أهداف كما يمنحها القدرة على الانتصار على التحديات التي تواجهها[2] وهكذا نلحظ أن الشكل المادي ما هو إلاّ مجرد وسيلة للغاية فليس المقصود من الصوم الجوع والعطش وإنما الهدف منه أن المسلم إذا تعود على أن يمنع نفسه من الطعام الحلال والشراب الحلال يصبح قادراً على أن يمنع نفسه من أن تمتد إلى ما حرم الله

والإيمان تربية ذاتية تبدأ من تغير الإنسان لذاته وتنداح بعد ذلك إلى أفراد المجتمع عامة فالتغير يبدأ من سلوك الإنسان ، والنفس الانسانية

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٣

(٢) السيد رزق ، الطويل . صحيفة الحياة ، العدد ١١٣٣٢ ، الخميس ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤م .

قاعدة التغيير ومحوره ، وهذا هو السر وراء المكانة العظيمة للعقيدة في الإسلام

يقول الله تعالى ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وأن الله سميع عليم﴾[1]

ويقول تعالى ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[2]

وتظهر العلاقة بين الذات الإنسانية والمحيط الخارجي علاقة فيها من التأثير والتأثر بقدر ما فيها من التكامل والتفاعل ، فالتغلب على الشهوات الدنيوية مقرون بالسعادة وتنظيم وجود الإنسان على سطح الأرض من جهة والسعادة الأبدية في الحياة الآخرة

ويؤكد النبي محمد ﷺ مهمة الصيام في تغيير السلوك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) [3] هذه المقولة النبوية الحكيمة فيها دلالة واضحة تشير إلى أن الصوم لا بد أن يغير من السلوك الاجتماعي ، يروي الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (إذا كان صائماً أحدكم فلا يرفث ، ولا يجهل ، فإن امرؤ سابّه أو شاتمه فليقل إني صائم)[4]

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٥٣

(٢) سورة الرعد، الآية: ١١

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه. الجزء السابع، كتاب الأدب، ص ٨٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه الجزء الثاني ، كتاب الصوم، ص ٢٢٨

وعبارة (إني صائم) في الحديث الشريف شعار للتغيير يواجه به المسلم نفسه إذا انحرفت أو حادت ، فالصيام يربي في الإنسان المسلم القدرة على تغيير ذاته ، ويربي في مجتمع المسلمين القدرة على تغيير واقعه

٧ ـ الأمن والعقوبات الرادعة:

تحرص العقوبة في الإسلام كل الحرص على أمن الجماعة بحيث تأمن الجماعة على أرواح أفرادها وممتلكاتهم ومقدراتهم وحرماتهم وتنبثق نظرة الإسلام إلى الجريمة من نظرة شاملة إلى الإنسان والحياة والكون ويرى الإسلام في السلوك الإجرامي خروجاً على الفطرة التي فطر الله الناس عليها ويرجعه إلى أسباب قد تكون من داخل النفس الإنسانية أو من خارجها تسهم في تكوين هذا السلوك ﴿ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها﴾[١]

والعقوبات الرادعة للآثمين والمنحرفين ، والأساس الذي تقوم عليه هو القصاص والمساواة بين المجرم وعقابه ، والعقوبة جزاء يرد به المجتمع على جريمته فالجريمة هي أولاً عدوان على حق المجتمع في الأمن والسلامة ، وهي ثانياً عدوان على المجنى عليه بحرمانه من حقه في الحياة ، أو الحرية أو التملك ، وهي أخيراً عدوان على نسيج العلاقة التي تربط الأفراد فيما بينهم والشريعة الإسلامية بأخذها بوجوب إيقاع العقاب على المجرم نتيجة فعل ارتكبه تقرر نظرية حق المجتمع في إنزال القصاص العادل بالمجرم من أجل إشاعة الطمأنينة والأمن بين الناس

---

(١) سورة الشمس، الأيات : ٧ـ١٠

والعقوبة في الإسلام مرتبطة بصياغة الحقوق الانسانية العامة وهي المعروفة بالكليات الخمس التي أمرت الأديان السماوية بحفظها ، حفظ الدين والعرض والنفس والمال والعقل وفي هذا المعنى نقرأ في القرآن الكريم الآيات القرآنية الكريمة التالية

﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بالحق ﴾[1]

﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾[2]

﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾[3]

﴿ .وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾[4]

﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلاّ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾[5]

﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾[6]

﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة .﴾[7]

﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة .﴾[8]

﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾[9]

﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون ﴾[10]

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٣
(٢) سورة النساء، الآية ٩٣
(٣) سورة الإسراء، الأية ٣٢
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٧٤
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٧٤
(٦) سورة البقرة، الآية ١٨٨
(٧) سورة النور، الآية ٢
(٨) سورة النور، الآية ٣
(٩) سورة البقرة، الآية ١٧٨
(١٠) سورة البقرة، الآية ١٧٩

﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتّلوا أو يصلّبوا أو تقطّع أيدهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض﴾[1]

﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تتقون﴾[2]

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾[3]

وتبين السنة النبوية الشريفة تفصيل تلك النصوص القرآنية في أحاديث كثيرة وتوضح الحقوق الإنسانية التي صانها الإسلام وتنفر من ارتكاب المعاصي والآثام قولاً كانت أو فعلاً.[4] وتصنف العقوبات في الإسلام بحسب درجة خطورتها إلى ثلاثة أنواع هي : الحدود ، التعازير ، والقصاص

أ ـ الحـدود :

وتشمل أفعالاً محرمة شرعاً بما فيها تحديد أنواع وكم العقوبة المقررة لكل منها على حدة صراحة وتفصيلاً ، وذلك بناء على نصوص قرآنية صريحة أو عن سنة الرسول الكريم ﷺ وتشمل هذه الأفعال جرائم السرقة والحرابة (السرقة المسلحة أو قطع الطريق) والزنا والقذف وشرب

---

(١) سورة المائدة، الآية ٣٣

(٢) سورة المائدة، الآية ٩٠

(٣) سورة المائدة، الآية ٣٨

(٤) مناع خليل، القطان. «أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة» الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض، وزارة الداخلية، ١٣٩٦هـ.

الخمر ، ويضيف البعض أفعالاً أخرى مثل : البغض والقتل العمد والردة التي أنزلت آيات صريحة بشأنها إلاّ أنه كان قد تم تصنيفها فيما بعد من قبل الأئمة ضمن فئات تلحق جرائم غير جرائم الحدود

ب ـ التعازيـــر :

وتشمل جملة الجرائم المتروك أمر تحديد نوعها وتقرير العقوبة المقررة لها بناء عل رأي الخليفة أو الإمام أو القاضي وقد جاء ترك تفصيل هذه الفئة لولي الأمر بناء على حكمة يعلمها المولى عز وجل ، وطبقاً لمتطلبات المصلحة الشرعية والعدالة وعلى المتطلبات الاجتماعية واعتباراً لما يطرأ على هذه من تغير وتحول تبعاً للتطور الزماني أو الاختلاف في العادة والعرف وفي القيم الاجتماعية من مكان إلى مكان

جـ ـ جرائم القصاص :

وتشمل فئة ثالثة من الجرائم التي تتعلق بالإصابات البدنية أو الاعتداءات على الأرواح والأعضاء فيما ينص عليه الشرع ويقرر له عقوبة محددة تعتمد على نوع الضرر وجسامته وأيضاً على آثاره ، ويشير اللفظ إلى العقوبة أكثر منه إلى الجريمة أو الفعل والذي يعني مساواة أو تطابق نوع وكم العقوبة مع نوع وكم الفعل المحدث للضرر ويشكل ذلك أهم اختلاف بين جرائم الحدود وجرائم التعازير من ناحية وبين جرائم القصاص من ناحية أخرى ، إذ لا يتطلب الأمر أن تتطابق عقوبة الحد مع نوع الضرر المادي فقط ، بل قد تتجاوزه إلى آثاره المعنوية كذلك[1].

---

(١) مصطفى ، عبدالمجيد كاره . «العقوبة في الشريعة الإسلامية» ورقة عمل مقدمة إلى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، انظر أيضاً : عمر بن عبدالعزيز المترك ، « العقوبات الشرعية وكيفية تطبيقها في المملكة العربية السعودية» . الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية . الجزء الثاني ، الرياض ، وزارة الداخلية ، ١٣٩٦هـ .

ثالثاً الضبط الاجتماعي ومفاهيم الوازع والتضامن والعصبية عند ابن خلدون:

ينطلق ابن خلدون في دراسته للضبط الاجتماعي وبيان الأساس الذي يقوم عليه ، والدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية من فكرته في «الوازع» الذي جعله ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون ، لأن الحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان نفسه ، بوصفه كائناً مجبولاً على الخير والشر معاً ، على التعاون والعدوان إن قيام الحياة الاجتماعية وبالتالي بقاء الانسان يتطلب وجود نوع من السلطة تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفراده وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات

١ ـ الوازع الاجتماعي:

تتدرج فكرة الوازع عند ابن خلدون من مجرد السلطة المعنوية لشيوخ القبائل إلى السلطة المادية التي تقوم على الغلبة والسلطان واليد القاهرة ، وبكلمة واحدة الملك ويمكن القول إن الوازع الذي يتحدث عنه ابن خلدون هو وازع اجتماعي ، بمعنى أنه سلطة اجتماعية تستمد خصائصها من نوع الحياة الاجتماعية السائدة ، وهو بذلك لا يهتم بالوازع الذاتي النابع من ضمير الفرد ، ولكنه يركز الانتباه بالدرجة الأولى على الوازع الذي تفرضه الطبيعة العدوانية التي في البشر والعدوان يعتمد دوماً على القوة والغلبة ، لذلك فإن الوازع الذي يراد به دفع هذا العدوان بل لا بد أن يكون هو الآخر قوة غالبة ويداً قاهرة ولما كان هذا الوازع تفرضه ضرورة الاجتماع والتعاون لتحصيل الغذاء ولما كانت طرق كسب العيش وبالتالي أسلوب المعاش ، يختلف في البادية عنه في المدينة ، فإنه من المنتظر أن يختلف

الوازع هنا عن الوازع هناك إن الحياة في البادية قائمة على البساطة والفطرة لأن الفلاحة هناك بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر وعلم أما في المدن فإن الحياة جداً معقدة إذ هي تقوم أساساً على الصنائع وهي مركبة وعلمية تتصرف فيها الأفكار والأنظار بمختلف التصرفات والحيل وكما ينعكس هذا الاختلاف في أسلوب المعاش بين البادية والمدينة على طباع الناس وأخلاقهم وعاداتهم ، ومختلف أنماط سلوكهم فهو ينعكس أيضاً على الروابط الاجتماعية التي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض للتعاون على أمور العيش بل على شئون الحياة عموماً ، ومن ضمنها مسألة الوازع إذ يكون فيها وازعاً طبيعياً فطرياً مثلما تعقد الحياة الحضرية سيضفي نوعاً من التعقيد والتركيب على الوازع السائد فيها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لما كانت الحاجة إلى الوازع تفرضها الطبيعة العدوانية التي في البشر فإن الوازع سيختلف سواء في البادية أو في المدينة باختلاف نوع العدوان ، عدوان الأفراد على بعضهم داخل المدن أو أحياء البدو أو عدوان جماعات على أخرى[1]

فقد نظر ابن خلدون إلى هذا الصراع باعتباره «طبعا» من طبائع العمران ، فهو في نظره نتيجة طبيعتين بشريتين متناقضتين ، «صلة الرحم» التي هي نزعة طبيعية في البشر منذ كانوا من جهة ، و«الطبع العدواني» الذي يشكل أهم مظهر من مظاهر آثار الحيوانية فيهم من جهة أخرى والعدوان الذي يتحدث عنه ابن خلدون والذي يجعل منه الحافز الموقز للعصبية يستهدف في الدرجة الأولى شئون المعاش ، فسكان البادية

(١) محمد ، عابد الجابري . العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ط . ١ الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٧١م ، ص ٤٦

منهمكون في تحصيل الضروري من العيش ولذلك تجدهم يختصمون باستمرار على مواطن الرزق بل يجدون حرجاً في الاعتداء على الأموال والممتلكات ، كما يقول ابن خلدون فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه

وهكذا فالصراع العصبي ليس صراعاً بين «الدماء» ولا راجعاً إلى مجرد الاعتداد بالأنساب بل هو صراع من أجل البقاء ، صراع من أجل لقمة العيش وإذا كان هذا الصراع لا يتخذ مظهراً اقتصادياً واضحاً وإنما يبدو في شكل صراع بين العصبات أو الجماعات التي تنتسب إلى نسب معين ، فما ذلك إلاّ لطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في العمران البدوي

٢ ـ العصبية والتضامن:

يستعمل ابن خلدون مفهوم العصبية تارة بمعنى الرابطة القبلية وتارة بمعنى الجماعة البدوية التي تجمعها هذه الرابطة نفسها ، وتعني العصبية بالنسبة له التي تتكون من أقارب الرجل الذين يلازمونه إن القرابة والملازمة شرطان ضروريان لوجود العصبة وهما أيضاً العنصران اللذان يميزانهما عن غيرها من الجماعات ذلك لأن العصبية بهذا الاعتبار جماعة دائمة ، فهي ليس من الجماعات المؤقتة التي تتشكل تلقائياً بمناسبة طارئة في مكان وزمان معينين بدافع خارجي ، وهي ليس من تلك الجماعات ، التعاقدية ، التي تقوم باتفاق أعضائها وفق نظام خاص ومن أجل تحقيق هدف من الأهداف ، والتي قد تنحل بعد تحقيق هدفها

إن العصبة على العكس من ذلك لا تعتمد في نشأتها على عامل

خارجي ولا على أي نوع من أنواع التعاقد بل إنها لا تملك لنفسها أن تنشأ أو تنحل لأنها توجد بوجود الأفراد الذين تتشكل منهم وتبقى مستمرة ومتفرعة باستمرار وجود هؤلاء الأفراد واستمرار تناسلهم ومن هنا كانت العصبة غير مقيدة بمكان خاص أو زمان معين فقد يكون الأفراد الذين تتكون منهم متباعدين من حيث المكان أو تفصل بينهم مسافات زمنية بل قد يفصل الموت بينهم أحياناً ومع ذلك فالأحياء منهم سواء كانوا هنا أو هناك ، اليوم أو غداً يرون أنفسهم يشكلون وحدة واحدة مع الباقي أحياء كانوا أم أمواتاً حاضرين أو غائبين ، وذلك أن الرابطة التي تربطهم رابطة دموية سيكولوجية تتعدى الزمان والمكان فالعصبة بهذا المعنى الواسع «جماعة معنوية» ، بمعنى أنها مجرد رابطة ولكنها تتشخص في أقارب الرجل الذين يلازمونه فيتعصبون له عندما يكون هناك داع للتعصب[1]

والعصبية بهذا الاعتبار ظاهرة اجتماعية «طبيعية» بمعنى أنها تلازم الاجتماع البشري ملازمة الطبع للشيء فهي إذن إحدى العوارض الذاتية للاجتماع البشري وابن خلدون في هذه النقطة واضح كل الوضوح فهو يرى أن النسب بمعنى انتماء جماعة ما إلى جد مشترك هو «أمر وهمي لا حقيقة له» ، فليست هناك في نظره دماء صافية تنتقل من السلف إلى الخلف بل إن اختلاط الأنساب هو الظاهرة السائدة حيث يقول في هذا «ومازالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم»[2] وإذن فإن النسب عند ابن خلدون

(١) المرجع السابق. ص ٢٥٣
(٢) المرجع السابق. ص ٢٥٨

ليس الانتماء إلى جد مشترك سواء كان الانتماء حقيقياً أو وهمياً ، بل إن المقصود بالنسب عنده هو الانتماء الفعلي إلى جماعة معينة أي إلى عصبة ما وبعبارة أخرى المقصود بالنسب عند ابن خلدون ليس القرابة الدموية وحدها ، بل كل ما يكون باعثاً للأنفة التي تلحق النفس من اهتضام حق جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب وهكذا يمكن القول إن النسب عند ابن خلدون لا يعني ضرورة القرابة الدموية بل انه فقط العلاقة المميزة للجماعة[1]

إن الأساس الحقيقي والفعلي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب حقيقياً كان أو وهميا ، إنه بعبارة واضحة « المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة » وهذا ما يفسر ربط ابن خلدون ربطاً مستمراً بين العصبية والعدوان ، فالعصبية عند صاحب المقدمة هي قوة للمواجهة لا تبرز ولا تشتد إلاّ عندما يكون هناك خطر يهدد العصبية في مصلحتها المشتركة وهي المصلحة المرتبطة دوماً بأمور العيش[2]

ولما كان هذا الشعور العصبي ، سواء في حالته الكامنة أو الحادة يعم أفراد العصبة كلهم وبالتساوي تقريباً فإنه ذو صبغة جمعية أساسية أما في حالة كمونه فهو أشبه بـ « اللاشعور الجمعي » ، بمعنى أن غيابه في لحظة من اللحظات كوعي لا يعني اضمحلاله أو زواله كلية ، بل إنه يمارس مع ذلك بكيفية لا شعورية نوعاً من التأثير والتوجيه على الفرد في حياته اليومية وكذلك في آرائه ومواقفه إن هذا «الوعي العصبي» الذي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٠

(٢) المرجع السابق. ص ٢٦٠

يشد أفراد العصبة بعضهم إلى بعض ويجعل منهم كائناً واحداً تغنى فيه ذوات الأفراد هو العصبية بالذات[1]

ولعل أوضح ميزات هذه الرابطة العصبية هي أنها ليس فقط بين فرد وآخر داخل العصبة بل هي في الدرجة الأولى رابطة بين الفرد والمجموعة إن الفرد هنا يذوب في العصبة عندما تتعرض لخطر ما كما إن العصبة نفسها تتقمص الفرد عندما يصاب بأذى أو يلحقه مكروه وهكذا فالفرد عندما يتعصب لعصبته إنما يتعصب لنفسه باعتبارها هي إياه ، وبالمثل فإن العصبة عندما تهب لمناصرة أحد أفرادها والتعصب له إنما تتعصب في الحقيقة لنفسها وذلك باعتبار أن الفرد هو هي إن هذا التضامن المتبادل بين الفرد وعصبته إلى درجة فناء أحدهما في الآخر ينتج عنه شعور الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من العصبية التي ينتمي إليها ، بل هي استعداد دائم في نفس الفرد يدفعه إلى تجسيم هذا الانتماء إلى العصبة بفنائه فيها فناء كلياً إن الفرد في هذه الحالة يفقد شخصيته ، بل فرديته ويتقمص شخصية العصبة ، ولكن هذا الشعور لا يبدو واضحاً ولا يصبح شعوراً فاعلاً إلاّ إذا كان هناك خطر خارجي يهدد وجود العصبة أو ينال من كيانها المادي والمعنوي ، أما في الأحوال العادية فهو في الغالب «شعور كامن» يطغى عليه شعور الفرد بأناته وشخصيته واستقلاله فيحيا حينئذ وكأنه وحده الموجود

إن تضامن العصبة مع الفرد مشروط باحترامه لمصلحة العصبة والعمل على جلب المنافع لها أو على الأقل عدم التسبب لها في متاعب تعرض كيانها للخطر وعند محاولة الشخص استغلال هذا التضامن لحسابه

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٤

الخاص لا بد أن يلقى عقاباً ما وغالباً ما يكون النبذ أو الطرد وليس هناك من عقاب أقسى على الفرد في المجتمع القبلي من أن يجد نفسه يوماً وحيداً مطروداً من أهله وذويه محروماً من حماية العصبة له

٣ ـ العصبية والسبب الغائي في نشوء الدولة وقيامها:

يقيم ابن خلدون الدولة على «العصبية» إذ يرى فيها السبب الجوهري والفاعل الحقيقي في نشوء الدولة واستمرارها ، فحين بحث عن تركز السلطة في شخص واحد رآه حاصلاً بالتعاضد والتناصر القائمين على القربى أي «العصبية»[١] ، كما أن الميل إلى فعل الخير أي الصفات الخيرة والخلال الحميدة في الإنسان هي ما تعاضد وتساعد العصبية ، والخير وصفاته هي التي تناسب السياسة وفي هذا يقول «إن المجد له أصل يبنى عليه وتتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشيرة ، وفرع يتمم وجوده وهو الخلال الحميدة»[٢] ويبين أن تشعب القبائل وكثرتها قد يعيقان قيام الدولة إن لم تحز واحدة منها على تعاضد أكبر وعصبية أشد ويكون لها إزاء ذلك من القوة ما ليس لغيرها ، فتغلبها على أمرها وتستبد بالملك

والدولة عند« ابن خلدون» هي معقولية المجتمع أو الجماعة ، وهي الجزء الأساس من ذلك النظام الذي رتبه الله للإنسان وأودعه فيه ، ونعني به الحاجة إلى الاجتماع حيث إن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يستطيع بمفرده تحصيل ما يلزمه للبقاء على قيد الحياة ، من شراب ، وطعام ، وملبس ، ومأوى ، ومن دفاع عن النفس من قبل الكائنات الأخرى

---

(١) ابن خلدون . المقدمة . الكتاب الأول ، مطبعة مصطفى محمد ، ص ٣٧

(٢) المرجع السابق . ص ٢٤

الأكثر قوة أو شراسة ، وهو لا يأمن مثل هذه الشرور ، أو يحصل على مثل تلك المنافع والحاجات إلاّ إذا تجمع وتضافرت جهوده ولكن الإنسان لا يخلو من ميل إلى العدوان ، فإذا اجتمع الناس قدروا على تحصيل معاشهم وأمنوا العدوان الخارجي ولكنهم والحال هذه يتعرضون لعدوان آخر أكثر ضراوة وإيذاء وهو عدوان الإنسان على الانسان ضمن الجماعة نفسها ولذا فهم محتاجون إلى أن يقوم بينهم وازع ورادع تكون له القوة والغلبة والسلطة ليتمكن من كف أذى بعض الناس عن البعض الآخر ، والحد من تمادي أو تطاول جماعة على أخرى أو فرد على غيره إذن فالمعنى الأساس لوجود الدولة هو حفظ كيان المجتمع وصيانة أمنه واستقراره ليعيش الناس وينتجوا ويتكاثروا وهذا هو جوهر معنى الدولة

رابعاً : الضبط وعناصر التماسك الاجتماعي عند دوركايم.

يستعمل دوركايم اصطلاح التماسك الاجتماعي في تفسير أسلوب تماسك أفراد الجماعات الذي كون إما بدافع الإغراء أي إغرء الجماعة الصغيرة لأعضائها أو بدافع المصالح والأهداف أي المصالح التي يحققها أعضاء الجماعة خلال انتسابهم لها ويؤكد في كتابه الانتحار على ان درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد كما يظهر جلياً في حالة السلوك الانتحاري الذي يعتمده الفرد وقت تعرضه لظروف وعوامل اجتماعية معينة

والمثال البارز الذي يذكره دوركايم للفصل بين الظواهر الفردية والجمعية هو العقل الجمعي الذي يسيطر على الأفراد حينما يتجمهرون في ظرف

اجتماعي ما فهو يفرض عليهم سلوكاً اجتماعياً يظل متواجداً طوال تجمهرهم مجتمعين ويزول حال تفرقهم ، ذلك أن العقل الجمعي الذي يسيطر على الفرد في موقف اجتماعي كهذا يبرز بشكل سلوك يتميز عن سلوك الانسان كما لو كان بصورة منفردة

وتختلف طرق التعامل الأفضل مع الحشود باختلاف الخصائص الحضارية والثقافية للمجتمعات الإنسانية مما يجعل وسائل الضبط الأنسب مختلفة من مجتمع لآخر ، فاستخدام مفاهيم «الشرف» و «التضحية» و«الوفاء» و «الإخلاص» في المجتمعات التي تتطلع إلى الحرية والكرامة والعزة الوطنية أجدى في الضبط والتغيير معاً من استخدام الوسائل المادية من جانب بعض رجال أجهزة الضابطة الإدارية ، كما يعد اللجوء إلى أسلوب «التقريب» ، و «التوسط» ، بين الحشود وأجهزة السلطة الإدارية عبر أجهزة خاصة من التنظيمات الاجتماعية والمتنفذين في الأحياء والمؤسسات الاجتماعية التقليدية من أهم الوسائل التي تحقق أهدافاً محددة وواضحة

ويؤدي هذا الارتباط بين طرق التعامل مع الحشود والخصائص الذاتية للحشد ذاته من جهة ، وبين التفاعل مع الخصائص الحضارية والثقافية والسياسية للمجتمع ، إلى أهمية التوجه نحو التعرف على الخصائص المذكورة والمتعلقة بالبناء الاجتماعي العام وبأشكال الروابط الاجتماعية بصورة مسبقة لتسهيل عملية الاتصال بالحشد والسيطرة عليه أو توجيهه عند حدوثه

ويوضح دوركايم الطبيعة الخاصة والصفات التي تستقل بها ظواهر وأشكال التحرك الإنساني الاجتماعي عن الظواهر الفيزيولوجية

والكيميائية والنفسية وغيرها ، لأن الظواهر الاجتماعية تنشأ وتتوالد في بيئة جمعية نتيجة علاقات اجتماعية ، وتتحدد معالمها بنظم ومؤسسات تنصهر فيها ـ حسب رأي دوركايم ـ جميع المعتقدات وضروب السلوك التي تفرضها الحياة الاجتماعية وقد أوصله هذا إلى ضرورة وجود علم يدرس الظواهر الاجتماعية لكونها ذات طبيعة اجتماعية خاصة لا يمكن ردها إلى حوادث فردية أو نفسية أو فيزيولوجية أو كيميائية

١ ـ الظواهر والنظم الاجتماعية:

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الظواهر والنظم الاجتماعية ، إلاّ أن هناك اختلافات جوهرية تبدو بينها وخاصة عندما نستخدم إحداها وحدة للتحليل في بحث معين دون الأخرى

إن النظام الاجتماعي كالعائلة والاقتصاد والتعليم ، يتركب من مجموعة متشابكة من السلوك الجمعي والعرف والقانون ، تحيط بوظيفة أو أكثر من الوظائف الحيوية المهمة في نظر الجماعة ، فالثأر مثلاً عند عشائر البدو في سورية يشكل نظاماً اجتماعياً كاملاً ، تدخل في تكوينه مجموعة متداخلة من السلوك الجمعي والعرف والقانون متمثلة في تقاليد وإجراءات تفرض نفسها على الأفراد في مجتمع العشيرة وهو بالإضافة إلى ذلك يخدم وظيفة مهمة من وظائف الدفاع الاجتماعي التي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار بين العشيرة الواحدة من جهة وأفراد العشائر الأخرى من جهة أخرى(*)

(*) لأجل تحليل التقاليد والعادات ، ارجع للدراسة التي أجراها المؤلف عن تركيب العائلة العربية ووظائفها ، والبحث المقدم إلى مؤتمر الجريمة في القاهرة عام ١٩٦٠م .

إن النظام الاجتماعي في هذا المفهوم يختلف عن البنية الاجتماعية التي تعني نمط العلاقات الثابتة نسبياً في أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، سواء أكان ذلك النمط مقنناً بشكل رسمي أم متعارفاً عليه بشكل آخر ومن هذا التعريف يمكن الحديث عن البنية الاقتصادية ، والسياسية ، والعائلية ، والتعليمية ، على أي مستوى من مستويات مجتمع معين ، كما يمكن الحديث عن البيئة الاجتماعية العامة لهذا المجتمع كنتاج كلي لهذه البنى الفرعية

أما الظاهرة الاجتماعية فهي سلوك عام مجاله بيئة الجماعة ، مستنبط من معاييرها وناتج عن تفاعل أفرادها في علاقاتهم الاجتماعية له على أفرادها سلطة ، ويستجلبهم بجاذبية ، وهو ذو أحكام نسبية تبعاً لسنن التطور ويتحدد مدى اتساعه حسب قبول أفراد الجماعة وممارستهم الفعلية له

إن الظواهر الاجتماعية بطبيعتها مركبة متشابكة ومتداخلة ، فكل ظاهرة تؤثر وتتأثر بالظواهر الأخرى ، وهذ الأثر المتبادل بين الظواهر الاجتماعية حتمي ونسبي في درجته وتحوله وشموله أي أن الأثر الذي تتركه ظاهرة ما أو نظام اجتماعي في بقية الظواهر ، أو النظم الاجتماعية الأخرى ، يختلف في مداه مع حتمية وجوده من مجتمع لآخر ، كما أن التفاوت في شدة هذا الأثر المتبادل بين الظواهر الاجتماعية المختلفة والتباين في لون النظام المؤثر هما اللذان يجعلان مجتمعاً ما يتسم بسمات معينة تغاير في طابعها العام وطبيعتها الخاصة سمات المجتمعات الأخرى

٢ ـ الظاهرة الاجتماعية خارجية:

فهي لا تأتي الفرد من تلقاء نفسه ، وإنما يستمدها من خارجه ، أي أنها ذات طبيعة خارجية لا داخلية كما في الحوادث النفسية ومن هذا المنطلق فإن الظاهرة الاجتماعية قائمة خارج الفرد ثم ترد إليه ، وهذا ماعبر عنه دوركايم بقوله : «إن لها وجوداً خارجياً بالنسبة للفرد»[١] وهي سابقة في الوجود على وجود الفرد فعادات الزواج التي تتبع في بلدنا ، والمخالفة لمثيلاتها في بلد آخر ، إنما نأخذها من سلفنا ونجري عليها فهي إذن حقائق اجتماعية توجد في المجتمع ، ثم يأتي الفرد الجديد فيتلقفها منه بطريق التنشئة الاجتماعية ، أو بمجرد التقليد والتعاطف ويخرج بها إلى حيز التطبيق لتطبع سلوكه الحياتي

والظاهرة الاجتماعية متأخرة أيضاً في الوجود عن وجود الفرد وهكذا يموت الفرد وتبقى العقائد والطقوس الدينية بعده في المجتمع ، يمارسها أعضاؤه كما كان يمارسها معهم حياً ، وكذا يذهب الأديب وتظل اللغة تتداولها الألسن ، كما كان عهدهم بها قبل أن يأتي ليمارس حياته في المجتمع

إن الحوادث الاجتماعية تتصف بالاستمرار ، بوصفها قائمة على أرض المجتمع قياماً مستمراً لا يذهب به زوال الفرد الذي كان يعايشها ، وتبقى فيه ما دام هذا المجتمع قائماً ، ولا يهمنا في هذا الصدد أمر تطورها في المجتمع أو زوالها منه ، ومن هذا المنظور فإن للظاهرة الاجتماعية وجوداً سابقاً ، وهي تدوم وتبقى على الرغم من فناء الفرد من جيل لآخر متجسدة

---

(١) إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمود قاسم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠م، ص ٣٤

في هيئات ونظم وقواعد أخلاقية ودينية وهذه الظاهرة بحكم كونها سابقة لإرادة الفرد ، لا يمكنه التحكم فيها لأنها ليست من صنعه

٣ ـ الظاهرة الاجتماعية ذات قوة آمرة قاهرة:

إن عدم إلحاق الأذى بالآخرين أمر قد سنه المجتمع وجعل له قانوناً ، فإن خرج عليه أحد الأفراد بقتله فرداً آخر تعرض لسخط الناس ، وأحيل إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه وإرجاعه إلى قانون الجماعة . فتلك القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حين تلزم الفرد باتباعها ، وقوة القهر حين ترغمه إن حاول مخالفتها على الانصياع لها ثانية ، فهي إذن آمرة في حالة الإيجاب وقاهرة في حالة السلب

إن العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية الأخرى ، تمارس سلطاناً ملزماً على الأفراد وتتحكم في مظاهر سلوكهم الاجتماعي ، وخاصة أنها تتخذ عند البعض طابعاً قدسياً بوصفها نتاجاً حياتياً للأجيال السابقة وإن الجماعة بسعيها في مقاومة الفرد الذي يخالف معاييرها السائدة ترده إلى حظيرة الطاعة (معايير الجماعة) بالوسائل التالية

أ ـ تحول دون نفاذ الفعل قبول وقوعه فالوفاء ، وصون العهد ، ونصرة الضعيف ، إغاثة الملهوف ، من القيم الأساسية في المجتمع العربي فإن أظهر أحد الأفراد ما يخل بها ، فإن رد الفعل من قبل الآخرين هو النبذ والتحقير بغية ردعه عن الاستمرار في مسلكه هذا ومنعه من التمادي فيه

ب ـ تمحو ما يترتب على فعل المخالف من آثار ، وذلك باتخاذها العنف

كوسيلة أو طابع الرفض السلمي لهذا الفعل بطريقة المقاطعة الشعبية فالمخالف للظاهرة السائدة في هذه الحالة لا يعاقب بشكل مباشر ، وإنما يتخذ منه موقف الإحجام عن مساعدته والتعامل معه ، حيث تبدو المقاومة هنا سلبية الصبغة

جـ - تلزم المخالفة التكفير عن المخالفة التي ارتكبها ، فالقاتل الذي خالف قوانين المجتمع القائمة على احترام الفرد لحياة الآخرين فلا يوقع الأذى بها ، تلزمه المعايير الاجتماعية بتحمل العقوبة المفروضة التي هي بمثابة التكفير عما ارتكبه من إثم ، وهذا التكفير يخفف من حدة سخط الجماعة عليه باعتبار أن العدالة قد أخذت مجراها في قضيته ، وأن ما وضعوه من أصول لاحترام حق الحياة عاد إليه ماء وجهه الذي أراقه ذلك الفعل

إن هذه الحالات من الضغط الاجتماعي تشكل مؤشراً واضحاً لما تتصف به الظاهرة الاجتماعية من حيث كونها آمرة قاهرة ، وهذا القهر هو الذي يتخذ شكل الإرغام الحامل فيه لأبرز معاني الضغط الاجتماعي

وقد لا يشعر الفرد في الحالة العادية بضغط الظواهر الاجتماعية لأنه ألفها منذ نعومة أظفاره بطريقة التربية والتنشئة الاجتماعية ، فهو يولد ولديه إمكانات واسعة من حيث أنواع السلوك المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، وليست عملية التنشئة الاجتماعية إلاّ تلك العملية التي بها اختصار هذا المدى الواسع من الإمكانات السلوكية إلى عدد محدود من الأنماط السلوكية الواقعية التي تحوز على رضا المجتمع وتمكن الفرد من اكتساب عضويته فيه

وعلى هذا الأساس فإن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم ، وتبعاً لنظريات التعلم فإنه يتم في كل مرحلة من مراحل النمو عمليات ينشأ الفرد فيها حسب قيم المجتمع ومعاييره التي يرتضيها لكل مرحلة من هذه المراحل ، فهي إذن عملية تلقين أعضاء المجتمع الجدد ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه ، وتلك التي تعود إلى أجيال سابقة قد ولدت تراثهم الحضاري فبالتربية يدرج الطفل على ما هو جار في المجتمع نتيجة الجهود التي يبذلها المربون (في الأسرة والمدرسة) من جهة ، والطفل نفسه من جهة أخرى فالمربون يغرسون في الطفل معايير المجتمع من عرف وعادات وتقاليد وآداب ودين ولغة وهم في هذا السبيل يحرصون ألاّ يدعوه ينحرف عنها في تصرفه كيلا يعتاد التصرف وفق حالات مغايرة أما الطفل فيعاني جهداً بالتقيد في سلوكه وفق اتجاه معين ، تقيداً ليس من السهل الانصياع له ، وهو يشعر بهذا الجهد وبهذا الالتزام بأنظمة ومتطلبات معينة ، إلاّ أنه لا يلبث أن يألف مع مرور الزمن هذا النحو من الحياة داخل المجتمع فيأتي بأموره وفق ما تتطلبه هذه الحياة بصورة عفوية

وأن نظرة سريعة إلى سلوك الفرد في حاضره وماضيه توضح بجلاء أن ما استقاه في تنشئته الاجتماعية يشير بشكل أو بآخر إلى الجهد المبذول في إلزام الطفل انتهاج أنماط محددة من السلوك والشعور والأداء وهكذا ولدت العادة سلوكاً عفوياً جمعياً وزال بالتالي شعور الفرد بضغط المجتمع عليه ، هذا الضغط الذي كان يشعر به في طفولته حين كان يخالف أوامر مربيه ، ويتلقى على أيديهم جزاء مخالفته ، أي أن عادة الحياة الجمعية هي التي تجعله لا يلمس الضغط الجمعي ، وإنما يشعر به عند خروجه على هذه العادة بارتكابه مخالفة ضد المجتمع الذي يعود فينقلب ضده

ويعاقبه ليرغمه على الانصياع لقوانينه ، وثمة ناحية أخرى تجعل الفرد يشعر بهذا الضغط وهي انتقاله من بيئة لأخرى ذات تراكيب اجتماعية مغايرة لتراكيب بيئته الأصلية فالمهاجر يشعر بهذا الضغط حين يصبح في بيئة اجتماعية مغايرة إذ عليه أن يتقيد في سلوكه بقواعد المجتمع الجديد وقيمه ومعاييره ، وإلا وضع نفسه موضع السخرية والسخط والعقاب

٤ ـ الضبط والالتزام الذاتي:

إن الأفراد لا يخضعون لمعايير المجتمع لكونها تمارس عليهم ضغطاً خارجياً فحسب ؛ بل لأنهم يشعرون من داخل أنفسهم بانجذاب نحوها وهذه الجاذبية هي التي تؤدي بالأفراد إلى صياغة أحكام الظواهر الاجتماعية بشكل عقود ، يلزمون أنفسهم بنصوصها ، ويخضعون لها عن طيب خاطر ، وهذا ما يتضح في عضوية النوادي والمؤسسات الأخرى فالفرد يلزم نفسه راغباً في التقيد بأنظمة وتعاليم ناد معين ، ويصر على التمسك بشروط هذه العضوية ، وكذلك الحال حين ينخرط الفرد في اتحاد مهني راضياً بما يترتب على ذلك من متطلبات متحملاً تبعاتها

إن سيطرة الشروط المادية الصرفة والخارجية ، بل وحتى التقاليد التي لم تخضع للعقل وإنما أتت للفرد من خارجه ، مصوغة بصيغتها النهائية التي فرضها الضغط الاجتماعي ، قد مر بها الأفراد بطريق عدوى التقليد ، وكل هذا لا يؤدي إلاّ إلى إيجاد أساس مزعزع لا يستند على قواعد ثابتة إن الجماعة الحقيقية هي التي تكون رباطاً وضعه الأفراد راغبين فيه أكثر من كونه نتاج الطبيعة الخارجية ، وفي هذا الاتجاه يسير بوكلي

آخذاً على دوركايم جعله صفة الضغط أهم صفات الظواهر الاجتماعية حيث يرى بوكلي أن صفة الجاذبية أهم من صفة الإرغام ، لأن الوجود الاجتماعي القوي للفرد يظهر في المناسبات الشعورية (الأعياد والمواسم) ويوضح أن هذه الجاذبية قد تكون سارة كما في الأعياد أو مؤلمة كالاضطهاد والمساس بالشعور القومي وهكذا نجد بوكلي و بيلو يفردان لصفة الجاذبية مكاناً بارزاً بين صفات الظواهر الاجتماعية الأخرى

٥ ـ الضبط وتطور المعايير الاجتماعية:

تتطور الظاهرة الاجتماعية مع تطور الظروف الموضوعية التي تسود مجتمعاً ما في مرحلة تاريخية معينة وفي حقبة زمنية محددة فكلما كانت الظاهرة متلازمة أساساً مع حياة المجتمعات التي تتطور أساليب حياتها ومعاييرها الاجتماعية بتعاقب المراحل الزمنية ، كان لا بد للتطور أن ينال بالتغيير الظواهر الاجتماعية تبعاً لزمان ومكان نشوئها ، ولعل أوضح مثال نسوقه في هذا المجال هو التطور الحادث في تركيب ووظائف العائلة ، والعلاقة الاجتماعية التي تسود بين أفرادها ، والظواهر الاجتماعية العائلية التي تحيط بها ، وهو تطور ينبغي أن يساير مراحل التطور الاجتماعي المختلفة وهكذا تطورت العائلة من مراحلها البدائية الأولى إلى النظام الأمي ، فالنظام الأبوي ، وإلى ما وصلت إليه الآن ، كما تطورت معها وظائفها الأساسية حيث تقلصت بعض خصائصها ووظائفها بينما تركزت وظائف وخصائص أخرى وتأكد وجودها فلم يعد من اختصاص العائلة الحديثة في المجتمعات المتقدمة أن تشرع القوانين ، أو تمنح الحقوق وتفرض الواجبات ، وإنما تنازلت عنها إلى مؤسسات اجتماعية لها في التشريع

والتنفيذ تركيبات أعقد ووسائل أكفأ وأصبحت وظائف العائلة تنحصر في تنظيم الزواج ، واستمرار الجنس البشري ، وتكاثره ، وتأمين الاستقرار النفسي لأفراد العائلة والتنشئة الاجتماعية للأطفال

إن هذا الثبات النسبي للظاهرة الاجتماعية يرتبط بالاضافة إلى عنصري الزمان والمكان بالأفراد أنفسهم داخل المجتمع الواحد فدرجة تحمس أفراد المجتمع لظاهرة ما مثلاً ليس واحداً بينهم ، وهذا ما يجعل الفرد مسئولاً بشكل أو بآخر عن تحقيق ذلك الاستقرار النسبي للظاهرة من عدمه ، وخلق التوازن بينها وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى من ذلك كله ، نرى أن الثبات النسبي للظاهرة الاجتماعية لا يرتبط بعنصري الزمان والمكان ، ومدى تمثل الأفراد لها ، وبما أن المتغيرات الثلاثة غير ثابتة ، فالظاهرة الاجتماعية تبقى متطورة وتحافظ على نسبيتها

خامساً الضبط الاجتماعي والغائية في المدرسة الوظيفية:

يعد مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في المدرسة الوظيفية ، حيث تعمل مؤسسات الضبط الاجتماعي على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع ويستمد الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية القيم والمعايير التي تساعدهم في عملية التكيف الاجتماعي وعندما تبرز حالات من الانحراف عن المعايير الحيوية عند بعض الأفراد تتصدى آلية الضبط الاجتماعي لهم وتمارس عليهم ضغوطاً مناسبة لإعادة التوازن الذي اختل نتيجة تلك الانحرافات

وينطوي مفهوم الضبط على تحديد طبيعة العلاقة بين الأفراد والنظام

الاجتماعي ، معلوم أن لكل فرد أكثر من دور اجتماعي ويمارس الأفراد أدوارهم المختلفة في نشاطات متباينة . ويتطلب حسن سير النظام أن يعلم كل فرد طبيعة دوره وأن يتوقع أيضاً ما سيصدر عن الآخرين من أفعال عند ممارستهم لأدوارهم وهكذا تنشأ شبكة من العلاقات الاجتماعية تقوم أصلاً وأساساً على ما يمارسه الأفراد من أدوار ومدى فهمهم لطبيعة تلك الأدوار وحسن استقبالهم لأفعال الآخرين التي تصدر عنهم بناء على توقعات مماثلة أيضاً ويتكون البناء الاجتماعي من تلك الروابط الثابتة والعلاقات الاجتماعية المستقرة بين الأجزاء المختلفة داخل النظام الاجتماعي ، وتشكل مجموعة النظم النسق العام للمجتمع ضمن شروط رئيسة يشرحها تالكوت بارسونز في تحليله لمعنى النظام الاجتماعي وعلاقته بالمحيط الخارجي

١ ـ المجتمع والمنظومات الفرعية:

يرى تالكوت بارسونز أن المجتمع هو نوع خاص من المنظومة الاجتماعية ، فهو أحد أشكالها ولا يشكل بالضرورة أي نمط من أنماط المنظومة الاجتماعية مجتمعاً بالمفهوم الوظيفي لديه . فالمنظومة الاجتماعية حتى تصبح مجتمعاً لا بد وأن تحقق شروطاً رئيسة من ضمنها تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي فيما يتصل بعلاقاتها مع المحيطات الأخرى كما أنه لا بد أن تكون عملية التبادل بين المحيطات والمجتمع تهدف إلى تحقيق استمرارية المجتمع والأهداف الحيوية التي تعمل على بقائه وديمومته

ويقتضي تحقيق الأهداف الحيوية وجود درجة معينة من القدرة على

التحكم ، والتي تتراوح بين مواجهة المعوقات التي تحول دون استمرارية المجتمع وتقدمه ، وبين القدرة على تشكيل العلاقات المحيطة بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من الفائدة والنفع واستناداً إلى ذلك فإنه يمكن أن نميز بين تعبير المجتمع ومنظومات اجتماعية أخرى كالاتجاهات والجمعيات والأحزاب وغيرها ، لأن تلك المنظومات مع أنها تنتسب إلى مستوى المنظومة الاجتماعية غير أنها لا تشكل مجتمعاً

وتشكل منظومة المجتمع وحدة متكاملة ذات سمات معينة ، وتقوم بوظائف رئيسة ترتبط بمنظومات فرعية هي المنظومات القانونية ، والجماعة المجتمعية ، والدولة والاقتصاد وترتبط المنظومة القانونية بعلاقات وثيقة بالمستوى الرابع للفعل الإنساني ألا وهو المنظومة الحضارية ، وفي المقابل ترتبط منظومة الاقتصاد في نطاق منظومة المجتمع العامة بالمنظومة العضوية التي تشكل منظومة الفعل الانساني فالمجتمع مؤلف ، إذن ، من منظومات فرعية يقوم كل منها بوظيفة خاصة به ، وكل منظومة من تلك المنظومات الفرعية ترتبط بالمستوى المقابل لها في منظومة الفعل الانساني

والتمييز بين المنظومة الأصلية والمنظومات الفرعية تمييز تحليلي يلجأ إليه بارسونز ليوضح النسق العام لمستويات التحليل الاجتماعي فكل منظومة يمكن أن تشكل تحليلياً منظومة فرعية أو منظومة عامة ينسلخ منها منظومات فرعية حسبما تقتضيه الوجهة التحليلية للبحث ، وموضوع الدراسة ووحدة التحليل فيه

٢ ـ منظومة الفعل الإنساني:

يختلف مفهوم الفعل الإنساني عن مفاهيم أخرى مثل العمل

والسلوك ، فالسلوك كلمة مرادفة للنشاط ، وعندما يؤثر بارسونز استخدام مفهوم «الفعل» على مفهومي «العمل» و «السلوك» فذلك لأن العمل من وجهة نظره ما هو إلا نمط واحد من مجموعة أنماط الفعل الانساني فالعمل هو جانب واحد يقوم به الانسان في الميدان الاقتصادي ، أما السلوك فيشير إلى مجموعة أهداف ، تتجلى في مظاهر مادية كحركات معينة يمكن تفسيرها في نطاق فيزيائي بحت ومن هنا يبرز التباين بين «السلوك» و «الأعمال» من جهة وبين «الفعل الإنساني» المرتبط بهدف محدد ذي معنى ويحقق وظيفة حيوية في إطار المنظومة من جهة ثانية فالفعل ، إذن ، أعم وأشمل ، لأنه يشير إلى مسائل تتعدى النطاق المادي والحركات والأحداث الفيزيائية التي تشير بمجملها إلى مظاهر مادية من الفعل الإنساني

وعلى هذا فمنظومة الفعل الانساني تتألف من مجموعة العناصر البنيوية الأساسية التي تحقق غاية معينة ، وتتألف من منظومات فرعية أو عناصر بنيوية تشمل الفعاليات والعمليات القائمة داخلها ، وحتى تتمكن تلك المنظومة من الاستمرار والبقاء على قيد الحياة لا بد لها من أن تحقق مطالب وضرورات تبرز نتيجة تفاعلها مع الواقع المادي العضوي من جهة ومع الحقيقة المطلقة من جهة ثانية

٣ ـ مستويات الفعل الانساني:

تتألف منظومة الفعل الإنساني عند بارسونز من مستويات تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية ، فالمنظومة الاجتماعية ، وأخيراً المنظومة الحضارية وتأخذ المنظومة العضوية على عاتقها مهمة

التكيف مع الظروف المحيطة والبيئة المفروضة على جسم الانسان المتعضد ويرى بارسونز أن أهم ما يميز هذه المنظومة هو ما يدعى بنمط الأنواع أي الخصائص العامة التي تميز النوع الواحد عن أنواع حية أخرى ، دون الاهتمام بالفروق الفردية التشريحية بين عضويات ذلك النوع ، وهذا النمط غير قائم في الواقع الحسي بشكل مادي وملموس بل تشترك فيه جماعات النوع عبر الزمان والمكان على أن هذا لا يعني القول بتغير التكوين الوراثي للعضوية نتيجة فعل المحيط فيه ، فالتكوين الوراثي ينطوي على توجه عام يتطور في بنى تشريحية خاصة وآليات فيزيولوجية ، وأنماط سلوكية ، تتفاعل كلها مع العوامل المحيطة (البيئة) خلال حياة العضوية وتنحل هذه العوامل في مقولتين ، أولاهما هي المسئولة عن العناصر غير الموروثة للعضوية المادية ، وثانيتهما تلك المسئولة عن العناصر المكتسبة للمنظومات السلوكية فعلى الرغم من أن العضوية قد تكون قادرة على التعلم في بيئات مباشرة خالية من العضويات الأخرى ذوات السلوك ، إلاّ أن نظرية الفعل تهتم بصورة أساسية بالتعلم الذي تشكل فيه الكائنات الحية الأخرى ـ التي هي من النوع نفسه ـ السمة الأكثر أهمية للبيئة العامة وتعتمد قدرة التعلم واستعمال اللغة على تكوين وراثي خاص بالإنسان لكن هذه القدرة العامة هي وحدها المحددة وراثياً ، ولا يشمل ذلك المنظومات الخاصة التي تستعملها وتطورها الجماعات البشرية

أما المنظومة الحضارية ، وهي أعلى مستويات منظومة العمل الإنساني ، فتتضمن المعاني الرمزية والدساتير اللغوية والمعيارية والقيم والقواعد الضابطة للفعل الاجتماعي . ومن هذا المنطلق تشكل القيم أساس المنظومة الحضارية بوصفها أحد النماذج الحضارية المنظمة رمزياً ، والتي تركز على

عناصر الفعل المكتسبة أو المتعلمة كاللغة (المنطوقة والمكتوبة) والقوانين والرموز التي تشكل بمجموعها عناصر المنظومة الحضارية

ويرى بارسونز أنه على الرغم من القدرة الكبيرة لدى العضويات البشرية على التعلم وعلى خلق العناصر الحضارية ، إلاّ أنه لا يمكن لفرد أو لأفراد قلائل خلق منظومة حضارية عامة فالمنظومة الحضارية ليست إلاّ ثمرة ونتاجاً للتفاعل الاجتماعي المستمر ، ولا تتغير أنماطها الأساسية إلاّ خلال مراحل لأجيال كثيرة ، تتقاسمها دائماً جماعات كبيرة نسبياً ، ويقتصر دور الفرد فيها على تقديم إسهامات هامشية يمكن أن تكون مفيدة وبناءة ، إلاّ أنه ملزم بتعلمها . ولذلك تتمتع منظومات الفعل التي تقدمها النماذج الحضارية بثبات بنيوي راسخ مشابه تماماً لما تقدمه المواد الوراثية لنمط الأنواع الخاصة بها ، وتختص بتوفير نمط من الحماية لنموذج وهيكل المنظومة الأم ، بالإضافة إلى القيام بنوع من التغيير الخلاق المبدع ، ولكن في حدود معينة تتضمن الحفاظ على بقاء المنظومة العامة وديمومتها

وواضح أن هذه المنظومة بالنسبة لبارسونز تكون على تماس مباشر مع عالم الأفكار والمثل أو ما يطلق عليه أحياناً اسم «الحقيقة المطلقة» وبين الواقع المادي العضوي علاقة مستمرة تهدف في النهاية إلى الوصول لمرحلة أعلى تتزاوج فيها الحقيقة المطلقة مع الواقع المادي بتعبير أطلق عليه بارسونز اسم الحقيقة الواقعية (Reality) وتتميز «الحقيقة الواقعية» عن «الحقيقة المطلقة» بأنها تحتض في ثناياها بالإضافة إلى عناصر الحقيقة المطلقة المرتبطة بالأفكار والقيم والمعاني ، الأشياء المادية الموجودة في الواقع ، لذلك تصبح الحقيقة الواقعية مجموعة العناصر المرتبطة بالحقيقة المطلقة والواقع المادي معاً

وتشكل أطر الحقيقة المطلقة والواقع المادي محيطين لمنظومة الفعل الانساني ، التي يتوجب عليها أن تواجه هذين الإطارين وتعمل ضمنهما فالفعل الانساني ، كما هو هو معلوم ، منظومة تحقق غاية معينة ، تتألف من مجموعة من العناصر البنيوية الأساسية وهي في سبيل أن تبقى على قيد الحياة وتستمر في فاعليتها يجب أن تتحقق مطالب وحاجات وضرورات تبرز نتيجة تفاعلهما مع الواقع العضوي المادي من جهة ، ومع الحقيقة المطلقة من جهة أخرى والفعل الانساني من هذا المنظور لا بد وأن يرتبط بشروط معينة حتى يشكل منظومة ومن أهم تلك الشروط أن يكون الفعل محققاً لأهداف حيوية ، وأن يكون ذا معنى ، فليست الأفعال كلها في نظر بارسونز تشكل منظومات الفعل الانساني ، لأن النشاط من وجهة نظر المنظومة لا بد وأن يرتبط بوظائف حيوية لها ، وأن تكون تلك النشاطات ملموسة ومحددة تمثل صيغة ذات معنى يترك أبعاده في نطاق منظومة الفعل الإنساني فالأهداف الواضحة والنشاطات ذات المعنى والمرتبطة بوظائف حيوية من وجهة نظر المنظومة ، شروط ثلاثة تحقق في رأي بارسونز أسس تشكل منظومة الفعل الإنساني ، وكل ما عداها من نشاطات ومسائل وأفعال يخرجها بارسونز عن ذلك النطاق

وواضح هنا اتجاه بارسونز نحو تصنيف منظومة الفعل الإنساني بمستويات تبدأ من المنظومة العضوية وتنتهي بالمنظومة الحضارية ، ذلك التدرج الذي يرتبط بافتراض رئيس مؤداه أن المستويات الأعلى تستوجب وجود المستويات الدنيا بالإضافة إلى شروط أخرى تتعدى نطاق تلك المستويات أما العكس هنا فهو غير صحيح ، فوجود منظومة عضوية لا يشكل بالضرورة منظومة الشخصية ، وتلك لا تؤدي بشكل آلي وتلقائي إلى تواجد المنظومة الاجتماعية أو الحضارية

ويتمثل المستوى الرابع من مستويات منظومة الفعل الانساني عند بارسونز في المنظومة الاجتماعية التي تشكل البعد المتوسط الذي يربط بين المنظومة الشخصية والمنظومة الحضارية والتي يمكن أن ندعوها أيضاً بمنظومة التفاعل الاجتماعي وهي تعمل على توحيد ودمج العناصر المكونة لمنظومة الفعل العامة ، كما تعمل على تحقيق وظيفة التكامل والتنسيق بين وظائف وفعاليات تلك العناصر وتنجم هذه المنظومة عن تفاعل أفراد البشر كفاعلين لهم أهدافهم وأفكارهم ومواقعهم ، ومنفعلين ببعضهم ضمن محيط منظومات الفعل الأخرى

ويؤكد بارسونز على أهمية هذه المنظومة بوصفها أصل النظام في الحياة الاجتماعية فبدونها يعود الإنسان إلى حالة الفوضى والعدوان كحقيقة كامنة في أعماقه ، والتي أمكن تشذيبها وكبح جماحها بتقدم المجتمع البشري وزيادة قدراته من خلال قيام المنظومة الاجتماعية بوظيفتها ، وما يستتبع ذلك من تحقق للنظام والتكامل

٤ ـ المنظومة الشخصية:

الشخصية هي الأداة الأولية لعمليات الفعل الإنساني التي تكون قادرة على التعلم في بيئات مباشرة من خلال اعتمادها ، بالإضافة إلى تكوين وراثي معين ، على التعلم واستعمال اللغة وخلق العناصر الحضارية ، لذلك كان من الضروري عد المنظومة الشخصية ، منظومة مستقلة بالمستوى التحليلي ، ومرتبطة في الواقع العملي بشكل مباشر بالمنظومة العضوية والمنظومة الحضارية وعلى هذا فإن النماذج الحضارية تقدم منظومات فعل تتمتع بثبات بنيوي راسخ مشابه تماماً لما تقدمه المواد الوراثية لنمط الأنواع ، وترتكز تلك النماذج على عناصر الفعل المكتسبة

أو المتعلمة ، كما ترتكز الموروثات على العناصر الوراثية ولما كان التعلم يحدث في سياق منظومة حضارية ، تشكل اللغة والقيم والمكتسبات فيها عناصر رئيسة ، فإننا نلاحظ أن القاسم المشترك بين تلك المنظومة وبين المنظومة الشخصية يرتبط بسمات معينة واسعة مثل اللغة ، والرموز ، والأسس المعيارية ، غير أن ذلك التشابك بين المنظومتين على هذا المستوى لا يستوجب بالضرورة عدّ المنظومة الشخصية حالة من ضمن حالات المنظومة الحضارية ، بل هي منظومة مستقلة ذات أبعاد محددة

وبكلام آخر ، فإن الأفراد أو الجماعات في نظر بارسونز يعملون على تطوير منظومات سلوكية مستقلة ذات بنية ضمن الحدود المفروضة من قبل نمط الأنواع من جهة ، والأنماط الحضارية من جهة أخرى . وحيث أن الفاعل هو إنسان من الناحية الوراثية ، وبما أن التعلم يحدث في سياق منظومة حضارية معينة ، لهذا تتقاسم منظومته السلوكية المكتسبة «المتعلمة» وهي ما يطلق عليها بارسونز اسم «المنظومة الشخصية» مع الشخصيات الأخرى سمات معينة كاللغة ، مثلاً ، والتي يتكلمها بصورة اعتيادية ، وفي الوقت نفسه تعد عضويته ومحيطها الفيزيقي والاجتماعي والحضاري ، فريديس دائماً في حسابات معينة ، لذلك فمن الضروري التعامل مع هذه المنظومة بوصفها غير خاضعة للعضوية أو للحضارة ، فما هو مكتسب ليس جزءاً من بنية عضوية بالمعنى المعتاد ، ولا هو سمة للمنظومة الحضارية ، إنه يمثل منظومة مستقلة ، تحليلياً تلك هي منظومة الشخصية ، وتكون هذه مسئولة عن تحقيق الهدف والوصول إلى الغايات التي ينشدها الأفراد ضمن محيط المنظومتين الحضارية والعضوية وليس كجزء منهما

٥ ـ النظام المعياري وبنية المنظومة الاجتماعية:

تتحدد الوظيفة الأساسية للمنظومة الاجتماعية من وجهة نظر بارسونز من خلال عمليات التفاعل القائم بين المنظومة بعناصرها المختلفة وبين المحيطات التي تتعامل معها المنظومة فهي بوصفها إحدى المنظومات الفرعية لمنظومة الفعل الإنساني ، فإنها تعد منظومة رئيسة بالنسبة لبقية المنظومات الأخرى التي تعد في تلك الحالة محيطات للمنظومة الاجتماعية . وبالتالي فالمنظومة الاجتماعية تضم مستويات أو منظومات فرعية داخلها تدخل في علاقات تفاعل اجتماعي فيما بينها

ويميز بارسونز عند تحليل بنية المنظومة الاجتماعية ، أربعة مكونات بنيوية تنتظم في مقولتين رئيستين وتشكل أساس تكون هذه المنظومة تضم الأولى عنصر «النظام المعياري» وتتبلور المقولة الثانية في عنصر هو «السكان المنتظمون جماعيا» . ويندرج تحت عنصر النظام المعياري مكونان بنيويان يشملان

أ ـ **القيم** : وهي تصورات عن الأنماط المرغوبة للمنظومة الاجتماعية التي تنظم عمل الوحدات الاجتماعية ، وتربط بين المنظومتين الاجتماعية والحضارية ، وتتحدد وظيفتها بالحفاظ على نموذج المنظومة الاجتماعية

ب ـ **القواعد (الأعراف)** : وهي تعمل على توحيد وتكامل المنظومات الاجتماعية وفق تنظيمات معينة

أما عنصر «السكان المنتظمين جماعيا» فيشمل مكونين بنيويين آخرين يتمثلان في :

أ ـ **الجماعات** : تشكل الجماعة البنية الداخلية للسكان المنتظمين جماعياً ، وتختص بوظيفة تحقيق الأهداف الفعلية لمصلحة المنظومة الاجتماعية ، إلاّ أنه لا بد من تحقيق معيارين أساسيين يعدّان أساس وجود «الجماعة» يتلخص أولهما : في الانتماء الذي يشكل الحد المميز بين أعضاء الجماعة وغيرهم من الأفراد ، ويتعلق المعيار الثاني بوجود تمايز بين الأعضاء من حيث مراتبهم ووظائفهم ضمن الجماعة

ب ـ **الدور** : يشمل الدور الجانب الخارجي لعنصر السكان المنتظمين جماعياً ، ويشكل مناطق التداخل بين المنظومة الاجتماعية ، ومنظومة الشخصية لدى الأفراد ويختص الدور بتحقيق الوظيفة التكيفية للمنظومة الاجتماعية

وخلاصة القول إن المنظومة الاجتماعية تتكون من ائتلاف أربعة مكونات تتمثل في القيم والقواعد من جهة ، والجماعات والأدوار من جهة أخرى ولكل من هذه المكونات وظائف تختص بها ، وتقوم بالإضافة إلى تحقيق مصلحة كل مكون على حدة بالمحافظة على مصلحة المنظومة الأم في إطارها العام ، وتترابط هذه المكونات الأربعة ترابطاً قوياً ، حيث نجد أنه من أجل وجود جماعة معينة وأدوار خاصة بها في أشكال ثابتة ، لابد وأن تحكم وتضبط من قبل قيم وأعراف معينة ، وفي الوقت نفسه ، أن القيم والأعراف ذاتها لا توجد إلاّ إذا استخدمتها جماعات معينة في أدورا محددة أيضاً

وعلى الرغم من أن بارسونز يرى أن للمنظومة الاجتماعية أنماطاً وأشكالاً متعددة تندرج من المنظومة العالمية ، إلى المجتمعات فالمؤسسات ، ومن ثم المنظمات الخ إلاّ أنه يميز بين المجتمع كنمط خاص من أنماط المنظومة الاجتماعية ، وبين بقية الأنماط الأخرى

الفصل الثاني

مؤسسات الضبط الاجتماعي

أولاً الأسرة والتنشئة الاجتماعية

ثانياً التربية والتعليم

ثالثاً الرأي العام ودور المؤسسات الإعلامية في التطبع الاجتماعي

الفصل الثاني

مؤسسات الضبط الاجتماعي

يتناول هذا الفصل تحليلاً لمؤسسات الضبط الاجتماعي ، والوظائف التي تمارسها تلك المؤسسات في تحقيق التوازن بين سلوك الفرد ومجموعة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وتبرز الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمهنية والاجتماعية في مقدمة المؤسسات المعروفة بوظائفها الحيوية في التنشئة الاجتماعية والتربية الأخلاقية والمدنية

وتشهد المجتمعات العربية ظهور مؤسسات جديدة تدعم المؤسسات التقليدية في وظائف الضبط الاجتماعي ، ومن تلك المؤسسات الإعلام والتنظيمات المهنية والاجتماعية المختلفة ، التي تعمل بشكل مباشر ، أو غير مباشر على تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع بما يحقق الاتساق بين أدوار الأفراد ونشاطاتهم المختلفة ويتصدى القانون وأجهزة القضاء ورجال الضابطة الادارية ومؤسسات الردع المختلفة لتقويم أي خلل يتم في عملية التطبع الاجتماعي ومعالجة الانحرافات التي تهدد أمن المجتمع وسلامة أدائه

ويعد التعرف على مؤسسات الضبط الاجتماعي منطلقاً نحو تشكيل استراتيجية للضبط الاجتماعي في الوطن العربي تأخذ في حسبانها معالجة آلية تمثل الأفراد لقيم المجتمع من خلال عملية التطبع الاجتماعي من جهة ، وتلك التي تساير التغير الاجتماعي من جهة أخرى

فالتنشئة الاجتماعية كما هو معلوم عملية أساس يتم بواسطتها نقل التراث الحضاري وخبرات الأجداد وقيمهم وعاداتهم إلى الأحفاد ، ومنهم إلى الأجيال القادمة ، إنها وسيلة الاتصال الرئيسة ما بين الماضي والحاضر والانتقال من الحاضر إلى المستقبل ، ففيها ومن خلالها وفي نطاق الأسرة يلقن الطفل قيم مجتمعه ومثله وأهدافه ، وما يعتز به في تاريخه الطويل ومن هذا المنطلق فإن عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم في رحاب الأسرة هي في الأساس عملية تطبع اجتماعي مع الواقع وتمثل لأهدافه وانضباط بأوامره وقيمه ومعطياته ، فهي في الأساس وظيفة أساس من وظائف الضبط الاجتماعي

ومن جانب تعد التنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي بما يمكن إدخاله من قيم جديدة لعقول الأطفال وهي في مرحلة اكتشاف واقعهم الاجتماعي ، حيث تقوم المدرسة ووسائل الإعلام بهذه الوظيفة وفي المجتمعات التي تشهد تحولات سريعة نلحظ وجود معضلة أساس تتمثل أصلاً في المدرسة ووسائل الإعلام المختلفة ، فتتنازع شخصية الإنسان صراع ، بين جانب باتجاه القديم والمحافظة عليه ، ومؤثر باتجاه التغير وتمثل معطيات المستقبل . وتكمن أهمية التنشئة الاجتماعية بالإضافة لذلك من خلال كونها وسيلة أساس في خلق ولاءات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى إسهامها في عملية التكيف الاجتماعي

هذا المفهوم للتنشئة الاجتماعية يرتبط بشكل مباشر بمفهوم المدرسة والتربية الاجتماعية وتمركز السلطة وأسلوب اتخاذ القرارات وبتباين العوامل الاجتماعية المفسرة لأسلوب التنشئة والوعي وتشكل الرأي العام ووظائف مؤسسات الإعلام

أولاً الأسرة والتنشئة الاجتماعية:

تؤدي الأسرة دوراً مهماً في عملية الضبط الاجتماعي ، من خلال وظائفها المتعددة في التربية والتنشئة وتأهيل الأفراد تأهيلاً اجتماعياً يمكنهم من اكتساب عضويتهم في المجتمع ومن تنظيم أدوارهم الاجتماعية المختلفة وتحقيق رغباتهم المشروعة

ومن المعروف أن الإنسان من أكثر الكائنات الحية اعتماداً على غيره في تدبير أمور حياته ويعيش فترة ممتدة من الزمن مستهلكاً معتمداً على أسرته في تسيير أمور حياته المعيشية ، وتؤمن الأسرة للفرد أيضاً الاستقرار النفسي ، ذلك أن وسط الأسرة وما يسوده من حب واطمئنان يساعد كثيراً على تفريغ الشحنات العاطفية ، ويزيل عوامل القلق والاضطراب التي قد تنتاب الأفراد عند مزاولتهم بعض الأدوار الاجتماعية خارج الأسرة ، فتعدد الأدوار الاجتماعية (Social Roles) وتناقص وظائفها في بعض الأحيان يعد من أهم بواعث القلق النفسي لدى الأفراد وتأتي الأسرة هنا وسيلة طبيعية لتفريغ تلك الشحنات وخلق التوازن النفسي عند الأفراد

والأسرة في المجتمعات العربية مع أنها مؤسسة ترتبط بأطر المجتمع وبتنظيماته الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والبيئية ، إلاّ أنها ليست بمؤسسة سلبية تتلقى التأثير فقط من مؤسسات اجتماعية أخرى ، بل هي أيضاً تمارس دوراً إيجابياً في تشكيل تلك المؤسسات فهي عامل فاعل ومنفعل في آن واحد ، تتلقى التأثير من التنظيمات الاجتماعية وتؤثر بدورها فيها

والتغيرات التي تحدث ضمن الأسرة لا يمكن فصلها عن حركة المجتمع وبخاصة تطوره من مرحلة اجتماعية إلى مرحلة أخرى ، تختلف عنها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعلى هذا فإن مسائل التغير ضمن الأسرة المعاصرة هي جزء من مسائل تحول المجتمع ولا يمكن فصلها عنه ، إلاّ أنه في مسار المرحلة الواحدة لا بد من طرح تساؤلات حول وظائف الأسرة التي تسهم في تعميق تطور المجتمع وتقدمه وتلك الوظائف التي تعرقل حركة التقدم الاجتماعي ، وكلاهما مهم من الوجهتين العملية والعلمية ، إذ أن تخلف بعض الظواهر الاجتماعية عن ركب تقدم بقية الظواهر يشكل اختلالاً في توازن المجتمع وتماسكه ، كما أن معرفة العناصر التي تساير التقدم الاجتماعي والاقتصادي تمكن من وضعها في سياسة وقوانين تتبناها الهيئات المعنية

١ ـ العائلة والمجتمع:

يشير مفهوم «العائلة» إلى وحدة القرابة التي تشمل الأصول والفروع التي ترتبط بنسب الأب سواء أكانت في شكلها الممتد (الأب والأولاد ، والأحفاد) أم كانت في شكلها المركب (إخوة وأولاد عم) ويستخدم مفهوم «الأسرة» للدلالة على الخصائص البنيوية والوظيفية والنشاطات الاجتماعية التي تتم في رحاب وحدة قرابية وسكنية واقتصادية ومعاشية تشمل الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين وواضح أن هذا التمييز بين مفهومي «الأسرة» و«العائلة» يتعدى نطاق الحجم إلى مسائل السلطة والولاء والتماسك الاجتماعي والموازنة بين الحقوق والواجبات وفي حين يعد مفهوم الأسرة مفهوماً معاصراً في الدراسات الاجتماعية إلاّ أن

مفهوم العائلة قديم جداً ، حيث وجدت العائلة مع وجود المجتمعات الانسانية ؛ بل نستطيع القول إن المجتمعات الإنسانية قد وجدت بوجودها ، وهي سوف تستمد استمرارها أيضاً من استمرار العائلة كما أن تركيب العائلة ووظائفها قد ارتبط تغيرها بتغير المجتمعات الإنسانية ، فعرفت هذه المجتمعات أشكالاً متعددة من الزواج والوصال الإنساني وصلات القربى مثل عائلة القبيلة والنظام الأمي(*) ، والنظام الأبوي(**) فنشأ في كل مجتمع شكل من أشكال العائلة يلازمه نظام معين من القرابة ينسجم معه تماماً

لقد أثر تطور المجتمع في وظائف العائلة في مراحل التطور الاجتماعي المختلفة فكان أن تقلصت بعض خصائصها ووظائفها بينما تركزت وظائف وخصائص أخرى ، وتأكد وجودها فلم يعد اختصاص العائلة الحديثة في المجتمعات الصناعية المتقدمة أن تشرع القوانين وتمنح الحقوق ، وتفرض الواجبات ، فقد أسند ذلك إلى هيئات تشريعية في الوقت الحاضر كما أن العائلة سلمت وظيفتها التنفيذية إلى سلطات في الدولة ومؤسسات حكومية ، بالإضافة إلى وظائف أخرى مثل الوظيفة القضائية والتعليمية ، والاقتصادية التي انتقلت إلى مؤسسات اجتماعية لها تركيبات أعقد

(*) النظام الأمي (Matriarchal System) هو الذي يعتمد محور القرابة فيه على الأم وحدها ، فالولد يلحق بأمه وأسرتها في النسب والحسب وجميع الاعتبارات الاجتماعية ، والاقتصادية .

(**) النظام الأبوي (Patriarchal System) وهو الذي يعتمد محور القرابة فيه على الأب وحده ، والتناقض الكلي بين النظامين الأمي والأبوي واضح في محور القرابة وما يتبعه من تباين في الحقوق والواجبات الملقاة على الأفراد ، واختلاف في الروابط العاطفية ، والمصالح الاجتماعية التي تشد بعضهم إلى بعض

ووسائل أجدى في التشريع والتنفيذ ومع تطور هذه الخصائص وانفصالها التدريجي عن العائلة تأكدت وظيفة الضبط الاجتماعي في الأسرة عن طريق التنشئة الاجتماعية ، حيث تشكل إحدى الوظائف الأساس التي ستبقى ملازمة للأسرة وتمارس دوراً رئيساً في تحديد جهة التغير الاجتماعي على مستوى التحديات الأساس وأساليب الاستجابة لها

ويتضمن مفهوم «التحدي» من الوجهة التحليلية جملة من المفاهيم البسيطة يرتبط بعضها ظاهرياً بالمشكلات التي تعاني منها بعض الأسر في المجتمعات العربية ، وعلى هذا تصبح قضايا الجناح والطلاق وتفكك الأسرة وانحلالها مشكلات اجتماعية وليست تحديات مصيرية إن تحديد الخط الفاصل بين التحديات والمشكلات يرتبط بالأسلوب الذي تواجه به الأسرة تلك التحديات ومدى مواءمته لمقتضيات العصر ، ويتم ذلك من خلال أسلوب أسري يرتبط بالتنشئة الاجتماعية وأسلوب مجتمعي يرتبط بتحقيق الأمن الاجتماعي

٢ ـ التنشئة الاجتماعية وعملية التطبع الاجتماعي:

التنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين أعضاء المجتمع الجدد ثقافة المجتمع ، ويتم بها اختصار هذا المدى الواسع من الإمكانات السلوكية إلى عدد محدود من الأنماط السلوكية الواقعية التي يرتضيها المجتمع ويتقبلها ، وبها يكتسب الفرد عضويته في المجتمع والتنشئة هي عملية تعلم ، وتتم في كل مرحلة من مراحل النمو معطيات ينشأ الفرد فيها حسب قيم المجتمع وحسب المعايير التي يرتضيها لكل مرحلة من هذه المراحل والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد ولها شأن لا تعادلها فيه بيئة أخرى والتنشئة

الاجتماعية عملية ديناميكية مستمرة ، تبدأ منذ ولادة الفرد وتستمر حتى مماته والتثقيف الاجتماعي هو صورة من صور التنشئة الاجتماعية كونه وسيلة موجهة تعتمد على أسس علمية في سبيل خلق تزايد التكيف في سلوك الفرد بما يتفق وقيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها .[1]

وتنتقل خبرات الأجداد وتراثهم إلى الأطفال والشباب عن طريق الآباء في العائلة والأقران والأصدقاء والرفاق في المؤسسات التربوية والثقافية والسياسية لذلك ستبقى العائلة إحدى الموسسات الاجتماعية التي تصل الماضي بالحاضر وتربط الحاضر بالمستقبل فهي بالإضافة إلى أنها تزود الجنس البشري بعناصر فتية لبقاء المجتمع واستمراره ، فإنها تعمل على استمرار الحضارات الإنسانية وتقدمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وسوف تبقى هاتان الوظيفتان (استمرار الحضارات الانسانية والجنس البشري) من أهم الوظائف الأساس للعائلة عبر التاريخ وفي المجتمعات المختلفة

ويرتبط مفهوم التنشئة الاجتماعية بمفهوم التطبع الاجتماعي ، حيث يشير التطبع بالنسبة للمجتمع إلى الطريقة التي تنقل فيها الثقافة ويطبع الفرد فيها بطابع المجتمع المنظم وطرائق حياته فتعطي الحياة العضوية معناها الإنساني ، حيث يصبح الفرد قادراً على تنظيم سلوكه وتركيبه وتمنحه المثل والقيم والأهداف التي تيسر عملية الضبط الاجتماعي

٣ ـ التنشئة الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعي:

يشكل الانحراف خروجاً عن قيم الجماعة ، ويحدث عادة نتيجة

---

(١) إبراهيم مدكور وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٤

لخلل في أداء التنشئة الاجتماعية لوظيفتها الأساس في الضبط الاجتماعي وتربط دراسات الانحراف بين وظيفتي التنشئة والضبط ربطاً محكماً ، وتؤكد على أهمية تبادل التأثير بين العاملين السابقين .

وتتفاوت شدة ونسبة تواتر انحراف الفرد عن معايير المجتمع بتفاوت آداء وعملية التنشئة لوظيفة الضبط الاجتماعي ، ويتصدى المجتمع عادة للانحراف بوسائل عديدة تتسق مع طبيعة الانحراف وأثره على الأمن والاستقرار في المجتمع كما يتباين العقاب حسب المسئولية ، والموقع الاجتماعي والإدراك ومرحلة النمو الاجتماعي فالأطفال يقومون عادة بأفعال متعددة يعد الكبار بعضها غير لائق وسيئاً ، إلاّ أن بعض تلك الأفعال قد أضحت عامة وتنطبق على كل الأطفال في العالم دون اعتبار لاختلاف الحضارات والأنظمة الاجتماعية في حين أن سعة تواتر الأفعال غير اللائقة ومدى خطورتها تختلف من مجتمع لآخر ، وفي المجتمع الواحد حسب المرحلة التاريخية ، ومن طفل لآخر في المجتمع الواحد ، وفي فترة تاريخية محدودة ، وعند الطفل الواحد حسب تطور عمره العقلي والزمني .

وتعطي دراسة ظاهرة الكذب عند الأطفال نموذجاً حياً ودقيقاً يمثل طبيعة العلاقة بين وظيفة التنشئة الاجتماعية ومعايير الضبط الاجتماعي ، إذ أنه من الملاحظ أن الكذب عند الأطفال يظهر بشكل واضح في سنوات ما قبل الدراسة ، وهو يتعمق بشكل أقوى في مراحل الطفولة المتأخرة ويتعلم الطفل من تجاربه الخاصة أو من أقرانه طرقاً متعددة ومتنوعة للخداع والكذب ، فقد يتظاهر بالمرض ليتجنب الذهاب إلى المدرسة أو القيام بعمل غير مسر بالنسبة له ، كما أنه يعمد إلى إخفاء بعض الأدوات المنزلية أو كسرها ويتظاهر بعدم معرفة الفاعل ، وقد يلجأ إلى افتعال الحوادث

ونقل كلام من شخص لآخر ، دون أن يكون لذلك أي أساس من الحقيقة والواقع ، إن الناظم لكل هذه الحيل هو التحايل على الواقع أو تشويهه أو بمعنى آخر هو محاولة للتمويه عن شيء قد حصل فعلاً ، ويمكن عده في هذه الحالة وسيلة خداعية للتكيف مع وضع جديد يلجأ إليه الفرد عندما يشعر بعجز الوسائل الحقيقية في تأمين ذلك ، والكذب إما أن يكون شيئاً عارضاً غير مقصود (Unintentional) أو متعمداً يقصد به غرض معين (Intentional) ومعظم حالات الكذب هي من النوع الثاني

ويمكننا بشكل عام أن نجعل الدوافع التي تقف وراء الكذب عند الأطفال في نوعين أساسين : فهي إما كذب بقصد اللعب ، وينجم عن اعتقاد الطفل بأن اختراع حادث معين مدعاة للتسلية واللهو ، فهو في هذه الحالة نوع من الخيالات التي يتصورها الطفل ، أو كذب أناني ، ويلجأ إليه الطفل عادة ليخدع الآخرين حتى يحصل على ما يريد وهو يشكل في هذه الحالة نازعاً أنانياً ، أو كذباً ناجماً عن الارتباك ، وسببه عدم قدرة الطفل على نقل الحوادث بالتفصيل وبالدقة فقد يشاهد الطفل مشهداً معيناً ويحاول نقل وقائع ذلك المشهد أو الحادث إلى ذويه ، ولكنه يعجز بحسب وضعه وإمكاناته العقلية عن نقل التفاصيل الدقيقة ، فيشوه بذلك كثيراً من معالمه دون قصد ، فالكذب في هذه الحالة يشكل غرضاً غير مقصود بحد ذاته

وقد يستخدم الطفل الكذب كوسيلة دفاعية (Mechanism) لأن الأطفال الذين يخضعون لتربية قاسية ويعاقبون بصورة مستمرة على أقل خطأ يرتكبونه ، يلجأون عادة إلى أسلوب الكذب للهروب من العقاب فقد أصبح راسخاً عندهم أن قول الحقيقة أو الاعتراف بالخطأ متلازم مع

العقاب بشتى صوره وأشكاله وهذه الوسيلة يكتشفها الطفل عن طريق التجربة ومن خبرات سابقة تكون وسيلة مؤقتة في البداية ومن ثم تصبح درعاً واقياً وقد تصبح في بعض الأحيان أيضاً جزءاً من الشخصية تلازم الطفل في مراحل متقدمة من العمر

والطفل قد يلجأ إلى الكذب كوسيلة لإثارة الانتباه ، باعتبار أن الأطفال الذين يخضعون لاضطهاد نفسي واجتماعي يتمثل في عدم اهتمام العائلة والأقران والمجتمع بهم يعمدون إلى إثارة انتباه الآخرين ، وإشعارهم بأن هذا الكائن الحي يستحق منهم ما يطلبه من اهتمام ورعاية . وهم يتبعون في سبيل ذلك طرقاً عديدة تتلخص باختراع قصص أو حوادث مفتعلة تشد انتباه الآخرين وأن أشد ما يؤلم الطفل أسلوب المقارنة المتحيز المتبع عادة بطريقة غير سليمة بين الطفل وإخوته الصغار وأقرانه ممن يملكون إمكانات متفاوتة ، فهذا الأسلوب يدفع الطفل إلى شن حملة مضادة تهدف إلى الإشارة أنه ليس أدنى من أقرانه وإخوته في الأهمية وهذه الحملة تتمثل في الكذب والخداع واختراع القصص والأحداث التي لا تمت إلى الواقع بصلة

وقد يكون الكذب لدى الطفل كذباً غيرياً بقصد الغيرة ، ويلجأ الطفل عادة إلى هذا النوع من الكذب ليحمي شخصاً عزيزاً عليه فيتبع أسلوب تلفيق الحوادث ويسبغها على ذلك الشخص ليرفع من شأنه أمام الآخرين . إن معظم الجمل غير الصحيحة لا تعني بالنسبة لبعض الأطفال خداع الآخرين ، بل هي تدخل تحت نطاق التظاهر فهي تحمل صيغ المبالغة أو عدم الدقة أو تقليد الكبار في الكذب وأن الضغط الذي يمارس على الطفل يشده لأن يسلك السلوك اللائق الذي يشجع بعض الأطفال على

الكذب ولكن الأطفال الأكبر سناً يكذبون أو يلومون الآخرين ليتجنبوا العقاب الذي يعلمون أنهم يستحقونه ونسبة ضئيلة من الأطفال وهي عادة من الذكور تعتقد أنه من الذكاء أن يعتمد الطفل على عمل شيء ينجو به دون أن يعاقب عليه وهذا النوع من الاتجاه قد يؤكده ويعمل على ترسيخه بعض الآباء والأمهات عندما يشجعون أطفالهم على ارتكاب الخطأ والنجاة من العقاب بطريقة يقال عنها أنها ذكية وهذا الاتجاه الخاطئ في التوجيه يجعل الطفل يعتقد أنه على حق في تجاوز قول الحقيقة إذا ما تمكن من خداع الآخرين بصحة أسلوبه

وقد لاحظ بعض العلماء في دراستهم لتطور سلوك الأطفال أن هناك اتجاهاً عند الأطفال الذكور للكذب أكثر ما هو عند البنات ، والأطفال الذين هم دون الثامنة من العمر يعلمون أنه من الخطأ الكذب لأن ذلك ممنوع من الكبار وإذا لم يعاقبوا فإنهم لن يشعروا بالذنب من جراء الكذب ، فإذا عوقبوا فإنهم قد يشعرون بخجل من أنفسهم وهذا التغير في الاتجاه نحو الكذب يظهر التطور في شخصية الطفل من أخلاقية تتضمن مسئولية موضوعية إلى أخلاقية تتضمن مسئولية ذاتية ، وهي التحرك والانتقال من الانضباط بالقوانين إلى الانضباط بالمدارك والوعي أي تحول من ضبط خارجي إلى ضبط داخلي ، وقد يلجأ الطفل أيضاً إلى الكذب في مراحل متقدمة في المدرسة ، عندما يرى أن نظام التعليم يضع تأكيدات أو اهتمامات كبرى في نظام الدرجات كوسيلة أساسية في النجاح ، وقد وجد أن هذا النوع من نظام التربية والتعليم يسمح بظهور تحايل على المدرسة والعائلة يبدأ من عدم قبول الحقيقة في التأخر بأداء الواجب إلى الغش في الامتحانات وما بينهما من درجات متفاوتة في تمويه الحقيقة

وطبيعي أن يمتد أسلوب التحايل ، إذا ما تأكد في المراحل السابقة للطفل إلى الفرد كعضو في المجتمع ، والمجتمع بمؤسساته المختلفة قد يسهم في إنماء تلك البذور التي غرست في الطفل منذ الصغر عندما يمارس على الفرد أسلوباً مماثلاً ، لما كان عليه في الصغر من اضطهاد نفسي واجتماعي وفكري ، فإذا دفع بعض الأطفال للكذب وهم صغار خوفاً من فقدان الحب والحنان فإنهم ولا شك سوف يلجأون إلى أساليب أكثر خداعاً وكذباً خوفاً من الحرمان المادي الذي هو أقسى أنواع الحرمان اضطهاداً أو عذاباً ، وبالتالي فهو من أبرز الأسباب النافعة للتحايل والكذب

إن علاج هذه الظاهرة يستمد مقوماته وعناصره من الدوافع والأسباب التي جعلت الطفل يسلك هذا السلوك إذ أن خنق هذه الدوافع وهي في المهد ووضع الحواجز بينها وبين أن تنشط لتزداد فعاليتها ، ومراعاة الظروف الموضوعية التي تكتنف حياة الطفل ، هي عوامل كفيلة بوضع حد لانتشار هذه الظاهرة ونموها ومن أهم تلك العوامل على الإطلاق فتح المجال أمام مواهب الطفل للنمو وخلق الثقة بنفسه وإمكاناته على صعيد العائلة والمجتمع والمدرسة وتحرير الطفل من الاضطهاد النفسي والاجتماعي والفكري الذي يمارس عليه

٤ ـ التنشئة الاجتماعية ودورها في عملية التغير الاجتماعي:

تعد التنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي لما يمكن إدخاله من قيم جديدة لعقول الأطفال وهم في مرحلة اكتشاف واقعهم الاجتماعي ، فالمجتمع الذي يمر بمرحلة تحول اجتماعي سريع يجابه معضلة أساس تتمثل في تصارع قيم العائلة التقليدية مع قيم بعض

المؤسسات العصرية ، فتتنازع شخصية الطفل تلك القيم بين مد وجزر ، بين جانب باتجاه القديم والمحافظة عليه ، ومؤثر باتجاه التحرر منه وتمثل معطيات المستقبل من جانب آخر ، وتكمن أهمية التنشئة الاجتماعية بالإضافة لذلك من خلال كونها وسيلة أساس في خلق ولاءات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى إسهامها في عملية التكيف الاجتماعي

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى تهذيب سلوك الانسان وتوجيهه بالاعتماد على أسس علمية من أجل خلق اتزان في سلوك الفرد بما يتفق وقيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها ومن هنا كان أثر التربية الاجتماعية لا يقتصر على الطفل وحده بل يمتد إلى سائر مؤسسات المجتمع فالتربية الاجتماعية من هذه الوجهة لا تنفصم عن التربيتين السياسية والثقافية في المجتمع ممثلاً بمؤسساته المختلفة ، بل إنها تؤدي دوراً بارزاً في توجيهها وبلورتها فنشاط الفرد الاجتماعي يتأثر إلى حد كبير بأسلوب التنشئة الاجتماعية ضمن إطار الأسرة

إن نقطة البداية في بناء جيل المستقبل تبدأ من الطفل وتتطور وتتقدم مع تطوره في مراحل نموه المختلفة ، ولعل أهم توظيف وأقله كلفة يكمن في أسلوب التنشئة الاجتماعية ، وتربية الأطفال على مفاهيم مستمدة من تراث الأمة وآفاق التطور المستقبلي لأفراد المجتمع

ولا تقتصر عملية التنشئة على مرحلة الطفولة فحسب ، وإن كانت الطفولة أساسها ، بل تمتد إلى الأفراد في أطوار أخرى تبدأ من المهد إلى اللحد ، حيث تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تلقين الأفراد ثقافة الأجداد وتراثهم على مر العصور ، بما يكفل تحقيق التكيف الاجتماعي للفرد وصهره في البوتقة الاجتماعية من خلال رؤية معينة للواقع الاجتماعي والأدوار المترتبة عليه

وتهتم الدول والمجتمعات على اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية بموضوع تنشئة الأطفال ، فتتجه نحوهم اتجاهاً مباشراً ، وتوفر لهم كل الامكانات لتفجير طاقاتهم فهم بحق رجال الغد وبناة المجتمع الجديدة ويشكل موضوع التربية الاجتماعية في الوطن العربي المجال الأوسع لازدياد وتطور الاهتمام بالأطفال وطرق تنشئتهم خلال مسيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وضمن الجهود المزدوجة لتخطي مراحل سابقة وبناء مراحل جديدة لمسايرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة

ولا شك أن عملية التنشئة مسألة مهمة وملحة في مختلف مراحل التطور الاجتماعي ، إلاّ أنها أكثر أهمية وإلحاحاً في مراحل التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات العربية لارتباطها إلى حد بعيد بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة . ولا بد عند حدوث تغييرات في تلك التنظيمات من أن تطرأ تغيرات مماثلة على أسلوب التنشئة وبانتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى تختلف العلاقات القديمة السائدة وتتحول إلى علاقات جديدة ، وهذه العلاقات تؤثر أيضاً في أسلوب التنشئة ، ومن هذا المنطلق يبرز المنظور المشترك لعملية التنشئة الاجتماعية فهي وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي بالدرجة نفسها التي تعد فيها انعكاساً له ونتاجاً لكل التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

هذا وتشهد بعض أقطار الوطن العربي في مرحلة تحولها الراهن بروز مؤسسات وتنظيمات عصرية تدعم عملية التنشئة والتربية الاجتماعية في الأسرة والمدرسة معاً ، وتضيف إليها أبعاداً جديدة لتتوافق وتلك التحولات ولتضطلع بدور فعال في بناء المجتمع ، حيث تعتمد أسلوباً موجهاً في التنشئة الاجتماعية يرتبط بوجهة التغير الاقتصادي

والاجتماعي ، ويعمل على غرس قيم اجتماعية جديدة تسهم في تسريع عملية التغيير

ثانياً: التربية والتعليم.

لقد أصبح موضوع تربية الجيل علماً مستقلاً قائماً بذاته يهدف إلى تهذيب أسلوب الإنسان وتوجيهه وجهة خيرة فهو إذن وسيلة موجهة تعتمد على أسس علمية لأجل خلق اتزان في سلوك الفرد ، بما يتفق وقيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها ، من هنا كان أثر التربية لا يقتصر على الطفل وحده بل يمتد إلى المجتمع عامة

فالتربية من هذه الوجهة لا تنفصل عن التربيتين السياسية والثقافية في المجتمع ممثلاً بمؤسساته السياسية والثقافية إن نشاط الفرد الاجتماعي والسياسي في المجتمعات النامية ، والتي من خصائصها تعدد الولاءات الاجتماعية ، يتأثر إلى حد بعيد بأسلوب التربية المعتمد في المؤسسات التربوية والتعليمية

ومعلوم أن إحدى الوظائف الأساسية للتربية هي تسهيل عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة ، ويتم ذلك عن طريق تلقين الفرد مبادئ عامة تتوارثها الأجيال عبر تاريخها الطويل ، فالإنسان ابن البيئة الاجتماعية وهو يخزن في تراثه خبرات الأجداد ، وحصيلة تجاربهم المستمدة من تفاعلهم مع البيئة المادية وتعاون بعضهم مع بعض في مؤسسات مختلفة

ويقع التعليم في جوهر العملية التربوية ، ويقرن بها عادة في كل المجالات ،

لذا تصبح المؤسسات التعليمية مؤسسات تربوية توفر العلم والمعرفة بقدر ما تهيئ المناخ المناسب لتمثل المعايير و القيم الاجتماعية والتي تمثل بمجموعها حضارة الأمة وتراثها

ويعد التعليم من المؤشرات الأساسية لقياس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد ، فحالة الفرد المعاشية تتناسب مع درجة تحصيله العلمي فدخل الفرد المتعلم أعلى من دخل الفرد الجاهل ، إذا تساوت بقية المتغيرات الأخرى ، وعندما تتساوى المهن والحالة الاقتصادية التي ننطلق منها في التحليل تبرز أهمية عامل التحصيل العلمي في تحديد المستوى المعيشي للفرد ولذلك يستخدم الباحثون الاجتماعيون درجة التحصيل العلمي كمؤشر من المؤشرات العلمية لقياس المستوى الاجتماعي للفرد ، وهو بالإضافة إلى متغيرات الدخل ، وكيفية انفاقه ، ومصدره ونوع المهنة يشكل أساساً لقياس الوضع الاجتماعي

وتحدد جملة المتغيرات المرتبطة بالتعليم معايير الفرد وسلوكه الاجتماعي ، ومن ضمن ذلك موضوع الضبط الاجتماعي ، والأسلوب المفضل عند الآباء والأمهات في تربية الأطفال ويؤدي الوضع التعليمي دوراً مهماً ومباشراً في تحديد أسلوب تنشئة الأطفال في المنزل ، فقد بينت الدراسات الميدانية[1] أن هناك ترابطاً بين درجة التعليم والأسلوب المفضل في تربية الأطفال ، فكلما ازدادت درجة التعليم ، زاد ميل الأب نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أطفاله . والعكس صحيح أيضاً ، فكلما انخفضت درجة التحصيل العلمي زاد ميل الأب نحو استعمال الشدة في تربية أطفاله

---

(١) محمد ، صفوح الأخرس ، مرجع سابق، ص ٤٧٣ .

١ ـ العلم قيمة اجتماعية كبرى:

رفع الإسلام من مكانة العلم والعلماء ، ويتجلى ذلك المعنى في الآيات الكريمة العديدة التي حضت على العلم والقراءة والمعرفة ، فكانت الآية ﴿ .إقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ أول ما نزل من القرآن الكريم ، حيث نقرأ في سورة العلق ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق* خلق الإنسان من علق* إقرأ وربك الأكرم* الذي علم بالقلم* علم الإنسان ما لم يعلم﴾[١]

ويقول الله تعالى في سورة المجادلة ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾[٢]

وجعل الإسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، وقد أكد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أهمية العلم في قوله المأثور في الموازنة بين العلم والمال : «العلم خير من المال ، العلم يحرسك وأنت تحرس المال ، العلم حاكم والمال محكوم عليه ، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالإنفاق»

ويذكر ابن سينا في مفهومه للتربية حول معاملة الرجل لولده توجيه عناية خاصة نحو تربية الطفل في صغره من كافة الجوانب الصحية والنفسية والخلقية والاجتماعية والمهنية [٣]

---

(١) سورة العلق، الآية : ١ ـ ٥

(٢) سورة المجادلة، الآية ١١

(٣) أحمد، منير مصلح . التربية العامة : كتاب لدور المعلمين . وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، ١٩٧٢م ، ص ٤٥

أما الغزالي فقد تكلم في فطرة الطفل وتربيته وتأديبه عن أفضل الطرق للتربية وضرورة مراعاة الفروق الفردية[١]

ويشير ابن خلدون عن التربية مؤكداً أهمية التعليم في كتاباته ووجوب التدرج في التعليم من السهل إلى الصعب ومن البسيط إلى المركب والانتقال من المدرك المحسوس إلى المدرك المجرد ، وضرورة تبني الطفولة الاستقرائية في عملية التعليم [٢]

وتكمن أهمية التعليم العملية في الدور الذي يؤديه في نمو الإنسان نمواً متوازناً ، ومتكاملاً من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية ، وتزويده بالقدر الأساس من المعارف والاتجاهات والمهارات التعليمية الأولية ، وتكوين سمات الشخصية من خلال الكشف عن قدرات ومواهب الإنسان وتوجيهه مهنياً ودراسيا وتزداد أهمية التعليم بازدياد التطور الاجتماعي حيث تزداد أهمية الإفادة من إمكانات الإنسان الفردية والعملية في اختيار الأساليب الأفضل للتعامل مع ظروف الحياة والعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية ومجابهة التحديات الكبيرة التي تجابه المجتمعات الانسانية

وفي حال غياب عملية التعليم تصبح الإمكانات الذاتية للإنسان أقل وضوحاً ، حتى مع توافر الظروف الموضوعية المناسبة لأن الاستفادة الحقيقية من الظروف الموضوعية المعطاة مرتبطة بنمو إمكانات الفرد الذاتية وخاصة الثقافية منها والفكرية والاجتماعية

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢

ويعد التعليم من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة عادة في بناء أطر اجتماعية معاصرة تتواءم والتغيرات التي يزمع إحداثها من تطور في البنية الاقتصادية ، وفي تبديل الركائز الاجتماعية التقليدية التي تعيق تقدم الانسان . فالتخطيط للتعليم إذن يعد وسيلة وهدفاً في آن واحد فهو وسيلة لتحقيق برامج اقتصادية ومشاريع تنموية ، وهدف لبناء جيل سوي ملتزم ومشارك في تحقيق الأهداف المرجوة لعنصر الوسيلة

ويؤثر التعليم في عملية الانتاج عن طريق رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية وتأهيلها تأهيلاً مهنياً وعملياً ويعدها للدخول في سوق العمل بشكل يمكنها من استيعاب التكنولوجيا ومعطيات الحضارة الحديثة ويؤدي الهيكل التعليمي دوراً أساساً في العملية التربوية ، فهو الإطار الذي يضم العملية التربوية ويحدد مجال عملها وهو بناء فاعل يؤثر على العملية التنموية من خلال إعداد مخرجات النظام التعليمي

٢ ـ التربية والمجتمع:

تتفاعل النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية ضمن منظومة المجتمع وتعمل فيما بينها بشكل يحقق المحافظة على سلامة المجتمع وتطوره وتحتاج هذه النظم بمختلف أنواعها إلى كوادر بشرية مؤهلة التأهيل العلمي والمهني والتربوي الصحيح وتقوم المؤسسات التعليمية والتربوية بتهيئة تلك الكوادر البشرية التهيئة المناسبة لكل نظام من تلك النظم الاجتماعية حيث يعتمد بناء أي نظام اجتماعي على العنصر البشري الذي يشكل القوة العاملة والفعالة ، وتعمل مؤسسات التربية والتعليم على إعداد العنصر البشري المدرب والمؤهل ، وعلى نقل التراث

الثقافي من جيل إلى آخر ويتكون من خلال عملية التراكم المعرفي نظام معرفي متكامل يؤثر ببقية النظم الاجتماعية

ويستمد الفرد وجوده المعرفي من التراث الثقافي المتراكم عبر الأجيال المتعاقبة ، فيذهب الفرد ويبقى نتاجه المعرفي بعد زواله ، وتبقى الكلمة متداولة بعد ممات كاتبها ، وهي موجودة في الأصل قبل وجوده . والتربية عملية مستمرة لا تقتصر على تربية الصغار فحسب بل تتجاوزها لتستمر في تعليم الإنسان من المهد إلى اللحد

ويتصدى علم الاجتماع التربوي لدراسة الأساس الاجتماعي لعملية التربية ، وأثر التربية في التحول الاجتماعي ، فهو يبحث في الوسائل التربوية التي تؤدي إلى نمو أفضل للشخصية ، وفي أسس تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم فتنقل التربية مفهوم التنشئة من التطبيع والتكيف إلى التمثل واكتساب قيم جديدة تؤثر في بناء المجتمع وتحدد جهة التغير الاجتماعي

والتربية عملية منظمة وموجهة للسلوك الإنساني كي يتلاءم الفرد مع الأنماط الاجتماعية السائدة ، ويحقق نموه الذاتي وانتماءه الأصيل وبذلك يعد النشاط الاجتماعي وسيلة لتحقيق هدف عام هو اكتساب الفرد القيم والمبادئ التي تعمل على تكوينه مواطناً صالحاً وتوفر له شغل أوقات الفراغ وإيجاد الظروف والوسائل المناسبة للترويح عن نفسه أمر حيوي لتجديد طاقاته المنتجة ولتلبية حاجات اجتماعية وبيولوجية ونفسية ملحة ومن هذه الزاوية ينظر إلى النشاط الدائم أثناء أوقات الفراغ ، أو ما يسمى بالترويح ، على أنه نشاط فردي ضمن إطار الجماعة ، يتأثر بمعاييرها ونظمها وعاداتها وتقاليدها وتركيبها الاجتماعي والوسائل المتوافرة لإروائه

ويمارس الأفراد في المجتمعات المختلفة أنواعاً متعددة ومتباينة من النشاطات تختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن فرد إلى آخر ، ضمن المجتمع الواحد ، حسب النماذج الترويحية السائدة ، والإمكانات المادية المتوافرة والاستعدادات النفسية للأفراد ويمكننا أن نميز في إطار التربية الاجتماعية ميادين متعددة تتناول مختلف الجوانب والنشاطات الاجتماعية والفكرية والرياضية والثقافية والفنية والصحية

أ ـ التربية الرياضية:

تعد التربية الرياضية ركناً مهماً من أركان التربية الاجتماعية ، حيث تهدف إلى نمو الفرد نمواً متوازناً من النواحي الصحية والرياضية والاجتماعية والتقدم به إلى المستوى الذي يجعل منه عضواً عاملاً في المجتمع ويعد النشاط الرياضي لوناً من ألوان التربية ، فهو عبارة عن تربية الفرد عن طريق ممارسة مظاهر النشاط الرياضي لتنمية الكفاية البدنية وصيانتها والمواطن السليم المتصف بالكفاية البدنية يتمتع بجسم صحيح سليم تعمل أجهزته بنشاط وحيوية لتقوم بوظائفها ويخلو من العيوب البدنية التي تعطل حركته أو نشاطه ، كما يتصف بصفات القوة والجلد والجرأة والتلبية السريعة والاتزان والرشاقة والقوام الجيد هذا بالإضافة إلى استخدامه لآلية الجسم استخداماً سليماً ليوفر من طاقاته ويزيد من مهاراته

وتعمل التربية الرياضية أيضاً على تنمية المهارات البدنية والكفاية العقلية ، وزيادة معلومات الفرد ومقدرته على التفكير المعرفي عن طريق ممارسة النشاط الرياضي فالنشاط الحركي في اللعب ليس قاصراً على الناحية البدنية فحسب بل يصاحبه قدر من التفكير واكتساب معارف مختلفة تتعلق بطبيعة النشاط

ب ـ النشاط الاجتماعي والوعي الصحي والفني.

معلوم أن بعض الميول البشرية تتميز بالسلبية لذا فإن إحلال المبادئ السامية محل الدوافع الأولية الدنيا يعد نمواً خلقياً وتحولاً اجتماعياً ضرورياً فخلق المواطن الصالح وتنمية نواحي النشاط الاجتماعي وبخاصة النشاط الجماعي تشكل فرصاً عديدة للتكوين الاجتماعي إذ تنمو في الفرد صفة حب الصالح العام واحترام شخصية زملائه والتعاون مع الغير والتبعية والولاء للجماعة وإنكار الذات والابتكار والثقة بالنفس وغيرها من الصفات الخلقية والاجتماعية وما الخلق الاجتماعي إلاّ اكتساب القدرة في التحكم في انفعالات الفرد ودوافعه الأولية

وتتمثل أهداف النشاط الاجتماعي باستثمار وقت الفراغ وتنمية الوعي الصحي والوعي الفني لدى الأفراد إن استثمار وقت الفراغ في ممارسة النشاطات الترويحية يكسب الفرد مورداً غنياً من الميول الترويحية والمعرفة والمهارات تساعده على مسايرة الحياة بنجاح ومتعة وتدفعه للعمل والنشاط وتجعله ينظر إلى الحياة نظرة تفاؤل كما تفتح أمامه أبواباً متعددة لاستثمار وقت فراغه بلون من ألوان النشاط

وتهدف التربية الاجتماعية ، ضمن ما تهدف إلى إتاحة الفرص المتعددة للتعليم الصحي وممارسة الحياة والتعرف على حقائق الجسم واحترامه وحسن استخدامه وذلك بتنظيم أنواع النشاطات وفقاً لأفضل مبادئ التربية الصحية

ويوفر النشاط الفني تعبيراً عن أحاسيس ومشاعر وصور من الحياة تقتضي انتباه الفرد وتوقظ فيه استجابات حسنة وتشبع نفسية المشاهد أو

المستمع لغرض التأثير في نفسيته تأثيراً طيباً وتكوين اتجاهات سليمة نحو المجتمع وتتمثل أهداف التوجيه والنشاط الفني بتنمية الكفاية الذهنية والنفسية ، فالعناصر الفنية مرتبطة بالعقل البشري والإحساس النفسي ومن ذلك توجيه العمل إلى تنمية الحاسة الذهنية والنفسية لبلوغ صاحبها إلى درجة تؤهله للتفكير السليم كمواطن صالح

ويطور النشاط الفني الذوق الجمالي ، فكل شيء في الطبيعة مصدر جمال فني ولكن ليست كل عين مدربة على الاستمتاع بهذا الجمال وتقديره ، وتنمية الذوق الفني والسمو بالمشاعر والأحاسيس ناحية من النواحي التي تحقق هذه الأهداف التي عن طريقها يمكن أن يعيش الفرد حياة مطمئنة تنعكس صورتها على الأمن الاجتماعي بشكل عام

٣ ـ المؤسسات التربوية ودورها في عملية الضبط الاجتماعي:

إن السلوك الاجتماعي سلوك متعلم ومكتسب ، وهو قد يكون سلوكاً سوياً أو منحرفاً ، فالفرد يتعلم أنماط السلوك المنحرف بقدر ما يتعلم أنماط السلوك السوي والطفل يولد ولديه إمكانات عديدة للتعلم ، ويلقنه المجتمع بمؤسساته التربوية والتثقيفية أنماط السلوك السوي وغير السوي ، وذلك من خلال عملية التربية الاجتماعية ، فهي الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في تربية الفرد تمهيداً لتشكيل شخصيته الاجتماعية وبناء على ما يعرف بالذات الاجتماعية وعملية التربية عملية طويلة تبدأ منذ مرحلة الطفولة ولا تنتهي إلاّ بانتهاء الحياة الطبيعية للفرد ، وهي تأخذ مجراها على مراحل متعاقبة ومتواصلة بدون انقطاع ، وتهدف إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية

وأسس العيش المشترك بقصد الوصول إلى قواعد تنظم التوافق الاجتماعي وتؤكد الهوية الاجتماعية للأفراد . هذه العملية لا تجري بصورة آلية واحدة بالنسبة لجميع الأفراد ، وإنما تخضع لعدد كبير من الشروط والظروف الفردية الخاصة التي لا تستجيب لمؤثرات البناء الاجتماعي عليها إلاّ في حدود ضيقة وعلى هذا الأساس قد يتعلم الفرد السلوك المنحرف من خلال تأثره باتجاهات خاطئة رغم أن عناصر تنشئته الاجتماعية سليمة وذلك من خلال انتمائه وولائه لجماعة معينة

وقد يكون السلوك المنحرف نتيجة خلل في أداء وظائف مؤسسات الضبط الاجتماعي حيث تكون عملية التنشئة ناقصة فلا يتمثل الفرد القيم الاجتماعية التي تسود في المجتمع ولا يدرك أهمية النظم المعيارية التي تنظم علاقة الأفراد بعضهم البعض ، وقد يتكون السلوك المنحرف في مرحلة متأخرة من حياة الفرد رغم سلامة المراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية الأولية وهذا يعطي الفرصة للتقويم من خلال إعادة التنشئة لاستكمال نقائصها أو تعديل مساراتها عن طريق التربية الاجتماعية المتكاملة

وتختلف وسائل التربية في عملية الضبط الاجتماعي من إرشاد وتوجيه وإقناع وتشجيع إلى زجر وضرب وقسوة وحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية ومع أن عملية الضبط الاجتماعي مستمرة مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته إلاّ أن درجة وقوة الضبط تختلف بين فترة وأخرى كما أن فاعلية العلاقة بين نوازع الضبط الداخلي وقواعد الضبط الخارجي تكون ضعيفة في المراحل الأولى من التكيف الاجتماعي وقوية مع رسوخ الضمير الاجتماعي في الفرد فتصبح في الحالة هذه النوازع الداخلية والضوابط الخارجية وجهين لعملة واحدة

ومن المعلوم أن طريقة القسر في التربية المدرسية لا تعطي مردوداً إيجابياً ، بل على العكس من ذلك ، فإن المدرس الذي ينهر الطالب لأي شيء ودون مبرر كاف للعقاب يسيء إلى الطالب وإلى المجتمع ، وأن العلاقة بين المدرسين يجب أن تبنى على عقلية يحكمها المنطق ، وتغذيها العاطفة وبعيدة عن الاستثارات والانفعالات العصبية إن العقاب كرد فعل لا يحقق غاية مرجوة ، وعقاب الطالب بمجرد ارتكابه لفعل الخطأ يمنعه من التمييز بين المسائل المهمة والمسائل الثانوية فالعقاب الاجتماعي لمخالفة معايير أساسية في المجتمع يجب أن يتميز عن مخالفة بسيطة وعفوية لبعض العادات الاجتماعية ، وهذا هو منطلق القانون ومضمونه الاجتماعي

ولا يقل دور الوسائل التربوية أهمية عن الدور الذي تؤديه الأسرة في عملية التنشئة ، وتزداد هذه الأهمية بعد دخول المرأة ميدان العمل وانخراطها في أمور المجتمع ، الأمر الذي يحتم عليها البقاء خارج منزلها لفترة طويلة فإذا أصبح عمل المرأة مسألة مقبولة من قطاعات كثيرة في المجتمع ولاقت اهتمام الكثيرين ، فيجب أن يرافق ذلك اهتمام بموضوع تربية الطفل وتنشئته علمياً وعملياً ، فنعطي أولويات أساسية في التخطيط التربوي للمراحل التعليمية الأولى بحيث نوفر إمكانات مادية وتعليمية أفضل من حيث إعداد المدرسين والوسائل والمناهج التعليمية المتوافرة

والمدرسة مؤسسة اجتماعية وتربوية ، تعد الأبناء جسمياً وعقلياً ومهنياً واجتماعياً وتمارس الدور الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية فهي تضم أفراداً من كل الفئات الاجتماعية المختلفة والمتصارعة أحياناً ومن

أهم مهام المدرسة في ذلك ، الصهر الاجتماعي للأفراد في بوتقة واحدة وفق قواعد معينة إنها بذلك تقوم بعملية الضبط الاجتماعي وتحقيق الانسجام الاجتماعي بين كل هذه الفئات وتنقل التراث الثقافي لهم بصورة مبسطة تناسب عمرهم العقلي والزمني

ويقع التخطيط التربوي في القلب من نشاط المجتمع كله وفي عملية التنمية كلها ، فهو أداة التنمية ووسيلتها الأساسية ، وهو يعتمد النظرة الشاملة المتكاملة إلى مشكلات التربية جميعها ، ويرسم السياسة التعليمية في كامل صورتها رسماً يستند إلى إحاطة شاملة بأوضاع البلد السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية [1]

٤ ـ التربية وأثرها في عملية الإصلاح الاجتماعي:

تتباين ردود أفعال المربين لسلوك الأفراد الذين يسلكون سلوكاً لا يتسق والمعايير الاجتماعية السائدة ، ولا يحققون في تحصيلهم ما هو متوقع منهم ، فبعضهم يستخدم الضرب كوسيلة للعقاب ، بينما يعمد البعض الآخر إلى التشجيع والتوجيه ومن الملاحظ أيضاً أن كثيراً من الآباء والأمهات يتسرعون في إطلاق أحكامهم القاسية على أطفالهم دون دراسة وافية لأوضاعهم العامة ، فقد يندفع بعض الآباء نحو استخدام الضرب في محاولة لدفع الأطفال نحو تحصيل مدرسي أعلى دون أن يتبينوا الطاقات الحقيقية لهم

---

(١) عبدالله ، عبدالدائم . التخطيط التربوي . بيروت : دار العلم للملايين ، ص ص ٦ ـ ٧

وقد أوضحت الدراسات الميدانية[1] الارتباط القوي بين أسلوب تنشئة الأطفال ودرجة تعليم المربين ، وخصوصاً مستوى درجة تعلم الأم والتعليم كما هو معلوم ، يشكل أحد عناصر الوعي وازدياد نسبته بين أفراد المجتمع ، يشير في أحد جوانبه إلى زيادة وعي الأفراد فكان الاختلاف بين أسلوب استعمال الضرب والامتناع عنه في بعض فئات درجات التعليم

ولكن هل من الحكمة إذن أن نترك الأطفال وشأنهم دون عقاب حتى وإن أمعنوا في الخطأ؟ طبعاً لا فالطفل الذي يرتكب الفعل عن عمد ويعيد تكراره بعد أن نبه إليه يستحق العقاب كوسيلة تربوية في الإصلاح لأنه عندما يتوقع عقاباً لعمل ولا يتحقق له ذلك يعاود الفعل مرات ومرات فتختلط عليه الأمور ويصبح الفعل جزءاً من سلوكه العام . وفي المقابل فإن عقاب الطفل بمجرد ارتكابه فعل الخطأ يمنعه من التمييز بين المسائل المهمة والمسائل الثانوية فالعقاب الاجتماعي لمخالفة معايير أساسية في حياة الجماهير هو غير المخالفة العفوية لبعض العادات الاجتماعية

والمراد من الشدة أصلاً هو الإصلاح والتربية ، ولذلك يجب أن يصاحب أسلوب الضرب توجيه مناسب يتفق ومرحلة تطور ونمو الطفل العقلي والاجتماعي ، فلكل مرحلة نمو توقعات اجتماعية معينة ، يجب أن تتطور مع تطور الأطفال ونموهم ، وغالباً ما ينظر بعضهم بحدود ضيقة إلى تلك المراحل ، فيبقى الراشد طفلاً في نظرهم حتى ولو تجاوز تلك

---

(١) محمد ، صفوح الأخرس ، مرجع سابق. ص ٤٢٦

المرحلة اجتماعياً وعقلياً ونفسياً وبعض الأقاويل المتداولة توضح تلك النقطة وتشير إلي أن نظرة بعض الآباء لأطفالهم ترتبط دوماً بمرحلة الطفولة ولا تتعداها أبداً فالشاب بنظرهم طفل وإن ولّد أجيالاً ، وهذا ما يجعل بعض الآباء عاجزين في كثير من الأحيان عن مسايرة ركب تطور الجيل الناشئ فيتخلفون عنه ويتركهم وراءه فيعيش الآباء والأبناء في حالة غربة تمنع تفاعل خبرات الأجيال السابقة مع مقتضيات الحياة الجديدة في مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية أثراً في حياة الطفل ، وفي موضوع من أكثر الموضوعات ارتباطاً بسلوك الإنسان وشخصيته

أ ـ التربية وديناميات الجماعة:

تهتم ديناميات الجماعة بتحليل الدوافع الحيوية والقوى الإنسانية المنظمة داخل الجماعة ، بما يكشف عن تكاملها ووظائفها الاجتماعية ، وتؤدي دوراً أساسياً في تلبية رغبات الفرد في إطار الجماعة ويظهر تحليل أسلوب الأفراد ضمن ديناميات الجماعة رغبات الإنسان في مظهر اجتماعي ، وفي إطار من المعرفة يحوي تصنيف ضروريات الحياة الاجتماعية ، حيث يتكون الفرد اجتماعياً ضمن الجماعة وأهدافها ومعاييرها فإذا كان التخطيط في نطاق التعليم يزود المنفذ بالمهارات اللازمة في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن البحث في ديناميات الجماعة يتجه صوب نوعية الإنسان ومدى تكيفه مع أهداف الجماعة ومعاييرها ليتحقق بذلك الانسجام والتكامل بين التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة وسلوك الفرد وأهدافه وطموحاته من جهة أخرى .

وترتبط ديناميات الجماعة بديناميات المجتمع ويشكل هذا الارتباط شرطاً ضرورياً لنجاح عمليات التربية وحتى تكون الأهداف قابلة للتنفيذ ينبغي أن يجسدها القياديون بسلوكهم وممارستهم اليومية ، وإلاّ فإن الفجوة التي تفصل القيادي عن الأهداف التي يعمل التنظيم على تحقيقها تنعكس سلباً على نشاط التنظيم واليات التفاعل فيه

وتمثل أهداف الجماعة ، الموجه الرئيس لسلوك الأعضاء ونشاطهم فيها وقد تأخذ هذه الأهداف طابعاً مباشراً ، كما هو حال التنظيمات والمنظمات الاجتماعية حيث تتبلور في ذهن كل عضو من أعضاء الجماعة وتغدو موجهاً أساساً لنشاطاتهم وتكمن قوة الجماعة في مقدار توافق الأهداف العامة مع الأهداف الخاصة للأعضاء ودرجة عالية من التباين بين العام والخاص تؤدي إلى تفكك الجماعة وعدم قدرتها على تحقيق الغرض المقصود من نشاطها ودورها في المجتمع ، وقد تأخذ هذه الأهداف أيضاً طابعاً غير مباشر يتمثل في الجماعات غير الرسمية التي لا تتكون نتيجة اتفاق مسبق ، ولا توزع العمل بطريقة مقصودة ، إنما يخضع هذا التوزيع لاعتبارات اجتماعية بحتة كجماعات الأصدقاء والجماعات الثانوية والجماعات المرجعية الخ

ولما كانت الجماعة ترتبط بالمجتمع وتتفاعل معه وتبادله التأثير ، ولما كانت الجماعة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ، لا بد لها وأن تستمد معاييرها من معايير المجتمع القائم وقيمه وأهدافه وإذا لم يكن لهذه القيم والمعايير رصيد في المجتمع والحياة الاجتماعية ، فإن الجماعة سرعان ما تفتقر إلى شرعية وجودها الاجتماعي ، وتصبح بعيدة عن المجتمع الذي تعيش فيه ولا تصبح هذه المعايير ذات تأثير فعال في سلوك الاعضاء المكونين للجماعة

ونشاطهم ما لم تكن لهذه المعايير قوتها المستمدة من معايير وقيم المجتمع

وتمثل حركة الجماعة نشاطها الأساس ، ولما كان تحقيق الأهداف يتطلب توزيعاً محدداً للعمل ينسجم وما تسعى إليه الجماعة أو المنظمة فإنها تأخذ طابعاً بنائياً يقوم على توزيع العمل ، والاختصاصات ، تتوزع فيه المسئوليات والأدوار بصورة تكاملية تتحقق من خلاله الأهداف المعطاة

ب ـ التربية وأسس تقويم السلوك الاجتماعي:

تجري دراسة السلوك الاجتماعي بقصد الفهم والتعليل ، ويتم الانتقال بعدها إلى مرحلة التشخيص ثم العلاج وينطبق هذا التسلسل المنهجي في ربط علاج ظاهرة ما بمراحل سابقة لها على مجمل الظاهرات المقبلة أياً كان منشؤها وتبرز أهمية هذا النهج أكثر ما تبرز في تقويم السلوك الاجتماعي المنحرف ، فهو يتطلب معرفة الواقع أولاً وتحليلاً للعوامل المختلفة التي تسبق أو ترافق الفعل الاجتماعي وهي متعددة ومتباينة ، وتنميطاً لأنواع السلوك والاستجابات له والعناصر الأساسية في تقويم السلوك ويمكن أن نجمل المرتكزات الأساسية في تقويم السلوك الاجتماعي بما يلي :

١ ـ تنمية الهوايات والمواهب وتوجيه الطاقات والأفعال نحو أهداف بنّاءة

٢ ـ اعتماد الحوار والنقاش في حل المشكلات

٣ ـ الموازنة الدقيقة بين الحاجات والإمكانات وتلبية الحاجات الأساسية للطفل دون الحاجات الوهمية

٤ ـ التدريب على تحمل المسئولية

٥ ـ اتباع القواعد الأخلاقية في الفكر والممارسة

٦ ـ تكامل عناصر التربية بين المدرسة والمنزل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى

٧ ـ تعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد الجماعة

٨ العقاب الموجه والذي يهدف إلى الإصلاح

٩ ـ استخدام أسلوب الحوار والنقاش والتعاطف مع الأفراد في مقابل الأسلوب الصارم القاهر المانع أو اللامبالي والمقلق والمضطرب

١٠ ـ الاستجابة للسلوك المنحرف بالعقاب الاجتماعي أولاً ومن ثم النفسي وأخيراً الجسدي

ثالثاً الرأي العام ودور المؤسسات الاعلامية في التطبع الاجتماعي:

يعد البحث في طبيعة العلاقة بين الاعلام والتنشئة الاجتماعية وتكوين الرأي العام من الدراسات المهمة والشاقة في آن واحد فموضوع الإعلام موضوع واسع يرتبط بأكثر من زاوية مجتمعية ، والتنشئة الاجتماعية موضوع أشمل وأعم يتفاعل مع جوانب متعددة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي والسياسي حيث يرتبط أسلوب التنشئة الاجتماعية بنظام المجتمع وتاريخه وتركيب العائلة وتوزع السلطة في المجتمع ودرجة الوعي الاجتماعي العام ، ويؤدي تطور تلك الأطر إلى تغير في أسلوب التنشئة الذي يخلق أنماطاً من العلاقات الاجتماعية ضمن الأسر تمتد إلى المجتمع بشكل عام

والتنشئة الاجتماعية عملية تطبع اجتماعي تتم مس خلال مؤسسات اجتماعية عديدة يتسم بعضها بوظائف نقل المعارف والخبرات التي تراكمت في تاريخ الأمة وبعضها الآخر مشدود بوظائف التغير الاجتماعي والذي يصاحبه عادة تبدل في النظم المعيارية وتبرز في هذا المجال معضلة أساسية ومهمة تكمن في صعوبة نقل المعارف المتجددة إلى الأجيال القادمة مس خلال المؤسسات الاجتماعية التقليدية ، وبذلك تبدأ عملية الصراع بين ما يتلقاه الفرد مس خلال المؤسسات المتطورة الجديدة ، وما يتلقنه في نطاق المؤسسات التقليدية

إضافة إلى ما سبق فإن عملية الضبط الاجتماعي التي تمارس من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كثيراً ما تحمل في طياتها عناصر التناقض بين القديم الذي يمكن أن يقف عقبة في طريق التقدم وطموحات المستقبل ، وبين الجديد الذي يتواءم وعملية التغير الاجتماعي وهنا تبرز أهمية المؤسسات الإعلامية في الإسهامات التي تقدمها لحل ذلك التناقض من خلال الفرز بين الغث المرتبط برواسب الماضي السلبية وبين الثمين الملائم لمنطق التطور ووجهة التقدم

وتعد مرحلة تشكل الوعي الاجتماعي مس أصعب المراحل وأعسرها في الدول النامية ، حيث يتشابك فيها الولاء الوطني مع ولاءات أخرى ترتبط بالولاءات العائلية والاجتماعية والمحلية الضيقة وهنا لا بد مس بذل جهد لجعل الولاء المجتمعي هو الولاء المسيطر ويتم ذلك بوسائل عديدة ويشكل التوجه الاعلامي محوراً أساساً من محاورها ، فهو يشكل أحد عناصر الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يؤدي دوراً أساساً في خلق رأي عام سليم وموجه

والرأي العام مرتبط بالوعي والمعرفة ، وللمعرفة عناصر وأبعاد بعضها زماني والآخر مكاني وكلاهما يرتبط بحقيقة الأشياء وجوهرها وللإعلام دور بارز في توضيح هذه الأطر بالاستناد إلى الإرادة الواعية والمسئولة وفي رحاب مؤسسات اجتماعية ومهنية تستوعب تلك الإرادة وتنظمها من خلال أقنية اجتماعية تصب روافدها كلها في نشاطات مختلفة تمتد أطرها إلى النشاطات الإعلامية المكتوبة منها والمرئية والمسموعة

١ ـ الرأي العام:

تكمن أهمية دراسة الرأي العام وتوجيهه ، في ارتباطه بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لأن أي إنجاز في تلك المستويات لا يمكن أن يأخذ أبعاده بصورة كاملة إلاّ بتجاوب الرأي العام معه وتمثله للتغيرات المزمع إحداثها في بنية المجتمع

ويؤدي الرأي العام دوراً أساساً في بناء الحياة الاقتصادية وتطويرها ، حيث يسهم الأفراد في زيادة الإنتاج والتعاون مع السلطة المسئولة في تسويق سلعة استهلاكية معينة ، وطرد سلع أخرى من الأسواق كما أن للرأي العام دوراً في الحياة الاجتماعية فهو إما أن يساعد على بناء مجتمع واع ، وإما أن يعمل على إبقائه على حاله ودور الإعلام في الحياة السياسية لا يمكن أن يكون أقل أهمية من الجانبين السابقين لأن تفاعل الرأي العام مع السلطة السياسية يعمق جذور الثقة بين السلطة والمجتمع

وتعد دراسة الرأي العام ووظائفه في الدول النامية من الدراسات المهمة نظراً للدور الكبير الذي يؤديه الرأي العام في توجيه الأفراد في تلك الدول ، حيث تبرز خصائص عدم التوازن ما بين الظروف الموضوعية الجديدة

والإدراك القديم لطبيعة المحيط المتأثر بقيم وعادات قديمة لا ترتبط بشروط التقدم الجديد ، وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى بالفجوة الحضارية ، بين الماضي والحاضر

ويعد توجيه الأفراد في تلك الدول من أهم التحديات التي تجابهها ، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية ترتبط بشروط التقدم الاجتماعي وتأخذ في حسبانها واقع الأفراد وطبيعة إدراكهم ، فتحدد أهدافاً ذات أبعاد زمنية تتناسب والإمكانات المتوافرة لتحقيقها ووجود مؤسسات اجتماعية تعمل على تنظيم الأفراد وحشدهم لتحقيق تلك الأهداف

أ ـ تعاريف الرأي العام:

للعلماء تعاريف متعددة للرأي العام ، وتعدد هذه التعاريف نابع من اختلاف فلسفتهم السياسية والاجتماعية ، فبعضهم يشير إلى أن الرأي العام هو عبارة عن المجموع العددي الإحصائي البسيط لآراء مجموعة بشرية تعيش في بيئة اجتماعية لها سمات حضارية موروثة بينما يرى البعض الآخر أن الرأي العام هو حكم ضمني حول قضية أساسية مطروحة ، ينطلق من الفرد ويندمج ليصبح مشتركاً بين أفراد آخرين بفعل عملية التقليد والمشاركة الجماعية

فقد عرفه «مينار» بأنه :« مجموعة من الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة مهمة وفترة معينة وتحت تأثير الدعاية»[1] ونجد لدى الفيلسوف «فيلاند» «أن الرأي العام ليس رأي الشعب كله ،

(١) محمد، صفوح الأخرس. علم الاجتماع. دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٨٤م، ص ٥٦٠

بل يصح أن نعتبره رأي الطبقة التي لها الغلبة والقوة بين طبقات الشعب الأخرى»[1]

ويضيف «بنتشلي» أن رأي الطبقة المتوسطة في الشعوب هو الرأي الغالب ، وهو في العادة المتفوق على غيره من آراء بقية طبقات الشعب ويقول «اليج» « إن الرأي العام ينتج عن تفاعل أفكار الأفراد في أي شكل من أشكال الجماعة» ويتلخص تعريف «لي» : « بأن الرأي العام هو مجموعة من الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص ويجدون أن من الحكمة اتباعها» ولا يخرج «جيمس برايس» كثيراً عن هذا المعنى ، فالرأي العام لديه «هو اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس بصدد المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة» ويلخص الفيلسوف «جون استيوارت ميل» مفهومه عن الرأي العام بقوله : «إن ما يريده المجتمع أو الجزء القوي منه أو ما لا يريده يعتبر الأمر الحاسم الذي يقرر بصفة عملية القواعد التي تجب مراعاتها وعدم تعارضها مع القانون والرأي» وأخيراً نجد أن «لي دوب» يصف الرأي العام بأنه «اتجاهات الناس نحو قضية ما حين يكون هؤلاء الناس أعضاء في نفس الجماعة الاجتماعية أو الأمة»[2]

إن عدم اتفاق الباحثين على تعريف معين للرأي العام نابع من أن الرأي العام ليس اسماً ولا صفة لشيء من الأشياء ، بل هو تصنيف لعديد من الأشياء . وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر في جملة التعاريف ، إلاّ أن هناك شبه اتفاق على أن الرأي العام إنما يمثل مجموعة من آراء جمع

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٦٠

(٢) محمد صفو الأخرس، المرجع السابق، ص ٥٦٠ .

كبير من أفراد المجتمع المعني بالنسبة للمصالح ذات الطابع العام ، كما أن هذه الآراء يمكن أن تمارس تأثيراً على سلوك الأفراد والجماعات والسياسات الحكومية .[1]

ونحن نعتقد أن تعريف الرأي العام لا يرتبط بالعدد الإحصائي لجماعة معينة بل بجهة التغيير التي تطرحها قضايا الرأي ، فقد تصوت بعض الجماعات لصالح قضية لا ترتبط أبعادها بجهة التقدم الاجتماعي ومصالح الأفراد العامة ، فلا يمكن والحال هذه الأخذ بنتائج الإحصاء أساساً في التعبير عن صحة القضية المطروحة أو بطلانها ذلك أن الرأي العام ليس مجرد تصويت شعبي وليس اقتراحاً عاماً ، فعندما يدور البحث في مسائل هي أقرب إلى السياسة والحياة الاجتماعية منها إلى العلم ، فإن الرأي العام في هذا المعنى لا يتألف من مجموع رقمي للآراء الفردية بقضية معينة ، ولا حتى من أكثرية هذه الآراء [2]

كما أن الأساس النفسي لتكوين الرأي العام يفقد أهميته ، إذا ما علمنا أن رأي الفرد مع أنه يبدأ به ، له جذوره في الواقع الاجتماعي . فقد يصدر الرأي العام حكمه ، وكثيراً ما يحدث هذا في دعوى جنائية على جانب كبير من الأهمية الاجتماعية والأخلاقية لغرض البراءة والعفو[3] كما حدث في قضية (درايفوس) في فرنسا في أعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦م ،

---

(١) أحمد، بدر صوت الشعب. الكويت : وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م، ص ٥٠

(٢) ألفرد سوفي. الرأي العام. ترجمة كامل عياد، مراجعة جميل صليبا. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٢م، ص ١٣ أنظر أيضاً ترجمة كسروان شدياق للكتاب نفسه. ط ١ بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٦م، ص ٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١١ أنظر أيضاً الترجمة الثانية ص ٦

حيث انقسم المجتمع الفرنسي على نفسه ، قسم يطالب بتبرئة درايفوس من كل التهم الموجهة إليه وقسم آخر يطالب بإنزال أقصى العقوبة وأشدها

والرأي العام ليس شيئاً ساكناً ، أو جامداً بل هو متحرك ينشط وفقاً للعوامل التي تنشأ أثناء مناقشة قضية ما ، وقد تكون عملية نشوء الرأي بين جماعة من الناس عملية متزنة ومنطقية ، بيد أن هذه المنطقية في تشكيل الرأي العام لا تتصف بالثبات أو الديمومة ، إذ غالباً ما تكون متضمنة قدراً من العاطفة ، والانفعال العفوي ، وما إلى ذلك من عناصر غير عقلية وغير منطقية والثابت في الأمر أن الموقف الاجتماعي أو السياسي هو الذي يعمل على بلورة وتوجيه الرأي العام حول قضية ما مطروحة ، ومن وجهة نظر الأفراد كجماعة ، فإن الرأي العام هو التعبير عن الموقف ، موقف كل أو أغلب أعضاء هذه الجماعة الذين يبدون فيه اهتماماً مهما يكون شكله أو مضمونه

ومن كل ذلك نستطيع أن نصل إلى التعريف التالي للرأي العام الرأي العام هو عبارة عن حكم اجتماعي تطرحه طليعة واعية حرة مسئولة تجاه قضية أساسية ترتبط بشروط التقدم الاجتماعي وتعبر عن مصالح الأفراد الواسعة»

ب ـ عناصر الرأي العام:

يتحدد التعريف السابق للرأي العام بعنصرين أساس من العناصر التي تشكل وجوده ، وأول هذه العناصر هو «المعرفة» أي إحاطة الناس بظروفهم الاجتماعية والحياتية إحاطة تعتمد على معرفة قد أثبت العلم صحتها وترتبط المعرفة بالإدراك وهو شرط جوهري لتكوين رأي معين ،

كما أن الإدراك يرتبط بالثقافة والمعارف والمكتسبات العلمية التي اكتسبها الإنسان خلال تاريخه الطويل وهكذا فإن «المعرفة» وهي العنصر الأول المكون للرأي العام يعطي المقولة التالية «لا رأي لجاهل» والعنصر الثاني من عناصر تكوين الرأي العام هو «الحرية»

وهنا نأتي على ذكر الشطر المكمل للمقولة الأولى فنقول «لا رأي لمستعبد» فالمقولة العامة التي نطرحها لتحديد عناصر الرأي العام تصبح كما يلي : «لا رأي لجاهل ولا رأي لمستعبد» وعندئذ تستوفي المقولة المحددة للرأي العام شرطي الحرية والمعرفة ، وتضعنا أمام واجبات الإعلام في تكوين معرفة صحيحة ، وبعث وعي اجتماعي جديد . لأن مفهوم الرأي العام أو اصطلاحه لا يقتصر على مجرد المعرفة فقط ؛ بل يتعداها ويربطها بالحرية ويتضمن بالإضافة إلى ذلك شيئاً من إبداء وجهة النظر فيما يجدر عمله على الأخص في الأمور والشئون العامة . وبهذا المعنى يقترب مفهوم الرأي العام من مفهوم الموقف[1] الذي يدعو إلى اتخاذه ، ومن ثم تكوين رأي عام نتيجة موقف عام ، فلا يكفي أن يلم امرؤ بمعرفة أمور ما عن قضايا معينة بل يجب كيما تتبلور معرفته تلك أن يتخذ موقفاً ويعبر عن موقفه ذاك برأي حر صريح وإلا فما فائدة المعلومات المختزنة في الذاكرة؟

ومع أن المعرفة والوعي يشكلان الميزة الأولى لحكم صحيح يوجد في فكر أعضاء الجماعة ومشاعرهم ، إلاّ أن الانتقال من معرفة غامضة إلى معرفة جلية ، ينقل المجموعة من حيز الشائعات إلى مجال الرأي العام

---

(١) ألفرد سوفي. مرجع سابق، ص ٢٠

بشكله الواضح الصريح[1] فحين يجيب أحدنا على سؤال بـ «لا رأي لي» فهو يعني أحد أمرين «إما أنه ليس على اطلاع على المسألة ، أو أن الأمر لا يعنيه»[2]

ويحتل التراث الثقافي بعمومه لأمة ما فعالية كبيرة في صياغة الرأي العام لها ، ذلك أن للتراث الثقافي دوراً في تكييف الأفراد والجماعات وصهر آرائهم في بوتقة واحدة كما يحدد التراث الثقافي السلوك الاجتماعي ، باعتبار أن التراث الثقافي يبلور العادات والتقاليد والأفعال وردود الأفعال في الحياة الاجتماعية اليومية منها والعامة ومن التراث الثقافي ينبع مفهوم التنشئة الاجتماعية والتطبع الاجتماعي اللذين يعملان أيضاً على وضع صيغ ليتقولب بها رأي الجماعة والأفراد تجاه قضية عامة

أما الموضوعات الآنية والحوادث الطارئة فليس ههنا مجالها ، إنما يؤدي الموقف ذاته الدور الأكبر فيها ، وتحتل فيه العاطفة اللحظية والمؤقتة الأهمية البالغة وتتعلق مجمل الموضوعات التي هي من هذا القبيل بما يسمى الرأي العام المؤقت ، أو الرأي العام في الحياة اليومية والمعاملات والقضايا الاجتماعية

كما يعد الإعلام من أهم عوامل تكوين وصياغة الرأي العام بشقيه الدائم والمؤقت ، ففي الشق الأول نجد أن الإعلام يكتسب موقعه من خلال فعله وتأثيره في عملية التنشئة الاجتماعية وتكوينها ، وفي الشق الثاني يأخذ أبعاده على أساس أنه عبارة عن تزويد الأفراد بالمعلومات

---

(١) مصطفى الصالح . الرأي العام . دمشق : وزارة الدفاع ، إدارة التوجيه المعنوي ، ١٩٧٠م ، ص ٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢

الدقيقة ، والأخبار الصحيحة والحقائق الواضحة ، والنتائج المبنية على الأرقام والإحصاءات وإذا كان الإعلام لا يكون - ولا يمكن أن يكون - صحيحاً إلاّ على هذه الأسس ، فلا بد من أن يكون هو الأساس الموضوعي في بنية الرأي العام ، حيث إنه يحاول إكساب المعلومات التي يبثها بطرقه المعروفة صفة الصحة ، والدقة ، وإظهارها على أنها حقائق مؤكدة

٢ - الإعلام والأمن الاجتماعي:

يعد الإعلام من أهم المؤثرات في حياة الأفراد ، والمرافق الإعلامية مسئولة عن حماية الأمن الاجتماعي بقدر مسئولية رجل الأمن والضابطة الإدارية في حماية المجتمع من الجريمة والانحراف

ويرتبط دور الإعلام في إطار التطبع الاجتماعي ، بمدى قدرته على التأثير في الرأي العام وتوجيهه ، وتبقى الوسائل الاعلامية التي تعتمد الكلمة المنطوقة عن طريق الإذاعة والتلفزيون الأكثر تأثيراً نظراً لسهولة وصولها إلى قطاعات واسعة من أفراد المجتمع

أ - الإعـــــلام:

يعرف الإعلام بأنه عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة ، ومعلومات دقيقة ، ووقائع محددة ، وأفكار منطقية للجماهير ، مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام ويهدف الإعلام إلى النمو واليقظة والتوافق الثقافي والحضاري والارتقاء بمستوى الرأي العام بتنويره وتثقيفه وهكذا فالإعلام عملية يترتب عليها تأثير فعلي في سلوك الفرد والجماعة [١]

---

(١) حامد، عبدالسلام زهران. علم النفس الاجتماعي. ط ٤ القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٧م، ص ٢٩٧

ب ـ الإعلان والدعاية:

تعد وسائل الإعلام الأداة التي يتم عن طريقها إبلاغ رسالة إعلان والإعلان هو نشر المعلومات والبيانات عن السلع أو الخدمات أو الأفكار في وسائل الإعلام المختلفة لخلق حالة من الرضا النفسي في الجمهور بقصد بيعها أو المساعدة في بيعها أو تقبلها أو الترويج لها نظير دفع مقابل

ولقد تطور الإعلان من مجرد أداة لزيادة الإنتاج والتوزيع ، إلي إعلام عن وظيفة المؤسسة في المجتمع والدور الذي تؤديه في الحضارة ، وذلك بغية كسب الرأي العام وهكذا أصبح للاعلان وظيفة مهمة في نطاق وسائل العلاقات العامة من أجل التسويق وترويج المنتجات ومن أجل الاعلام وشرح وجهات نظر المؤسسة وتفسير سياستها وأعمالها ، بهذا يصبح «إعلاناً إعلاميا»

أما «الإعلام الإعلاني» فهو نشر وتقديم المعلومات والأخبار والموضوعات والوقائع والأفكار والآراء عن طريق أي وسيلة من وسائل الاعلام ، للإعلان عن رسالة تجارية أو إعلامية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بقصد كسب الرأي العام وإحداث تأثير طيب في نفوس القراء أو المستمعين أو المشاهدين [1]

جـ ـ مؤسسات الإعلام:

وتتعدد وسائل الإعلام فمنها المرئي كالتلفزيون والسينما والمسرح ، ومنها المسموع كالإذاعة بالإضافة للصحافة والكتب والمخطوطات التي تشكل الوجه المكتوب للإعلام وتتعدد طرق التخاطب والتفاعل في

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٨

مجال الاعلام فمنها المباشر ومنها غير المباشر ولكن وفي كل الأحوال لابد أن يرتبط الإعلام بوسائله المختلفة بالاستراتيجية العامة للضبط الاجتماعي لتأكيد القيم الاجتماعية التي ترتبط بالنظم المعيارية وأسس الضبط المجتمعي

وتعد الصحف والمجلات من أهم وسائل الاتصال بين الجماهير فهي تقدم للناس الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء التي تساعدهم على تكوين رأي صريح في المسائل العامة والطارئة وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فالصحافة أداة سهلة مرنة ومن الممكن أن تكون في متناول يد معظم فئات الشعب بالاضافة لكونها تقدم موادها بصورة متناسبة مع مختلف المستويات الثقافية في المجتمع مما يجعلها منتشرة بشكل واسع ولها تأثير إيجابي فعال في مسألة تشكيل الرأي العام وتوجيهه وتوعيته

وتعد المجلات بكافة أنواعها أقل انتشاراً من الصحف وهي بالتالي أقل تأثيراً في الرأي العام ولكنها أكبر تأثيراً في تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية ، وأكثر قدرة على الإقناع لدى جماهير القراء

وتضطلع الإذاعة بنشر وتقديم المعلومات والأخبار والحقائق والموضوعات والوقائع والآراء والأفكار عن طريق المذياع ، ولقد أصبح المذياع بوصول صوته إلى كل الناس ومخاطبته لكل الثقافات والفئات من أهم وسائل الاعلام المؤثرة في حياة وسلوك الجماهير بوجه عام وخاصة ذات المستوى التعليمي والثقافي المنخفض

ويعمل الاعلام الاذاعي على نشر الثقافة ومتابعة النشاط الثقافي والمحافظة على القيم العلمية والفنية والوطنية والأخلاقية ، وتقوية الشعور

القومي ومعالجة المشكلات الاجتماعية ورعاية المعايير الاجتماعية وتنوير الرأي العام وتشجيع الموهبة والابتكار والترفيه عن الجمهور ومن مميزات الإعلام الإذاعي الحيوية التي يجسدها الصوت الإنساني والموسيقى والغناء والتمثيل والأحاديث المباشرة ، وقوة التأثير الايحائي للكلمة المسموعة وإمكانية متابعة العمل اليومي بدرجة أيسر من وسائل الاعلام الأخرى ، وتعدد البرامج الإذاعية تعدداً يخدم الميول والمستويات الثقافية والعمرية المختلفة[1]

وما يقال عن الراديو يمكن قوله عن التلفزيون بعد أن عم انتشاره وكثر استعماله ، وللتلفزيون مزية عن الراديو ، هي الصورة والحركة مما يساعد في توضيح المعلومات والأفكار وتثبيتها في الأذهان ولقد زاد اهتمام الناس والتصاقهم ببرامج التلفزيون حيث تعرض البرامج المتنوعة الشاملة ومن مميزات الاعلام التلفزيوني جمعه بين مميزات الوسائل البصرية والوسائل السمعية في آن واحد مما يجعله أقوى وسائل الاعلام تأثيراً في النفوس

هذا وتتعدد أنواع المواد التي يقدمها الاعلام التلفزيوني ، فإلى جانب الأفلام العادية توجد أنواع أخرى كالأفلام التسجيلية والتعليمية والتوجيهية والوثائقية وأفلام المعلومات العامة ، ويدخل في هذا الصدد أيضاً الصور المتحركة للأطفال ، والشرائح المصورة مع المؤثرات الصوتية المناسبة في دراسة تفاصيل موضوع ما[2]

د ـ البرامج الشعبية:

تؤدي البرامج الشعبية دوراً بارزاً في تحقيق أهداف مؤسسات الضبط الاجتماعي ، ذلك أنها ترتبط بأوسع فئات الشعب وتشكل تعبيراً عن

---

(١) المرجع السابق. ص ص ٣٠٦ـ٣٠٧

(٢) المرجع سابق، ص ٣٠٧

ذات الإنسان في إطاره الحضاري والتاريخي وتتعمق العلاقة بين البرامج الشعبية وعملية التطبع الاجتماعي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية كهدف نهائي واستخدام البرامج الشعبية وعملية التطبع الاجتماعي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية كهدف نهائي واستخدام البرامج الشعبية للتوعية الاجتماعية . وترتبط البرامج الشعبية بالفلكلور والتراث الحضاري اللذين يسهمان بدورهما في التأكيد على الهوية الاجتماعية كاستخدام رقصة السيوف والرقصات الشعبية لشحذ الهمم في المناسبات الوطنية حيث يصبح التعبير جماعياً وعاماً ومن الممكن أن توجه تلك الرقصات الشعبية والبرامج التلفزيونية المبنية عليها أو تستخدم لقطات منها في التأكيد على الهوية الوطنية كما وتدخل هذه البرامج كوسيلة ترفيهية بالاضافة لدورها في عملية الإرشاد والتوعية

ومن هنا تكمن أهمية البرامج الشعبية في تعميق التواصل بين قطاعات المجتمع وخاصة في عرض المشكلات الأساسية المرتبطة بحياة المجتمع بمختلف المستويات والقطاعات

إن تحقيق استراتيجية متكاملة للضبط الاجتماعي يستدعي الانسجام والتكامل بين مختلف قطاعات المجتمع ويتجلى هذا بالتوافق مع ما هو أصيل في حضارتنا العربية وتقويم ما هو موجود من أعراض لتحقيق المستقبل الأفضل والمنشود

الفصل الثالث

الأصول المنهجية في تنميط الظواهر الاجتماعية

أولاً النمطية التعريف والماهية

ثانيـــاً النمطية في الفكر العربي الإسلامي

ثالثـــاً: النمطية في الفكر الأوروبي

رابعـــاً مداخل منهجية في تنميط الأفعال الاجتماعية

خامساً: صعوبات وتحديات منهجية

سادساً خلاصة ونتيجة

الفصل الثالث

الأصول المنهجية في تنميط الظواهر الاجتماعية

يستوجب البحث في تشكيل استراتيجية الضبط الاجتماعي الانطلاق من مسألة مهمة وأساسية في العلوم الاجتماعية تتعلق بتحديد نمطية الظواهر الاجتماعية لاستنباط السلوك الذي يتسق مع النظم المعيارية وذلك الذي يخالفها فالضبط الاجتماعي بالتعريف مقرون بالتمييز بين ما هو سوي وما هو منحرف ، والانحراف بشكل عام يعني الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي والابتعاد عن الحالة السوية أو الخط المستقيم ومن الوجهة الاجتماعية ، فالانحراف هو ممارسة سلوك يعد من الناحية المعيارية انتهاكاً لقيم المجتمع وتقاليده ، فهو سلوك يحرمه القانون ، ويحظره العرف ويستوجب العقوبة

وهكذا فإن دراسة أسس الضبط الاجتماعي تستدعي البحث في تنميط الظواهر الاجتماعية إذ انه بدون تنميط الظواهر لا يمكن أن يكون القياس دقيقاً لأبعاد الظواهر فكيف يمكن للباحث أن يجمع بيانات ويستنبط دلالات اجتماعية حول الأفعال الاجتماعية إذا كان يفتقر إلى وسائل منهجية تمكنه من تصنيف أو تنميط تلك الأفعال حسب طبيعة وخصائص كل منها

وتقع مسألة تنميط الظواهر في جوهر بناء النظريات الاجتماعية القديمة والمعاصرة ، حيث تشكل أعمال أرسطو وابن خلدون وابن رشد وماركس

وفيبر ودوركايم وغيرهم من المفكرين والفلاسفة نماذج مهمة في إطار الدراسات الاجتماعية التي يمكن أن يستند إليها في بحث مسألة تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية كما تناولت الموضوع مدارس اجتماعية عديدة مثل المدرسة الوظيفية والحضارية والبنيوية والمعيارية

وتعد تلك الأصول التاريخية والنظرية قاعدة معرفية مهمة تقود البحث في تعيين مدخل منهجي يقيس أبعاد الظاهرة الاجتماعية في إطار الزمان والمكان والحركة

أولاً ـ النمطية: التعريف والماهية (Typology) :

النمطية هي جملة النماذج المتلاحمة والصفات المتماثلة والتي يمكن تصنيف موضوعاتها (Category) داخل فئات وأنواع وأجناس تتميز كل منها بصفات معينة تميزها عن غيرها ويطلق اسم الفئة على أي مجموعة من الأشياء أو الأفعال أو العلاقات التي يتكرر حدوثها بنظام ووفرة كافيين لجعل المجموعة ذات أهمية واضحة . وتحمل الفئة أو المجموعة عادة خصائص مادية لظاهرة ما ، وتصوراً فكرياً يتسم بالاتساق المنطقي ، وتكتسب الفئة أهميتها عندما تجمع بشكل محكم بين عناصر الواقع واتساق المنطق في تحديد أبعاد ظاهرة ما .[1]

ويلاحظ في ظواهر كل علم فئات مختلفة ومتميزة بعضها عن بعض وتتسم فئات العلوم الطبيعية بأنها أكثر تحديداً ووضوحاً من فئات العلوم

---

(١) إبراهيم مدكور وآخرون . مرجع سابق ، ص ٤٤٣

الاجتماعية ، حيث تخضع الأخيرة لتقديرات كيفية وصفية وبما أن النمطية وسيلة منهجية تفيد في الدرجة الأولى ببلوغ درجة معينة من تقنين الظواهر الاجتماعية ، لذا تتزايد أهمية التقنين يوماً بعد يوم لدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق القياس ونحت المؤشرات ، وتحويل العلاقات الكيفية إلى علاقات كمية .[1]

هذا وقد استخدم العلماء والفلاسفة أسلوب التنميط منذ زمن بعيد ، حيث نجد في دراسات أفلاطون وأرسطو وابن خلدون وابن رشد ودوركايم وماركس وفيبر وكروفيتش ، نمطية منهجية تساعد على تصنيف الظواهر الاجتماعية بحسب السمات الأساسية لها . وتعد أعمال هؤلاء المفكرين نماذج مهمة في إطار الدراسات الاجتماعية التي يمكن أن يستند إليها في بحث مسألة تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية بشكل عام ، وتنسيط الفعل الجرمي بشكل خاص

ثانياً : النمطية في الفكر العربي الإسلامي:

يستند أسلوب التنميط في الفكر العربي الاسلامي على أسس منهجية ثابتة تعتمد على تقنين المعلومات وتمحيص مصادرها واعتماد الوسائل المناسبة لجمعها ، والانتقال بعدها إلى مرحلة تأمين المعلومات التي تم جمعها ومقارنة بعضها ببعض وتبويبها وتصنيفها في أنماط ونماذج محددة وواضح أن أسلوب التنميط على هذا النحو يحتاج «صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٣

والبقاع والأمصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق ، أو بون ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف»[1]

وتوضح المراجعة لأدبيات الفكر الاجتماعي العربي الاسلامي أن نهج التنميط كان محور البحث والاستقصاء عند عدد كبير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والأدباء والمفكرين حيث تحدثوا عن الأسلوب الصحيح الواجب اتباعه في الانتقال من الجزئي إلى الكلي أي من الحوادث المشاهدة إلى الحوادث الأخرى التي لم تشاهد ، فالباحث الحصيف يمكن أن ينتقل من الجزئي إلى الكلي عن طريق سلسلة من الخطوات المنهجية ، نعبر عنها في لغة علم الاجتماع المعاصر بمدى تمثل مجتمع البحث لمجتمع العينة ، وبالتالي لمجتمع السكان الأصلي وواضح أن الارتباط بين الجزء والكل يتعدى النطاق المنهجي الذي جاء به ابن خلدون إلى مسائل تقنية في الاحصاء الاجتماعي وأسلوب اختيار العينات ومدى صدقها وثبوتها وصحة دلالتها ، مما يسمح للباحث أن يستدل من عدد محدود لحالات معينة نتائج تنطبق على حالات تتعدى نطاق العينة المدروسة ، وأن ينظر إلى ما هو كلي من الحوادث ذات النسق الواحد في بناء فكري متسق يحقق وظائف البحث العلمي في الكشف والتفسير والتحليل والتعميم والتنبؤ

وتأتي كتابات ابن خلدون ، وابن رشد ، والجاحظ نماذج فكرية تمثل استخدام التنميط المنهجي في العلوم الاجتماعية أصدق تمثيل

---

(١) ابن خلدون ، مرجع سابق، ص ٢٥١

١ ـ النمطية عند ابن خلدون:

اعتمد ابن خلدون على التصنيف في العلوم الاجتماعية تصنيفاً تشريحياً ووظيفياً الأمر الذي ساعده على تحليل الحوادث ، بعللها الذاتية بدلاً من البحث عن أسبابها البعيدة ويؤكد ابن خلدون ان التصنيف والتعليل وسيلة للتنبؤ ومعرفة المستقبل ، فضلاً عن أنه تمحيص للماضي وتحقيق لأخباره ، ولذلك قال في كتابه «وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن ، وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ، وما يمتعك بعلل الكوائن ، وأسبابها ، ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها حتى تنزع من التقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك ولم أترك شيئاً من أولية الأجيال والدول وما يعرض في العمران من دولة وملة . وواقع ومنتظر إلاّ استوعبت جمله ، وأوضحت براهينه وعلله»[1] وانطلاقاً من هذا يعتمد ابن خلدون في تحصيل المعلومات على الطريقة الاستقرائية مع اهتمام زائد عند جمع الحوادث بنقدها وتمحيصها

ويقسم ابن خلدون طرق وأساليب كسب الرزق ، الذي يقوم على عمل الإنسان وسعيه في أنماط عدة ، منها أسلوب الزراعة (الفلح) وفيه نجد العناية بالحيوان وبالنبات وبالأرض وغير ذلك ومنها أيضاً أسلوب التجارة الذي يتمثل في إحضار البضائع وتهيئتها للبيع وبيعها بالإضافة إلى أسلوب الصناعة ومن طرق كسب الرزق أيضاً الصيد ، والكسب

---

(١) محمد، خير، عرقسوسي . الدراسات الاجتماعية والتربوية عند ابن خلدون . دمشق : مطبعة العلم، ١٩٦٩م، ص ٤٧

المتأتي عن طريق جباية الأموال من الناس ويرى أن الزراعة كـأسلوب للمعيشة بدأت أولاً لأنها لا تحتاج في الغالب إلى جهود جماعية وتلتها الصناعة ، وهذه تحتاج إلى تعاون القدرات النظرية والعملية ، ثم التجارة ، وهذه تتطلب ميزة خاصة لتحصيل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ويبحث في مصير ما ينتج عن طريق وسائل الكسب المختلفة ، فيجد أنه إما أن ينفق في سبيل تحصيل المعاش والرفاهية ، أو أن يتخذ على شكل مال (رأسمال) في سبيل الحصول على مكاسب جديدة ويقترب ابن خلدون من مفهوم فضل القيمة حينما يشير إلى تفاوت الناس في كسب رزقهم ، وأن البعض يكسب ذلك من عمله والبعض الآخر يكسبه من عمل غيره ، ثم نجده يصنف الفلاحة في درجات الأعمال ذات الكسب القليل وهي مقترنة بالفقر ، وتليها الأعمال الكتابية والدينية وأما أصحاب الدخول المرتفعة فهم أصحاب السلطة والصنائع[1]

وينظر ابن خلدون للتجارة على أنها عملية الشراء بسعر رخيص ومحاولة البيع بسعر أعلى والفرق ما بين سعر البيع وسعر الشراء آت من إحدى طريقتين ، أولاهما إبقاء التاجر البضاعة لديه حتى يشتد الطلب عليها ويرتفع سعرها ، وتجده هنا يشير إلى مفهوم الاحتكار ، والطريقة الثانية هي نقلها إلى مكان آخر شديد الحاجة إليها ، وفي كلتا الطريقتين يظهر فهم ابن خلدون لمسألة العرض والطلب كما عرف تجارة الجملة ونصف الجملة أيضاً ، حين تحدث عن الباعة الذين يشترون من التجار الكبار في أنهم قد يطمعون عليهم بالأسعار أو الأوزان ثم نجده يتحدث

---

(١) المرجع السابق. ص ٤٩٧

عن أخلاق التجار والباعة ومن إليهم من العاملين في التجارة ، ويرى أنها بشكل عام أدنى من أخلاق أهل الشرف والمروءة والعزة

ويقسم ابن خلدون البضائع إلى نوعين حاجات ضرورية وأخرى كمالية ، فالضرورية منها كالحنطة والبقوليات ، وأما الكماليات فهي الأدم والفواكه وما إليها ويشير إلى أن معظم التجارة ربحاً ما قام على البضاعة الضرورية والواسعة الطلب ، وأنفعها ما جلب من أماكن بعيدة لأن المنافسة هنا قليلة وابن خلدون هنا يدلي بفهم واضح لمفاهيم اقتصادية تجارية كالمنافسة والاحتكار بالإضافة إلى قوانين فضل القيمة والعرض

ويقسم الصناعة على اختلافها في أقسام ثلاثة أولها : ما يتعلق بالمعاش الضروري والكمالي كالنجارة والحدادة والقسم الثاني يتعلق بأعمال الفكر كالوراقة والشعر وغير ذلك . وثالثها : ماله علاقة بالسياسة كالجندية وجميعها تحتاج إلى معلم ويحتاج تعلمها إلى ممارسة ، كما أنها نتاج حضاري أكثر تقدماً من مرحلة البداوة وهي تتنوع وتكثر وترتقي بازدياد السكان وتقدم المدنية

ثم يقسم الصناعات أو الحرف حسب أهميتها النابعة من خلال كونها ضرورية لبقاء النوع الانساني وفي مقدمتها الزراعة والنجارة والحدادة والخياطة والبناء(*) وأما شرف موضوعها فهو أنها تتناول الإنسان أو جانباً من جوانبه المعنوية كالطب والتوليد والكتابة والشعر والغناء ثم يوضح

(*) واضح أن مفهوم الصناعة عند ابن خلدون أعم وأشمل من استخداماته في المرحلة المعاصرة ، حيث يشير إلى ما يتعلق بالمعاش الضروري كله وإلى أسبابه ، كما يستخدمه للدلالة على ما له علاقة بالإنتاج الحضاري كله مقابل الإنتاج المرتبط بمرحلة البداوة .

الوظيفة الاجتماعية لكل من هذه الحرف والمهن ، وكذلك سبب قيامها وتاريخ تطورها بتمحيص عقلي وبرؤية تحليلية ، فهو مثلاً يرفض الرأي بأن العمالقة هم من أشاد الأبنية الضخمة القديمة ويرى أن الذين بنوها هم أناس عاديون استعانوا بالعلوم الهندسية وأساليب معينة لرفع المواد الثقيلة والكتل الكبيرة

أما في مجال الحركة النقدية والأسعار فيقسم ابن خلدون النقد إلى شكلين : الشكل النظري للنقد والشكل العلمي أو الواقعي له ، فالنظري من النقد هو الدرهم والدينار الشرعيان اللذان يحسبان على الورق في المعاملات التجارية وحسابات الدواوين ، وقد يستعمل من أجل تقدير الزكاة وفي حساب الحدود والمهور ، وأما الواقعي من النقود فهو ما يضرب فعلاً ويأخذ الشكل المتداول ، وهذا يختلف من دولة لأخرى . ويجد أن الدرهم الشرعي يوازي سبعة أعشار الدينار الشرعي ، وأن الدينار يعادل وزن مثقال من الذهب ، أي أن الدرهم الشرعي يعادل خمسين حبة شعير وخمسي الحبة ، لأن المثقال من الذهب يزن اثنتين وسبعين حبة من الشعير(*)

كما حاول ابن خلدون إقامة معادلات عامة غير النقد والذهب والفضة ، مثل النحاس أو الحديد ، ويشير إلى أن بعض الجماعات البدائية كانت تستخدم أشياء أخرى غير المعادن وتعدها معادلات عامة[1] ويرى

(*) لاحظ أن هذا الفهم الاقتصادي للأسعار لم تخرج عنه جمهرة الاقتصاديين المحدثين، لأن هذا التحليل إنما هو النمط الأكثر وضوحاً، راجع لأجل ذلك مسألة السعر والسلع عند ماركس في رأس المال، وزارة الثقافة، دمشق: ١٩٧٧م، الكتاب الأول، الجزء الأول، ص ص ٩٨ ١٠٢

(١) ابن خلدون ، سرجع سابق، ص ٣٣١

ابن خلدون أن النقود في مسائل التبادل التجاري ليست إلاّ معادلاً عاماً اصطلاحياً للسلع ، أما قيمتها الحقيقية فتتمثل في العمل الإنساني والجهد المبذولين اجتماعياً لإنتاجها ، فابن خلدون في ربطه لأسعار السلع بالعمل من جهة وبالعرض والطلب من جهة ثانية يرى أن الضروريات من السلع والحاجيات إنما تكون رخيصة في المدن الكبيرة والأقطار العظيمة ، على حين ترتفع أسعار الكماليات ، ومرد ذلك كثرة السكان التي ينتج عنها عمل كبير فعندما يزداد عدد السكان يقوم الناس بإنتاج الضروري لعيشهم فيفيض عن حاجاتهم قسم كبير يؤدي إلى تدني سعر هذه السلع ، أما الكماليات فلا تنتج إلاّ بكميات محدودة مع أن الناس يطلبونها بشكل ملح ، وذلك بسبب رفاههم ونشاطهم الاقتصادي الواسع ، وعلى ذلك تغلو أثمان الحاجيات الكمالية أما حين يقل عدد السكان أو تصغر الأقطار فيحدث العكس حيث تصبح الضروريات محدودة الانتاج وترتفع أثمانها نظراً لقلة اليد العاملة ، وأما الكماليات فلا تجد لها سوقاً فتتدنى أسعارها

مما سبق نستطيع أن نلحظ أن ابن خلدون قد تقدم خطوات واسعة في مجال تنميط الظواهر الاجتماعية عندما اعتمد على التحليل الحركي للظواهر وذلك من خلال ربطها في سياق المنظومة المجتمعية ولم يتوقف عند هذا الحد فقط ، بل وضع منهجاً جديداً لتنميط الظواهر يبدأ بتحليل خصائصها والمتغيرات الفاعلة فيها وعلاقتها بالظواهر الأخرى ضمن المنظومة المجتمعية لينتهي بعد ذلك إلى تسميتها بنمط معين . وهكذا نجد أن ابن خلدون عندما حاول تنميط ظاهرات اجتماعية مثل العمل في المجتمع وملكية الشيء والانتفاع به من جهة وظاهرة استعمال النقود من جهة أخرى رأى أن ظاهرة العمل هي التي تخلق ظاهرة الملكية وهذا

السلوك بحد ذاته وبهذه المواصفات نمطها ابن خلدون تحت اسم «الكسب» أما انتفاع المرء بما يملك فنمطه ابن خلدون تحت اسم «الرزق» ، وإذا لم ينتفع به فإن ذلك يجعله ينتمي إلى نمط آخر هو «الملكية» أما «النقود» كنمط آخر فهي من وجهة نظره ليست قيمة تعكس «الكسب» وإنما هي نفسها تقدر بالعمل الذي يبذل من أجل خلقها فالنقود إذن حصيلة لقيمة العمل وليس لها قيمة بحد ذاتها إلاّ بما تخلقه من ظواهر في الملكية وهكذا نجد أن ابن خلدون قد ميز تميزاً واضحاً بين الأنماط المتداخلة والمتشابكة وهو في هذا المجال يود التنبيه إلى مسألة في غاية الأهمية والتعقيد في العلوم الاجتماعية ألا وهي أن تشابك الأنماط وتداخلها لا يبرر

أ ـ تسمية نمطين مختلفين من الأنماط الاجتماعية باسم واحد ، أو اعتبارهما يتبعان نمطاً واحداً ، حتى وإن كانا متشابهين ومتداخلين بشكل كبير

ب استخدام متغيرات واحدة في تحليل وقياس هذين النمطين المتداخلين والمتشابهين والمتشابكين أي وضع قياس واحد يقيس أبعاد نمطين من طبيعة وخصائص مختلفة

جـ ـ عدم استخدام متغيرات (أو مقياس) من ذات طبيعة النمط المدروس

٢ ـ النمطية عند ابن رشد:

وابن خلدون ليس المفكر العربي الوحيد الذي حاول البحث في تنميط الظواهر الاجتماعية ، فها هو ابن رشد من خلا ل تنميطه أو دراساته لظاهرات الانتاج والعمل والاستهلاك وجد أن ارتباط ظاهرة ما بخاصية

معينة يتولد عنها نمط محدد يختلف مس نمط لآخر في حال ما إذا ارتبطت نفس الظاهرة بخاصية أخرى مختلفة فعندما أدخل ابس رشد متغير «الجنس» على دراساته لظواهر الإنتاج أو الفعل وعلى ظاهرة الاستهلاك ، وجد أن العمل في مجتمعه قاصر على الرجال فقط دون النساء ، وبالتالي فإن النساء يصبحس مجرد فريق مستهلك إضافة إلى ما يستهلكه الرجال أنفسهم مس إنتاجهم ذاته ولقد أدخل ابس رشد متغير «الجنس» في دراساته حول الكفاءة ، فوجد أن المرأة مزودة بكفاءات كالرجل تماماً ورغم ذلك يبقى الرجال مكلفين بإنتاج ما يلزمهم وما يلزم فريق النساء أيضاً ويرجع ذلك إلى فقدان عنصر المساواة بين الطرفين فالرجال هم المستأثرون بالسلطة مما يعمل على إرهاقهم بمسئوليات وأعمال هي مس واجب النساء وحق لهس ، ولهذا نراه يؤكد على أن التمتع بالمسئولية والمساواة حق لكل مس الطرفين كما أن العمل واجب على كل منهما

وهكذا نجد أن ابس رشد ينبه إلى قضية في غاية الأهمية بخصوص تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية ، ألا وهي قضية الوعاء الاجتماعي لنمط ما مس الأنماط وكيف أنه بتغير هذا الوعاء الاجتماعي يتغير النمط وتختلف طبيعته ، وينبه ابس رشد أيضاً إلى إدخال متغير جوهري على ظاهرة أو نمط ما قد يغير مس جوهر وشكل هذا النمط

ثالثاً : التنميط في الفكر الأوروبي.

شغلت مسألة تنميط الظواهر والأحداث الاجتماعية حيزاً مهماً في أعمال الباحثين والمفكرين سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة أو المعاصرة

فقد تبين لأرسطو من خلال دراسات للمجتمعات المعاصرة له وجود ظاهرات مشتركة في مجتمعات كآسيا ، وظواهر مشتركة خاصة بمجتمعات مناطق البرودة مثل أوربا وبهذا أمكنه استخلاص وجود أنماط لظواهرمتميزة داخل كل قارة

إن تنميط أرسطو لظواهر كل قارة ساعده في الكشف عن أن بعض هذه الظاهرات داخل المجتمعات نفسها تتحدد وظائفها باتجاهات مغايرة وان بعض هذه الظاهرات كانت سليمة وتساعد على التقدم في المجتمع والبعض الآخر لا يعكس ذلك ورغم أن تنميط أرسطو للظواهر الاجتماعية كان يتم بشكل كيفي (نوعي) فقط ولم يستعن بالأساليب الاحصائية في هذا التنميط ، إلاّ أنه كشف النقاب عن ضرورة البدء في تنميط الظواهر أولاً ثم الانتقال إلى تحليل هذه الظواهر واستنباط النتائج والحلول والمقترحات بعد ذلك وأرسطو هنا لم يبحث تلك الظواهر بالاستناد إلى مقولات نظرية سابقة بل حاول تنميط ظواهر المجتمع ثم استنتج من خلال دراساته لهذه الأنماط المقولات النظرية المفسرة لها

كما شغلت مسألة تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية فلاسفة القانون والسياسة ففي كتابه «روح القوانين» يحاول مونتسكيو وضع خصائص ومحددات أساسية يمكنه من خلالها تنميط أنظمة الحكم في المجتمعات التي عاصرها ، ومن خلال ذلك وجد أن نظام الحكم في بعض المجتمعات كفرنسا يقوم على الجمع بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وبعضها الآخر ، كالمجتمع الإنجليزي في عهده يفصلها عن بعضها ويوجد توازناً بينها ولقد حاول مونتسكيو وضع محددات لهذا الاختلاف فوجد أن المحددات الأساسية لتنميط القوانين

المدنية والسياسية في المجتمعات المعاصرة له يكون بالاستناد إلى خاصية البيئة الفيزيائية وللتأكد من صحة مقولته أو البرهان عليها درس مونتسكيو المجتمعات ذات البيئة الفيزيائية المختلفة وتتبع فيها القوانين المدنية والسياسية بأسلوب مقارن . فوجد أن حياة الجماعة السياسية منها والمدنية ، تتأثر بالبيئة الخارجية ، هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فإنه حين يعقد مقارنات بين هذه القوانين بنوعيها في مجتمعات متباينة يرى أنها تتمايز وتتأثر بظاهرات اجتماعية أخرى كعدد السكان وميولهم وحرية الجماعة وأخلاقها وخصالها

١ ـ النمطية عند كارل ماركس:

ينمط كارل ماركس المجتمعات البشرية في خمس مراحل أساسية هي : المشاعية ، والعبودية ، والاقطاعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية . ويعتمد التنميط الاجتماعي عند كارل ماركس على افتراض أساس مفاده أن تاريخ المجتمعات البشرية ، قد مر عبر مراحل متلاحقة تتصف كل منها بطريقة إنتاج معينة ، وتقوم على تركيب طبقي يشتمل على طبقة حاكمة وطبقة محكومة . وقد بنى افتراضاته السابقة على أساس دراساته المستفيضة للمجتمع الرأسمالي الصناعي ، في سبيل فهم طبيعة النظام ، ورصد المساوئ التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوربا ولأجل تعميق هذا الفهم كان لا بد من أن يعود إلى الجذور التاريخية التي برز منها ذلك النظام لاستخلاص الأسس التي تطور منها ، فقد ربط ما بين تراكم الربح ، ورأس المال في المرحلة الإقطاعية ، ونشوء برجوازية زراعية صناعية حملت لواء التغير والتقدم في مرحلة الإقطاع

وتتأثر كتابات ماركس حول المراحل التاريخية التي سبقت مرحلة النظام الرأسمالي إلى حد بعيد بنظرية التطور ، وبالنزعة الديناميكية التي سادت الفلسفة الأدبية في القرنين الثامن والتاسع عشر . ويستنتج ماركس استناداً إلى تحليله للمجتمع الرأسمالي وارتباط ذلك النظام بمرحلة الاقطاع ، أن مرحلة الاقطاع قد تولدت من مرحلة سابقة لها هي مرحلة الرق والعبودية ، وتلك تولدت من مرحلة سابقة أيضاً وهي مرحلة المشاعية الأولى التي كان الإنتاج فيها مشاعاً للمجتمع ، وبالتالي فإن ملكية وسائل الانتاج كانت ملكية عامة ومع أن كارل ماركس لا يقيم الدليل على أن كل مرحلة يجب أن تكون عامة وواحدة في المجتمعات كلها ، إلاّ أنه يقرر بأن كل مرحلة تشكل حلقة تربط ما بين مرحلة سابقة ومرحلة تالية . فالنظام الإقطاعي هو حلقة أساسية بين نظام الرق والعبودية وبين النظام الرأسمالي ، لكن شكل النظام الإقطاعي ومضمونه والعناصر الأساسية المكونة له تختلف من مجتمع إلى آخر

وأنماط المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية لا تتميز بمدلولها الاقتصادي فحسب ، بل وبالمعتقدات الاجتماعية التي تتطابق مع هذه التراكيب . ففي المجتمع الإقطاعي تسود معتقدات اجتماعية تلبي حاجات روحية لتعذر تلبية الحاجات المادية ، حيث تكون التكنولوجيا في حالة تخلف ويستحيل تبعاً لذلك إشباع الرغبات المادية للإنسان وتتشكل الطبقات الاجتماعية على أساس نظم الانتاج الذي تتولد عنه مصالح وأفكار عامة بين الأفراد ، مثل الرأسماليين وأصحاب الحوانيت والصنّاع والكسبة وغيرهم ممن يكسبون رزقهم بأوضاع حياتية متشابهة إن كل فرد ملزم بكسب رزقه في ظروف ليست من اختياره ، وحيث إن الأفراد

المتأثرين بهذه الظروف القاهرة يتقاسمون خبرات عامة في الحياة تنشأ عن نظم الانتاج ، فإنهم يشكلون طبقات اجتماعية ويطورون وعياً طبقياً ومن هذا المصدر ينشأ الوعي الاجتماعي والأفكار الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع ، وهذه الظروف الطبقية القاهرة تؤثر على جميع مظاهر الوعي الأخرى أيضاً بسبب أهميتها الأساسية ، وبالتالي فإن جميع مظاهر الحياة الثقافية تعكس الصراع الطبقي

إن الجماعات المختلفة في وسائل الإنتاج ووسائل العيش تختلف في نمط إنتاجها ، ونمط حياتها ، وأنماط منتجاتها مختلفة أيضاً . وليست القيم الفكرية السائدة في المجتمع أكثر من التعبير الفكري عن العلاقات المادية السائدة ، فالطبقة التي تشكل النظام الإنتاجي في المجتمع تشكل في الوقت نفسه قيمه الفكرية السائدة ، ووسائل الضبط الاجتماعي المناسبة وتبعاً لذلك فإن الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج هي التي تسيطر على أجهزة الضبط الاجتماعي ، وتأسيساً على ذلك فإن العمال في ظل هذه الظروف ، واقعون تحت تأثير الظروف الخارجة عن إرادتهم ، وتتغير هذه المفاهيم وتلك القيم مع أي تغيير في الظروف الموضوعية . فالإنتاج الفكري يبدل صفته للتحولات التي تتم في البنية التحتية ، فليس وعي البشر هو الذي يقرر وجودهم ، وإنما وجودهم هو الذي يقرر وعيهم ، وعندما يتم الحصول على وسائل إنتاج جديدة يبدل الأفراد نمط إنتاجهم ، وكذلك طريقة كسب عيشهم ، مما يؤدي إلى تبديل في جميع علاقاتهم الاجتماعية ومن ضمنها أدوات الضبط الاجتماعي

والطبقات الاجتماعية من الوجهة الماركسية ليست إلاّ عوامل أساسية

في التغير الاجتماعي ، ومن الممكن تقسيم التاريخ إلى مراحل تطور متلاحقة ، تتصف كل مرحلة بنظام إنتاجي معين ، وتقوم على تركيب طبقي يضم طبقة مالكة مستغلة وطبقة غير مالكة ومستغلة إن نمط الانتاج في الحياة المادية يقرر شكل وسمات الحياة الاجتماعية ، والسياسية والروحية فالطبقة هي قوة المجتمع المادية السائدة وتشكل في الوقت نفسه القوة الفكرية السائدة ، والطبقة الحاكمة هي التي تضع القانون وليس المثل السائدة أكثر من التعبير المثالي عن العلاقات المادية السائدة ، أي العلاقات المادية السائدة على أساس فهمها بمثابة المثل ، وبالتالي فهي التعبير المثالي للعلاقات التي تقيم إحدى الطبقات بمثابة طبقة حاكمة أي مثل سيادتها فالأفراد الذين يؤلفون الطبقة الحاكمة يمتلكون الوعي من جملة ما يمتلكون ، وعليه فهم يفكرون وطالما أنهم يحكمون بصفتهم إحدى الطبقات يقررون مدى امتداد حقبة ما فمن البديهي أنهم يقومون بذلك في طبقتهم بكاملها ، وبالتالي فهم يحكمون أيضاً بصفتهم مفكرين ومنتجين المثل ، وينظمون إنتاج وتوزيع أفكار عصرهم

أما أفراد الشعب والعمال فإن مثلهم ليست من بُنات أفكارهم ، فهي ليس سوى إرادة أفكار الطبقة الحاكمة التي تتقرر صفتها واتجاهاتها الجوهرية بوحي من الحالة الاقتصادية ونمط الإنتاج فهم باختصار يعانون من الوعي الخاطئ ، ومثل الطبقة الحاكمة تشكل المثل السائدة في كل عصر أي أن الطبقة السائدة في المجتمع تشكل في الوقت نفسه قوته الفكرية السائدة ، والطبقة التي تمتلك وسائل الانتاج المادي تحت تصرفها هي التي تسيطر في الوقت نفسه على وسائل الضبط الاجتماعي بشكل يجعل بالتالي أفكار من تنقصهم وسائل الانتاج الفكري خاضعة لتلك الطبقة بصورة عامة

ويتطور التركيب الاجتماعي والدولة باستمرار تطور حياة الأفراد ، ولكن الأفراد لا كما قد يبدو في خيال أنفسهم أو خيال الآخرين ، وإنما كما هم أنفسهم في الحقيقة ، أي على قدر فعاليتهم وإنتاجهم المادي ونشاطهم ضمن الحدود المادية المعينة التي هي الفرضيات المسبقة والظروف المسبقة والظروف المستقلة عن إرادتهم . إن إنتاج الأفكار والمفاهيم والوعي يكون في أول الأمر متمازجاً مع النشاط المادي وعلاقات البشر المادية وهي لغة الحياة الحقيقية ، فالإدراك والفكر وعلاقات البشر العقلية تبدو في هذه المرحلة وكأنها الدفق المباشر لسلوكهم ، فالناس هم المنتجون لمفاهيمهم وأفكارهم الحقيقية ، وهم الأشخاص الفعالون ، وذلك طالما أنهم متأثرون بتطور محدود لقواهم المنتجة وللعلاقات المقابلة لهذه القوى حتى تصل إلى أشكالها القصوى

وباختصار شديد ، يرى ماركس أن العامل الحاسم في تطور المجتمع يكمن في التحولات التي تتم في قوى الانتاج وعلاقاته ، أي بالتحولات التي تتم في نطاق البنية التحتية ، والتي تنعكس آثارها على مستويات البنية الفوقية غير أن ذلك لا يعني أن جهة التغيير تتم بشكل آلي ومطلق فالتغيرات في البنية الفوقية تتوقف على شدة التفاعلات والتحولات في البنية التحتية ، كما أن البنية الفوقية تعكس آثارها على البنية التحتية فتوفر الشروط الكافية للتحول الاجتماعي كما يرجئ ماركس المتغيرات السياسية والسكانية والاجتماعية والفكرية كلها إلى النظام الاجتماعي السائد ، ويرى أن للظروف الاجتماعية والاقتصادية أثراً كبيراً في تلك المتغيرات . فالسياسة الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والسكانية هي جزء من السياسة العامة للدولة ، والتي ترتبط بالمصالح الطبقية لبعض الأفراد

٢ ـ النمطية عند ماكس فيبر :

يرى ماكس فيبر أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة فريدة في حدوثهاوأن غرض الباحث يتمثل في دراستها من أجل فهمها ، وليس الوصول إلى نظرية عامة من خلالها . لذلك فقد أكد على أهمية وضع نمط مثالي لفهم الظاهرة الاجتماعية ، مستنداً في ذلك إلى رأيه بأنه لا وجود لأي شكل طبيعي أو نموذجي للحياة الاجتماعية على نحو مجمل ، فالظواهر الاجتماعية موجودة بشكل لا يتاح معه للباحث تعيين أية حدود طبيعية لها لذلك لا يمكن افتراض وجود نماذج طبيعية تنتظم فيها الظواهر الاجتماعية المختلفة ، كما أنه لا وجود لتنظيم ثابت لعناصر اجتماعية تحوي في تكرارها أنماطاً متميزة وهو يتمسك بالقول بأن ظواهر التاريخ لا بد أن تفهم في إطارها وعلى الباحث الحصيف أن يحترس في استخدام مفاهيم معاصرة لفهم ظواهر تاريخية غابرة

ويبني ماكس فيبر تصميمه للنمط المثالي على افتراضات مرتبطة ببعض الخصائص التي تشملها الظاهرة المدروسة دون أن تتواجد بالضرورة الخصائص المجملة لهذا النمط في الواقع الاجتماعي . فهو يقول في تحديده لمعنى النمط المثالي «إنه يمثل تركيزاً وحيد الاتجاه على وجهة نظر واحدة أو وجهات نظر عديدة ويحصل الباحث على النمط المثالي من خلال ربطه في تسلسل منطقي ، عدداً من الظواهر المعزولة والمنتشرة والمنفصلة مما نجده تارة بأعداد كبيرة ، وتارة بأعداد قليلة ، وفي بعض المواضع لا كلها فيقوم بترتيبها وفقاً لوجهات النظر السابقة المختارة اختياراً وحيد الاتجاه في

سبيل تكوين لوحة فكرية متناسقة»[1] فالنمط المثالي من هذا المنظور هو بناء فكري يتشكل من خلال بروز سمة أو أكثر يمكن ملاحظتها في الواقع ، وتعبر عن خصائص ملموسة يحددها الباحث بنفسه ، كي تكون أساساً تتم بموجبه مقارنة ما هو قائم بما هو مفترض وبهذا المعنى فإن النمط المثالي لا يمثل انعكاساً لتلك الخصائص بل إنه افتراض تجريدي مجسم لنماذج وخصائص معيارية يفترض تواجدها في عالم الأفكار

ومن هنا جاءت تسمية فيبر لهذا النمط بأنه «نمط مثالي» على اعتبار أن وجوده يتحقق كفكرة وليس كإمكانية وجود فهو وسيلة يفهم الواقع من خلالها وأداة تحليلية تمكن من تصنيف البيانات وعرضها بشكل منطقي والمثالية في هذا المنحى لا تعني أسبقية الفكر على المادة ، كما أنها لا ترتبط بالمنهج والأسلوب الهيغلي في التعبير ، إنها تلخص بتكثيف شديد النمط الأمثل والأكمل الذي يمكن أن تتواجد عليه الظاهرة في نسق فكري محدد . ويتم فهم واقع الظاهرة بالمقارنة بين خصائصها الرئيسة وأنماطها المثالية بما تحويه تلك الأنماط من خصائص معيارية يفترض تواجدها بعد تجسيد وتشديد كبير على جانب واحد ، أو جوانب عديدة منها ففهم نشوء البروتستانتية في أوربا الغربية يستدعي تكوين نمط مثالي لخصائص التنظيم الاقتصادي المرتبط بالقيم الاجتماعية ، واعتماداً على هذا الفهم فقد أوضح ماكس فيبر العناصر الرئيسة التي تواجدت

(١) ماركس فيبر دراسات في خدمة منطق العلوم والثقافة ومحاولات في نظرية العلم. باريس، ١٩٦٥م، ص ١٨١ وردت أيضاً عند جوليان فروند. علم الاجتماع عند ماركس فيبر ترجمة تيسير شيخ الأرض. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٦م ص ٥٨.

في الروح البورتستانتية التي رأى أنها تشكل العوامل المثالية الروحية في إقامة التنظيم الاقتصادي

والنمط المثالي من الوجهة الفيبرية هو المنهج والأسلوب الدقيق في التحليل والفهم ، ويتم ذلك بخلق مفهوم أو مجموعة من المفاهيم الدقيقة الخاصة بظاهرة معينة في عصر معين . وهكذا تكمن بعض معطيات النمط في الواقع نفسه ، حيث يقوم الباحث باستخلاص بعض العناصر بشكل نموذجي وليس من الضروري أن تتسق عناصر النمط بصورة كلية مع الواقع ولتكوين هذا النموذج يتجه فيبر إلى مجموع العناصر المكونة للظاهرة ويشبك بينها بعلاقات جديدة بشكل يعيد فيه ترتيب وتصنيف تلك العناصر ، ويربط بينها حسب تسلسل منطقي يفترضه منذ البداية إن تلك العملية الجديدة هي التي تشكل المرحلة الافتراضية التي يظهر فيها ذلك التباعد بين النمط المثالي وبين الواقع وهذا ليس هو ما يجب أن يكون عليه حال الظاهرة ، لأن فيبر يرفض وجود مقولات عامة تحكم الظواهر كلها ، كما أنه يفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون فعندما أراد فيبر أن يبحث في العلاقة بين البروتستانتية ونشوء الرأسمالية الصناعية في أوربا ، تساءل عن جوهر الخصائص الرئيسة لنظام «كالفن» وأتباعه وحاول أن يربط بين المتغيرات فيها ليصنع نموذجاً للأول ونموذجاً للثاني

ويشير فيبر إلى أن النمط المثالي لا يكفي بمفرده لتفسير الظاهرة ، بل لا بد من اتباعه بطريقة أخرى هي طريقة المقارنة ما بين الدراسات ، أو ما بين الحضارات الانسانية المتعددة وهنا نجد أن فيبر يتساءل لم لم تنشأ نظم رأسمالية صناعية في الهند أو اليابان أو حتى في إيطاليا وهي جزء من أوربا؟ ولماذا نشأت في أمكنة محددة بالمناطق التي انتشر فيها أتباع «كالفن»

فقط ربط بين نشوء الرأسمالية الصناعية وبين وجود فئات البروتستانتية في انجلترا بشكل خاص وفي بعض المناطق في ألمانيا ويعلل ما تم في اليابان وفي أمريكا بعد ذلك ، من وجهة نظر التقليد وانتشار الصناعة وليس من مبدأ التولد الذاتي ضمن المجتمع . وهنا تأتي المقولة الثالثة والأخيرة في «النهج الفيبري» لتدل على أن الحادثة الاجتماعية حادثة فريدة ، فهي حادثة لا تتكرر بالنسق ذاته الذي جاءت به

ويبين فيبر أن هذا النمط المثالي يجب أن يتصف بالاتساق المنطقي الداخلي بأكثر من استجابته لظاهرة الحقيقة بصورة ذرائعية غرضها الوصول إلى المعرفة انطلاقاً من الواقع الحسي والبقاء في مستوى هذا الواقع إلى حد كبير دون أن يكون للفكر العقلي والمنطقي رجحان أساس في فهم الظاهرة فعالم الاجتماع يجد نفسه تجاه واقع يريد فهمه ، لذا يضع نمطاً مثالياً لا يشبه نموذجه أي مجتمع على انفراد وإنما هو يصور الأفكار الموجودة في الذهن في حال نقاء محض وهي تتسق فيما بينها اتساقاً منطقياً كاملاً عندئذ يرى الباحث أن بوسعه فهم الظاهرة فهماً أفضل لذا ينفي البحث عن السمة المميزة ، الأصلية والفريدة عن طريقة محاولة العثور على البنية المنطقية للظاهرة ، ويتم ذلك عن طريق الكشف عن الجانب العقلاني والمنطقي في البنية النمطية[1]

٣ ـ النمطية عند دوركايم:

وقد مارس (دوركايم) أسلوب التنميط في تحديد سمات الظاهرة

(١) جان، كزنوف. دعائم علم الاجتماع. ترجمة عادل العوا. ط١ دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩م، ص ص ١٢٧ ـ ١٣٤

الاجتماعية واختلافها عن ظواهر أخرى طبيعية بيولوجية حيث صنف الظواهر بنمطين أساسين متباينين فيما بينهما هما الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية لها طبيعة خاصة تميزها عن بقية الظواهر ، فهي شيء كأشياء الطبيعة الفيزيائية ، ذات طبيعة واقعية ، ولها كيان خاص بها خارج شعور الفرد .[1]

واستناداً إلى منهجية التنميط يميز دوركايم بين العلم والفن فهو بعد أن يعزل علم الاجتماع عن بقية العلوم ، يرنو إلى فصله عن الفنون والآداب ومظاهر الثقافة الأخرى التي تتأثر بالطبع الذاتي للإنسان لأجل ذلك يؤكد دوركايم على ضرورة التمييز بين العلم والفن فهو يرى أنه كلما كان التمييز بينهما واضح المعالم ، كان العلم أكثر فائدة للفن . ويتابع تعريفه للشروط الضرورية لإنشاء علم الاجتماع وتحديد أهداف محددة له ، فيرى أن الأهداف الوحيدة التي تتيح الدراسة العلمية هي تلك التي تشتمل على نموذج يشترك في معالم مشتركة بين جميع الأفراد من النوع نفسه ، وهي محدودة العدد وقابلة للتحقيق

ويظهر منهج التنميط لدى دوركايم عندما يقسم المجتمعات الانسانية حسب نوع ودرجة تماسكها الاجتماعي فهو يرى أن نوع التماسك الاجتماعي يرتبط بدرجة تحولها من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات معقدة ، ومن مجتمعات بدائية إلى مجتمعات متحضرة والأفراد في المجتمعات البدائية يتشربون قيم الجماعة ، ويتمسكون بها ، فتذوب شخصية الفرد في شخصية الجماعة ، ويغدو الفرد والجماعة في وحدة متماثلة

---

(١) إميل دوركايم . مرجع سابق ، ص ص ٣١ـ ٣٢ .

يعبر الفرد عن نفسه بلفظ «نحن» مشيراً إلى تفاعله مع الجماعة ، وإلى تعريف نفسه بقيمها ومثلها العليا ، ويكون التعبير عن قيم الجماعة بشكل ردود أفعال آلية لا تفكير فيها ، لأن معايير الجماعة هي التي تؤثر في سلوك الفرد وآليته كما أن الأفراد لا يمكن لهم أن يغيروا من وضعهم الاجتماعي شيئاً باعتبار أنه موروث في المجتمع

ويلاحظ دوركايم أنه في هذا النمط من المجتمعات تكون الكثافة السكانية قليلة ، وتقسيم العمل أو توزيعه يكون بدائياً وضعيفاً ، فالأفراد يؤدون أدواراً متشابهة ، ويخضعون لعوامل واحدة في حياتهم العملية

أما في المجتمعات المتحضرة أو المعقدة ، حيث تتغير أسس المجتمع وتتعقد بنيته ، وتزداد كثافته السكانية ، ويمارس الأفراد أدواراً مختلفة ويصبح تقسيم العمل واضحاً ، ويغدو التماسك الاجتماعي بين الأفراد تماسكاً عضوياً مبنياً بشكل أساس على مؤسسات اجتماعية حديثة وتبعاً لذلك فإن التماسك في هذه المجتمعات يكون عضوياً بدافع المصلحة المباشرة ، وهكذا كلما يزداد حجم السكان وكثافتهم يزداد تقسيم العمل ، ويزول تبعاً لذلك التشابه المطلق بين الأفراد ، وتتباين أخلاقهم وعاداتهم ، وتتشعب أذواقهم ، وتضعف سيطرة العقل الجمعي على الفرد ، وتتميز «الأنا» عن الـ «نحن» حيث تبرز فردية الأفراد وتتعين خصائصها ، إلاّ أن هذه الفردية من نوع خاص ، لأنها تؤدي بالفرد إلى إبراز شخصيته بالتخصص الدقيق في عمله ، بحيث يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه

كما يبرز تأثر دوركايم بالنمطية التطورية[1] بشكل واضح في تحديده

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٠

للنماذج الاجتماعية واشتقاق بعضها من بعض بدءاً بأبسط العناصر وانتهاءً بأعقدها تركيباً ويحدد دوركايم ستة نماذج اجتماعية تتدرج فيها المجتمعات من حالتها البسيطة إلى حالتها المعقدة فهو يبدأ بالزمرة التي هي أبسط النماذج فإذا قلنا أن الظواهر الاجتماعية أشياء خارجية ، فإننا لا نفعل سوى أن نتخذ حيالها مسلكاً علمياً يتفق مع طبيعتها ، وبوصفها شيئاً خارجياً فإنها تحمل جميع خواص الأشياء الخارجية ، وذلك لأنها تنطوي بصفة مباشرة وطبيعية جداً على جميع خواص الأشياء الخارجية فالقانون يوجد مدوناً في مجموعاته الخاصة كما أن حوادث الحياة اليومية توجد مسجلة في أرقام وجداول الاحصاء أو في الآثار التاريخية أو في أنماط الزي وفي معايير الذوق الأدبي فيما يتعلق بالآثار الفنية

إن تمييز دوركايم بين الظواهر الاجتماعية وبين الظواهر الطبيعية والفيزيائية لا يدفعه إلى تبني منهج خاص لكل من تلك الظواهر ، بل على العكس من ذلك فإن دوركايم يلح على أن المنهج الأمثل للبحث في مضمار علم الاجتماع هو منهج العلوم الطبيعية ، وأنه قد حقق نجاحات كبيرة واكتشافات علمية أفاد منها الجنس البشري إلى حد بعيد إن وصف المعالم الاجتماعية ـ من وجهة نظره ـ لا بد وأن يعتمد على وجود علاقات ثابتة بين العلة والمعلول ، ولا بد من أن يستند إلى هدف محدد يتمثل في البحث عن المعالم المشتركة بين جميع الأفراد من النوع نفسه

ويتقدم دوركايم خطوة منهجية في تنميط الظواهر باقتراحه أن يبدأ العالم بتعريف وتحديد الظواهر التي سوف يدرسها وهذا ما يطلق عليه عادة اسم التعريف الأولي للظاهرة ويعتبر دوركايم هذه القاعدة من أهم الشروط التي يجب أن تتحقق في كل برهان علمي ، وفي كل محاولة ترمي إلى التأكد من صحة النتائج التي نصل إليها

وهذه القاعدة ذات صيغة إيجابية ، لأنها توجه سلوك الباحث نحو الظاهرة ليمنحها تعريفاً يحدد به العالم موضوع بحثه وملابساته على العناصر الظاهرية الموجودة بالفعل فعلى الباحث أن يعتمد على الخواص الخارجية لكي يهتدي إلى العناصر التي يتألف منها التعريف المبدئي الأساس فيتناول جميع العناصر الخارجية التي تنطوي على الخواص نفسها دون أي استثناء أو تمييز ، وهذا التعريف أولي وغير نهائي نضعه في بداية البحث ، لأنه لم تكن لدينا معلومات دقيقة عن الأفكار العميقة لهذه الظاهرة ولأننا لم نطلع على فكرتها ، وهذا الإطلاع لا يتم إلاّ في نهاية البحث حيث يلي التعريف العلمي والنهائي الذي يتناول المعاني العميقة للموضوع فالتعريف الأولى يقصد منه مساعدة الباحث في تحديد العناصر الخارجية للظاهرة ليسهل على البحث دراستها يقول دوركايم «وليس من المستطاع أن يقف المرء منذ بدء البحث ، أي قبل تصنيف الظواهر تصنيفاً علمياً إلاّ على الخواص الأكثر ظهوراً ، تلك الخواص التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة أما الخواص الداخلية والجوهرية التي تفسر الظاهرة على أكمل وجه ممكن ، فإنها تكون مجهولة في أول مراحل البحث»[1]

ويورد دوركايم مثالاً على التعريف الأولي للظاهرة ، وهو أننا نلاحظ وجود طائفة خاصة من الأفعال التي تشترك جميعها في الخاصة الخارجية الآتية وهي : أن وقوعها يثير لدى المجتمع رد فعل خاص يسمى العقاب ولذا فإننا ندخل هذه الأفعال بنطاق قائمة بذاتها ونطلق عليها اسماً مشتركاً فنطلق اسم الجريمة على كل فعل يجلب العقاب على مرتكبه ثم نجعل الجريمة التي عرفناها على هذا النحو موضوعاً لعلم قائم بنفسه هو

(١) إميل، دوركايم، مرجع سابق، ص ٧٥

علم الجرائم أما التعريف النهائي ، فهو يجمع الخصائص للظاهرة المكتشفة وبعض الخصائص الأخرى لظاهرات تتمايز مع الظاهرة المدروسة ، فيأتي هذا التعريف أعم وأشمل وأكثر تجريداً من التعريف الأول ، كما أنه يستند إلى معطيات أثبت الواقع صحة دلائلها من خلال البحث العلمي

ويظهر أسلوب التنميط عند دوركايم بشكل متسق بتحديد النماذج الاجتماعية ، حيث يجري تحديد النماذج على أساس أبسط العناصر وهذه الخاصة بتحديد النماذج الاجتماعية تشتق من بعضها أي من الأبسط إلى الأعقد ، فنحصل على نماذج تقاس عليها المجتمعات ، أو وحدات ضمنها ، فتركيب العائلة العربية يمكن أن يتحدد بلغة دوركايم على أساس مستويات من القرابة تشتق بعضها من البعض بدءاً من الحمولة وانتهاء بالقبلية ، ومروراً بالعشيرة والبطن ويحدد دوركايم ستة نماذج تتدرج فيها المجتمعات من حالتها البسيطة إلى المعقدة

النموذج الأول الزمرة : وهي الطائفة الاجتماعية التي لا تحتوي على طائفة أقل منها تركيباً ، ولكنها تنحل مباشرة إلى عدة أفراد ، يوجدون جنباً إلى جنب ، فالزمرة هي «بروتوبلاسما» العالم الاجتماعي «أن الزمرة لم توجد فعلاً في المجتمعات التاريخية ، فهي تجريد مبسط لا يوجد وحده»[1] كما لا تعيش «البروتوبلاسما» وحدها ، وهي الأصل الذي خرجت منه جميع الأنواع الاجتماعية الأخرى

النموذج الثاني : العشيرة : إن مجرد تكرار الزمرة يوجد طائفة اجتماعية نسميها العشيرة ، والعشيرة نموذج أكبر حجماً من الزمرة وهي تكرار لها والعشيرة وجدت فعلاً في الحياة البدائية ، وفي أواسط استراليا ، وفي

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٣١ ـ ١٤٩

الأماكن المنعزلة من أفريقيا وأمريكا بغاباتها أو جبالها أو أطراف صحاريها ، وشمال صحراء أفريقيا

النموذج الثالث : القبيلة : وتتألف من تكرار عشائر منفصلة عن بعضها وهذا التكرار المنفصل للعشائر يؤلف نموذج جماعة القبيلة التي تؤلف وحدة أو رابطة بين عشائرها هي رابطة التكرار المتجانس والمتماثل في الصفات المعنية بين سائر العشائر ، وبذا يزداد حجم المجتمع ويزداد تعقيده فقبائل العرب في الجزيرة العربية ترد إلى هذا الصنف ، وكذلك قبائل العرب في شمال أفريقيا ، وتستقر القبائل بعد ذلك بهيئة قرى عديدة متجاورة

النموذج الرابع : الاتحاد القبلي : وهو عبارة عن عدة قبائل تؤلف جماعة أكبر ذات نموذج أعقد من نموذج القبيلة ، وإلى هذا النموذج نرد اتحاد القبائل الرومانية الثلاث التي أدت قديماً إلى إنشاء مدينة روما وهذه القبائل يجب أن تكون متجانسة مع بعضها من حيث الأصل الدموي وطبيعة المعيشة ووحدة المشاعر

النموذج الخامس : المجتمعات المتعددة الأجزاء المزدوجة التركيب : وينشأ هذا النموذج من اجتماع سكان عدة مناطق تضم كل منطقة عدة قبائل أو عدة عشائر . فهنا ازدواج بالتجاور السكني وفي اجتماع القبائل ، ومن هذا النوع القبائل الجرمانية

النموذج السادس : المجتمعات المعقدة : وينشأ من اتحاد مجتمعات مختلفة في النوع والدرجة التي تشغلها في سلم النماذج الاجتماعية ، بحيث يؤدي اتحادها إلى خلق نوع اجتماعي جديد كالإمبراطورية الرومانية التي كانت تحتوي على أشد الشعوب اختلافاً من حيث طبيعتها ، وكالامبراطورية البريطانية ، وكالولايات المتحدة

٤ ـ النمطية عند جورج قورفيتش:

يرى قورفيتش أن بناء النمطيات الاجتماعية على أساس عامل واحد مسيطر يسرف في تبسيط الواقع ، ويضمر هذا الاتجاه معنى تطورياً غائياً والنمطية في علم الاجتماع تختلف عن رصد الحوادث التاريخية فالتاريخ يتصف بالاتصال ، أما علم الاجتماع فله سمة تحليلية تتيح له تجاوز التغير لإدراك الحالات المتفرقة إدراكاً أفضل

وينبه قورفيتش إلى ضرورة أن يبدأ التنميط بملاحظة الظواهر الاجتماعية ويسبر عناصرها المختلفة فالنمطية يجب أن تكون شاملة جميع مستويات الظاهرة الاجتماعية ، وهي يجب أن تكون واقعية أيضا

واستناداً إلى خاصيتي الشمول والواقعية يصنف قورفيتش المجتمعات الإنسانية في نمطين أساسين هما : التاريخية الغابرة ثم المجتمعات التاريخية الكثيرة التطور والصيرورة ويصنف قورفيتش المجتمعات الأخيرة في عشر فئات ، تشكل الفئات الست الأولى منها مجتمعات غابرة ، والفئات الأربع الأخيرة فئات حالية ، ويتسم كل نمط من الأنماط بسمات وخصائص متباينة ، وفي إطار كل نمط يلحظ قورفيتش الاتساق الواقعي والمنطقي والشمولي وتلك الأنماط هي .[١]

أ ـ حكومات الوحي الديني في دول العصر القديم أو دول الشرق وهي شاملة تصل إلى حجم امبراطوريات (بابل ، آشور ، مصر ، فارس ، الصين)

ب ـ المجتمعات البطركية وهي ذات إقطاعات صغيرة أو ممالك

---

(١) جان، كزنوف. مرجع سابق، ص ص ١١٧ـ١٢٦

جـ ـ المجتمعات الإقطاعية وهي التي سادت في أوربا وفي الصين وفي اليابان

د ـ المدن والدول وقد تطورت فيما بعد وأصبحت إمبراطوريات وهذه هي حال المدينة الإغريقية والحاضرة الرومانية قديماً

هـ ـ المجتمعات الشاملة التي نشأت عنها الرأسمالية والحكم المطلق المستبد في أوربا الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر

و ـ المجتمعات الشاملة الديمقراطية وعمادها الرأسمالية التنافسية وقد عرفت في أوربا وفي أمريكا في القرن التاسع عشر

ز ـ المجتمع التوجهي وهو يقابل الرأسمالية المنظمة النامية جداً

ح ـ المجتمعات الفاشية وتعتمد على قاعدة التقنية البيروقراطية (النازية ، الفاشية في إيطاليا)

ك ـ المجتمع التخطيطي وتسيطر فيه الدولة المركزية الاتحاد السوفييتي

ي ـ المجتمعات التخطيطية اللامركزية

٥ ـ النمطية عند ماك كيني:

وإذا كان منهج التنميط المستند إلى عامل واحد حاسم ومسيطر قد أثار انتقادات قورفيتش فاعتبر ذلك الأسلوب إسرافاً بتبسيط الواقع فإن ماك كيني يرى أن نمطية قورفيتش تبالغ في الجانب الاختياري المشخص كما بالغت نمطية ماكس فيبر في الاهتمام بجانب العقلي المثالي ، ورأى أنه لا بد من محاولة للتقريب بين هذين المنهجين وينطلق ماك كيني

في تنميط الظواهر الاجتماعية من نظريات فيبر ويسعى إلى جعلها أكثر إجرائية وفائدة وسهولة في التطبيق العملي في البحوث الاجتماعية ، حيث يعمد إلى تصور نمطين متباعدين بينهما درجات وحالات متوسطة تصل بين هذين القطبين فالسلوك المنحرف مثلاً قطب يقابله السلوك السوي وإذ ذاك تبنى النمطية بالسعى إلى استخدام القياس الكمي والإحصاءات المتصلة بوقائع الفعل الاجتماعي لتقدير الظاهرة المدروسة وتحديد درجة الانحراف عن الحدود المثالية السوية ويتم رصد فعل ما استناداً إلى قربه أو بعده عن أحد القطبين المتقابلين فإذا كان القرب أشد إلى قطب السلوك المنحرف كان الفعل منحرفاً في هذا الاتجاه والعكس بالعكس

وقد أراد ماك كيني بهذا النهج إدخال قدر أكبر من الإجرائية على نظريات فيبر فجاء بما يسمى بمفهوم «الأنماط المبنية» والذي يقول بإدخال نظام على معطيات التجربة بشكل يتيح المقارنة بين الحالات المختلفة وعندئذ يمكن إرجاع تنوعات الظواهر وتعقيداتها إلى مستوى من التصميم فيه قدر من الاتساق . والأنماط المبنية نسق لا توجد خصائصه في التجربة دفعة واحدة بل إن الباحث نفسه هو الذي يرصدها ويستخلصها من أجل أن يفهم بعدئذ الواقع الاختياري فهماً أفضل ويغلب في هذا المسعى أن يرتب العالم السمات المميزة في شكل متغيرات مستقطبة أي أن يكون لها طرفان متقابلان ومتضادان حيث يتم جمع السمات المأخوذة من الواقع ونميز حدين متناقضين وعلى هذا النحو يكون النمط المبني حلاً وسطاً يتصل بالنمط الاختياري كما يتصل من جهة أخرى بالنمط المثالي[1]

---

(١) المرجع السابق. ص ص ١٣٥ ـ ١٤٠

رابعاً مداخل منهجية في تنميط الأفعال الاجتماعية:

يلجأ علماء الاجتماع عادة في تعليل الأفعال الاجتماعية إلى مقولات نظرية ، وهم يستنبطون من ذلك التعليل نتائج ترتبط بالمقولات التي انطلقوا منها وتصبح الدائرة تدور في حلقة مفرغة ، فكأن المقولات النظرية بشكل أو بآخر ، هي المحددات للنتائج التي يخلص البحث إليها وتكاد نتائج البحث أن تكون تكراراً وتأكيداً لتلك المقولات النظرية

ويزداد الأمر صعوبة في إطار الفعل الاجتماعي المنحرف عن محددات الضبط الاجتماعي حيث يبرز الاتجاه إلى تحديد مسبق لأسباب الانحراف وأنماط الجرائم قبل اقتحام الميدان الاجتماعي ، وتصبح القضية الأساسية هنا إلى أي مدى يتطابق ما نكونه عن الفعل الجرمي من معرفة تتوافق مع حقيقته في الواقع الاجتماعي المحدد؟

ولكيلا تكون الهوة كبيرة بين الأطر النظرية وبين الواقع الاجتماعي المتحرك المتجدد والمتغير باستمرار ، لابد من إيجاد طرق ووسائل منهجية تمكن الباحث الاجتماعي من تحديد أنماط الأفعال المشكلة للظواهر الاجتماعية السليمة وتمييزها عن أنماط الفعل والسلوك المنحرف والمحددة للظواهر المعتلة

واستناداً إلى ذلك التنميط للفعل الاجتماعي تجرى دراسة أبعاد الواقع الاجتماعي وفق خصائص ومقاييس تأخذ في الحسبان خصائص النمطية للسلوك الاجتماعي في إطار الزمان ، والمكان وهكذا يتم تنميط الفعل الاجتماعي بتحديد خصائصه المميزة تحليلاً استناداً إلى مقولات نظرية ، ثم تحليل هذا الفعل إجرائياً في الواقع الاجتماعي من أجل الوصول إلى سمات وخصائص مشتركة لمختلف الأفعال الاجتماعية ، تربط بين

سمات الفعل الجرمي الميدانية وإطارها النظري المجرد ويستنبط تنميط الفعل الاجتماعي ، على المستوى التحليلي ، من مداخل منهجية متكاملة تعتمد على معايير بنيوية وحضارية ووظيفية وعلى المستوى الإجرائي ، يتم التنميط استناداً إلى معايير قانونية وتعاريف إجرائية

١ ـ تنميط الفعل الاجتماعي بالرجوع إلى المعايير البنيوية:

تتشكل العناصر الثابتة في الفعل الاجتماعي بشكل أساس من العناصر البنيوية ، وهي عادة قابلة للتنميط في إطار المجتمع الواحد . إن افتراضنا لهذا الثبات في العناصر البنيوية هو موقف آني في لحظة زمنية معينة لرصد أبعاد هذا النمط أو ذاك ، تماماً كما يفعل المصور عند التقاط صورة شمسية ، إن هذه الصورة تعكس التكوين الطبيعي للإنسان في تلك اللحظة ، وهو بعدها بزمن يقرب أو يبعد ، يختلف عما كان عليه في حينها . فحسب هذا التوجه عندما نريد تنميط فعل اجتماعي ، علينا أن نحدد أولاً الأبعاد الثابتة لذلك الفعل بغض النظر عن الاختلافات التي يمكن أن تطرأ عليه عبر الزمان والمكان

ويعد تحديد العناصر الثابتة للظواهر الاجتماعية من أهم الشروط المنهجية في تنميط الظواهر الاجتماعية وتنبع أهمية تحديد معايير ثابتة للنمط من كونها تضفي طابع الدقة على البحث والدراسة أياً كان مجال استخدامها

وعند الحديث عن تحديد الأبعاد الثابتة للنمط بالرجوع إلى المدخل البنيوي . نقصد هنا الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع في لحظة تاريخية محددة ، أي تحديد صورة المحيط

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع ويعد تحديد هذا المحيط بمختلف جوانبه ضرورة منهجية في تحديد أبعاد نمط الفعل الاجتماعي

٢ ـ المعايير الوظيفية:

يشير مفهوم البناء كما رأينا إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين العناصر في علاقات منضبطة ومحددة مؤسساتياً ، بحيث يحتل كل عنصر مركزاً معيناً ويؤدي وفقاً لذلك نشاطاً محدداً في إطار المنظومة التي ينتمي إليها ومع أن هذا الترتيب مستقر داخلياً في أي بناء أو نظام اجتماعي ، إلاّ أنه يخضع للتغيرات المفروضة عليه من خارجه ، وتؤدي العلاقة بين الداخل والخارج إلى نوع من التوازن ، وهذا التوازن هو الذي يجعل الوظيفة الاجتماعية ، من وجهة نظر تالكوت بارسونز للبناء تؤدي الدور المهم في تطابق البناء الاجتماعي مع المواقف الخارجية وبذلك يضمن الاستقرار العام للنظام الاجتماعي

فالبنية والوظيفة من وجهة نظر بارسونز صنوان متكاملان ولا يمكن أن ينفصلا في أي نظام ، حيث يضمن كل بناء استمراريته من خلال الضوابط والقواعد التي يفرضها على أفراده ، وإقرار الفعل الاجتماعي المناسب الذي يرتبط بالخيارات التي تواجه الأفراد في التزامهم بالقيم الجماعية أو خروجهم عليها

ويتماثل هذا التحليل مع تصور الفعل الاجتماعي المحكوم بالقيم الاجتماعية القائمة فالفرد ليس حراً حرية كاملة في سلوكه بحيث يحقق رغباته الخاصة ، بل عليه أن ينصاع لأشكال الضبط الاجتماعي

التي يفرضها عليه المجتمع ، فالفرد ملتزم بالقواعد المتعارف عليها ويتعامل مع الآخرين ويتوقع أن يعامل من قبلهم على أساسها وقد حدد دوركايم الصفة الاجتماعية للفعل انطلاقاً من القسر الذي يمارس على الفرد من خارجه ، فتختلف المجتمعات في درجة القسر وكذلك في درجة الاستقلال الذاتي الذي تتيحه لأعضائها

ويساعد استخدام المعيار الوظيفي في إطار تنمية الأفعال الاجتماعية في رصد الخصائص التكاملية لأبعاد الأنماط الاجتماعية وذلك من خلال وضع هذا النمط من أنماط السلوك الاجتماعي أو ذاك في إطاره التكاملي ضمن المنظومة المجتمعية التي يتواجد فيها ، وذلك بما تعنيه وتشمله هذه المنظومة من منظومات فرعية كما يسهم هذا النهج في الكشف عن التفاعل والتأثير المتبادل بين عناصر المنظومات الفرعية وعناصر المنظومة العامة ومن جهة أخرى ، يوضح تفاعل النمط المحدد في إطار المنظومتين (الفرعية والعامة) مدى تفاعل أنماط الفعل الاجتماعي مع الشروط الموضوعية

وهكذا فإن تحديد خصائص نمط الفعل من خلال التفاعل الوظيفي لهذا النمط وذاك من أنماط السلوك الاجتماعي في إطار علاقاته بالمنظومة العامة يكشف عن التطور الخاص والذاتي لهذا المنظور والتطور العام الموضوعي له

٣ ـ المعايير الحضارية والرموز الانسانية:

تحوي الحضارة تجريداً لقيم يصوغها الأفراد في المجتمع على شكل قواعد أخلاقية تتعدى في أحكامها نطاق العمل الفردي إلى أحكام قيمية ترتبط بالأنماط العامة لسلوك الجماعات في مواقف وأفعال اجتماعية

حيوية ، ومن هنا تكتسب الحضارة صفة العمومية والتجريد لكل المستويات التحليلية التي تصنف عادة دونها إن عمومية الحضارة التي نحتكم فيها إلى الحادثة تتعدى نطاق الزمان ، لتشمل الأبعاد التاريخية للقيم الاجتماعية التي تسير سلوك الجماعات في المواقف اليومية

وللحضارة بعدان : بعد تاريخي شامل لمجمل القواعد والقيم الاجتماعية التي تتعدى نطاق السلوك الفردي ، وبعد إنساني يتجلى بالأفعال الاجتماعية التي تتضح آثارها في أكثر من بعد مجتمعي . فالفن والشعر والأدب والفلسفة والمخترعات والكشوف العلمية الباهرة والمواقف الانسانية تجاه قضايا الشعوب وتحررها تهز الوجدان الانساني أياً كان محتواه المجتمعي ويتم الحكم عادة على هذا الموقف بالرجوع إلى جملة من القيم والقواعد الأخلاقية التي تكسب الحضارة بعدها الإنساني

ويستوعب مدلول مفهوم الحضارة من الاتساع بحيث أن إضافة أي مفهوم جديد لما كتب يحتاج إلى روية وتبصر . وبشكل عام يمكن القول إن مفهوم الحضارة يتعدى نطاق المادة التقنية والأسس العلمية لتشمل الرموز والأدوات والفن وكل ما يرتبط بالنواحي التجريدية والروحية لما هو موجود في نطاق العلاقات الاجتماعية فهي تجمع الجانب الاجتماعي والمادي معاً في إطار تجريدي يتعدى نطاق الزمان المحدد ليصل إلى أبعاد التاريخ

ولا يمكن لكل رمز أن يرتقي ليصبح عنصراً في منظومة الحضارة ، فالرموز التي تكتسب القوة والحيوية عبر الزمان والمكان وتبقى لها دلالات تهز كيان الإنسان عندما يعود إليها وتحقق اتصالاً اجتماعياً بين الناس في الأفراح والأتراح وفي الاتصال الفكري ، نقول ان تلك الرموز فقط توضع

في نطاق الحضارة ، فالانسان منذ القديم يتصل مع الطبيعة ومع أقرانه من خلال اللغة المكتوبة أو الرموز المتداولة ، لكن بعض الدلالات الاجتماعية والتي يعبر عنها بالسلوك الاجتماعي ، على شكل رموز لفعل اجتماعي معين ، تشكل عنصر الحضارة ، وهكذا تشمل الحضارة جوانب مادية وغير مادية لتصبح أداة بيد الانسان لتحقيق ذاته

وتبدو العلاقة وثيقة بين الحضارة والفعل الاجتماعي ، فالحضارة تجريد رمزي لفعل اجتماعي مأخوذ ومستخلص من السلوك الاجتماعي . فنحن لا نستطيع ملاحظة الحضارة مباشرة ، لكننا نستطيع ملاحظة أفعال الناس وسلوكهم في واقعهم ووسائلهم المختلفة للعيش والعمل ، وهذه الوسائل لا تعبر عن الفعل الفردي لأي شخص بعينه وإنما هي أقرب إلى أن تكون تعميماً واسعاً ونموذجاً عاماً تقع في حدوده أساليب الفعل الفردي المتنوعة

ويصبح لهذا التجريد الرمزي للفعل الاجتماعي في مرحلة لاحقة قوة للضغط والإرغام تحدد ما يجب أن يكون عليه الفعل ، وهذا ما يعرف في التصنيف الحضاري «بالنمط المثالي المعياري» ، فهو معيار يرنو إليه المجتمع ويضع له المقاييس التي يجب أن تتجه إليها المعايير المرتبطة بالرموز الاجتماعية في السلم الحضاري وقد لا تتسق الأنماط السلوكية تماماً وتلك المعايير فتتعارض مع الأنماط المثالية المعيارية بما يوائم الواقع فتتباين أوجه الفعل الاجتماعي مع أوجه الأنماط المثالية ويصبح الفعل الاجتماعي أقرب إلى الواقعية من الأنماط المثالية المعيارية ، فإذا كان «النمط المثالي المعياري» يعبر عن الأوامر المثالية التي ينبغي أن تحدد الفعل في المجتمع ، فإن «الأنماط الواقعية» تشير إلى الوسائل وأنواع الأفعال التي يمارسها الإنسان في حياته الاجتماعية

إن الترابط بين الحضارة والفعل الاجتماعي ترابط وثيق ، فالرموز الحضارية تؤثر في توجيه الفعل نحو منظومة القيم الاجتماعية ، ويقوم الفرد أثناء نشاطه الاجتماعي بتطويع تلك المعايير لما هو ممكن وواقعي وينشأ من جراء التفاعل بين ما هو ممكن وما ينبغي أن يكون ، نمط مثالي جديد ، يشكل أساساً لرموز حضارية جديدة

٤ ـ المعايير القانونية:

تعنى المعايير القانونية بدراسة القانون والنظم القانونية ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية ، ومفهوم الأمن والعدالة الاجتماعية ، وأسس الدفاع المدني ونظم القضاء غير الرسمية والأعراف المستخدمة في حل المنازعات الشخصية ، بغية فهم الحقيقة الكلية للقانون الرسمي والعرف الاجتماعي ووسائل التعبير التي يمكن الاحساس بها وملاحظتها والتعرف على مداها إن تلك المظاهر المادية للقانون تنطوي على معان خفية ، يمكن الكشف عنها بدراستها وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية التي تعمل على نحو ما في صيرورة وسائل الضبط الاجتماعي وفي وجودها على هذا النمط

وتجرى الدراسات الخاصة بأساليب معالجة النزاعات والادعاء ضمن إطار تاريخي يشمل جميع الحضارات والنماذج القانونية فيها فإن معرفة توزيع وكيفية استخدام الأساليب المختلفة الفردية منها «الادعاء» والثنائية «التفاوض» وثلاثية الأطراف «الوساطة ، التحكيم وإصدار الحكم» هي

أمر أساس لتفهم الاتجاه التطوري للقوانين من مرحلة النزاع وحتى مرحلة الادعاء بعد أن ازداد التعامل مع الغرباء(*)

وقد قدمت الدراسات الأنثروبولوجيا الوصفية الميدانية فهماً متقدماً لآلية النظم القضائية في المجتمعات الإنسانية وطبيعة العلاقة بين أنماط الانتاج الاقتصادي ونظام ميكانيكية الضبط الاجتماعي . حيث اتسمت تلك العلاقة في الماضي بآلية ميكانيكية تلقائية وتعميمات مبهمة وواسعة فالمجتمعات المعتمدة على الصيد وجمع الغذاء ، مثلاً لا تطور بشكل آلي وتلقائي نظماً قضائية ، بل تفضل استخدام أسلوب التفادي كطريقة لمعالجة المشكلات فالمجتمعات الاقتصادية البسيطة لا تطور سلطات قضائية معقدة ، ولكنها تطور بعض أشكال معالجة النزاعات كالوساطة والتفاوض والمساعدة الذاتية وهي أساليب تتواجد في المجتمعات البسيطة والمعقدة اقتصادياً على حد سواء(١)

وقد ساعدت المحاولات التي جرت في استكشاف العلاقة بين الأشكال السياسية وطريقة حل النزاعات على تبديد المفهوم الخاطئ بأن النظام في المجتمع له علاقة مباشرة مع وجود الأجهزة السياسية المركزية كالمحاكم والشرطة وأشباهها ولما وجدنا أن النظام يسود في المجتمعات التي تحكمها سلطة والمجتمعات التي لا تحكمها أي سلطة استطعنا اكتشاف عدد كبير من الضوابط التي تحكم السلوك الإنساني والتي تشبه في عملها

(*) لورا نادر . « اتجاهات سائدة في علم الإنسان وعلم الاجتماع» . بحث غير منشور، (الأصل باللغة الانجليزية)، تم عرضه في ندوة علمية أشرف عليها مركز البحوث العلمية في سورية وقام المؤلف بمراجعة الترجمة .

(١) المرجع السابق .

عمل السلطات التنفيذية في المجتمعات التي تسودها هذه السلطات ولهذا لم يعد بالإمكان حصر دراسة كيفية عمل آليات التحكم الاجتماعي بالمؤسسات القضائية وحدها فمفاهيم العار والسخرية وتصارع الولاء والتفاوض والوساطة والتحكيم وإصدار الأحكام ، صار لها جميعها ثقلاً متساو في الدراسات الميدانية لأن الهدف الأساس هو فهم أساليب معالجة النزاع والعناصر التي تؤدي دوراً في معالجته كجزء من نظام إدارة اجتماعي وليس كجزء من نظام قضائي بحت[1]

وهكذا فإن ميدان الأنثروبولوجيا القانونية يهتم بوصف العديد من الاتجاهات المعنية بالعلاقات الموجودة بين وسائل الضبط الاجتماعي وما ينبثق عنها من قوانين وأعراف وبين الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والحضارية

وتتصدى الأنثروبولوجيا القانونية أيضاً للبحث في أسباب الجريمة والانحراف ، والعوامل الاجتماعية الممهدة لكليهما ، كما تدرس نسبة تواتر الجريمة ، وتعدد أساليبها وأشكالها باختلاف المجتمعات وتباين النظم ، وباختلاف العوامل والظروف الموضوعية والنفسية والاجتماعية التي تمهد وتحدد الجريمة على هذا النحو أو ذاك والجريمة من منظورين : أولهما تأثير العوامل والتفاعلات الاجتماعية في حدوثها ، وثانيهما وقوع الجريمة على المجتمع

ويأتي اهتمام الانثروبولوجيا بالجريمة من كونها ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات منذ حدوثها ، وارتبطت بالنظم الاجتماعية المختلفة وتركت

---

(١) المرجع السابق .

أبعادها في عمق المجتمع ، وتختلف باختلاف المتغيرات الاجتماعية الأخرى في هذا المجتمع أو ذاك

والجريمة ، كما هو معلوم ظاهرة اجتماعية متفشية في كل المجتمعات ذات الطور الحضاري المتباين ، ونحن هنا لا نعني بالجريمة نمطاً واحداً من الفعل الاجرامي بل إننا نشمل بها كل ما يهدد أمن الوطن أو المواطن من قبل مواطن آخر . وباعتبار أنها اجتماعية ، وأن لها متغيرات اجتماعية متعددة ، وأن بنياناً اجتماعياً يحددها على هذا النحو أو ذاك ، لذا فمن الواجب أن يشترك في دراستها بالإضافة إلى الباحث الاجتماعي والمختص النفسي ، ورجل القضاء ، ورجل الأمن بشكل متكامل ، كل يكشف عن جملة نتائج تسهم في عمليات ضبط الجريمة ، والإقلال من نسبة تواترها أو حدوثها مما يوفر على المجتمع والدولة الكثير من الطاقات والامكانات المادية والبشرية

وتتوافر في الدراسات الأنثروبولوجية نماذج من أمثلة عديدة توضح مدى التباعد بين أحكام القانون المكتوب والعرف الاجتماعي السائد ، الأمر الذي يشكل أحكاماً اجتماعية وقضائية متباينة ففي مجتمع السودان(*) مثلاً ، حيث تتعايش أنسقة اجتماعية متباينة وأنماط من أساليب الانتاج مختلفة فأعطت لهذا المجتمع أعرافاً وتقاليد وعادات تنسجم مع الأنساق الاجتماعية والمعايير القيمية المختلفة

(*) أجرى السيد حسن محمود أبو بكر دراسة بإشراف المؤلف في نطاق نشاطه العلمي بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، بعنوان (القيم الاجتماعية والجريمة في السودان) . وقد شملت الدراسة مع نماذج أخرى قام بها الطلبة عندئذ ، تحليلاً للأوضاع الاجتماعية في السودان وأثرها على الفعل الإجرامي وأسس الرعاية الاجتماعية ومسائل الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم .

ويأتي في كثير من الأحيان ، الحكم الاجتماعي على قضية ما مختلفاً عن الحكم القانوني . فجرائم الثأر والدفاع عن الشرف والكرامة يحرمها القانون ويعاقب عليها بالسجن في حين ان المجتمع بنظمه المعيارية ينظر إليها نظرة مخالفة فيها من التأييد والتشجيع ما يفوق قوة القانون . وتبدو هذه الحالة واضحة في «جريمة سرقة المواشي» التي يكثر ارتكابها في المجتمعات القبلية ولا سيما في شرق وأواسط وغرب السودان وفي بعض المناطق بالشمال الشرقي والشمال الغربي للسودان . وتعد سرقة المواشي والإبل من البطولات التي تكمل الرجولة بل إن بعض القبائل تشترط على الفتى الراغب في الزواج أن يكون مهره من إبل أو مواشي قبيلة أخرى . وبما أن هذه القبائل كلها تعيش حياة بدوية ممعنة في البداوة فإن نظم القضاء فيها يصعب ضبطها بواسطة السلطات المدنية أو النظم القضائية الحديثة . فالولاء الاجتماعي والسياسي بين تلك القبائل لزعيم القبيلة أكبر منه للسلطات الحكومية . ويشكل هذا الأمر إحراجاً للمشرفين على إحقاق الأمن الاجتماعي والتدخل بأسلوب القوة وليس بحكم الشرعية على شرائح المجتمع

ويفسح القانون الساري فرصة أمام مجالس الشورى للتدخل في حل المنازعات وفي فرض العقوبات الجماعية والفردية وفي حالات كثيرة يتهاون المشرفون الإداريون مع بعض الجرائم في معاملة مرتكبيها . ففي جريمة سرقة المواشي والإبل التي تحدث في المجتمعات القبلية نجد أن القانون الذي ينظم سبل منح الضمانة والذي بموجبه ترك السجين المحكوم عليه دون حراسة خارج السجن ويتحرك وحده دون حراسة ثم يعود إلى السجن في مواعيد محددة ، بل وقد يأخذ إجازة من السجن وفق ضوابط معينة يترك

فيها السجن ويسافر إلى حيث أهله وعشيرته دون حراسة ويعود بعد انقضاء مدة الاجازة إلى السجن مرة أخرى ونظام الضمانة إما أن يكون فردياً بأن يقوم بضمان السجين شخص معروف لدى السلطة سواء عرف بوظيفة حكومية أو ملك عقاري أو مكان استقرار واضح ، أو تكون الضمانة جماعية بأن يقوم خمسة من السجناء بضمان بعضهم البعض بحيث لا يخل أحدهم بالضمان وإلاّ فقد الخمسة ضمانتهم في الوقت نفسه

وعندما يحدد القانون أنواع الجرائم التي يستحق مرتكبوها السجناء الضمان يستثنى جريمة السرقة من مستحقي الضمان ويستثني من هذا الاستثناء جرائم سرقة المواشي والإبل أي أن كل فئات مرتكبي جرائم السرقات لا يستحقون الضمان ما عدا مرتكبي جرائم سرقات المواشي والإبل ، ذلك أن تقاليد القبائل التي تمجد السرقات للمواشي والإبل ترى الهروب من السجن والإخلال بأي التزام يقطعه الرجل من أكبر الكبائر التي تنقص من قدر الرجال

وهكذا نلحظ وجود أفعال جرمية يدعمها العرف الاجتماعي بينما نرى للحكم القضائي رأياً آخر فالقتل وتسبيب الأذى والتعدي وحيازة السلاح واستعماله وكل ما يحدث من عنف في سبيل سرقة المواشي التابعة لقبيلة أخرى يعد في نظر المجتمع السوداني بما فيه القبيلة التي اغتصبت مواشيها من البطولة وليس جريمة بل يتحتم على المغلوب أن يثأر ويستعيد ما سرق منه وألاّ يلجأ للشكوى والسلطات في حين أن كل أنواع السرقات الأخرى يعد فعلاً شائناً . إن الوصمة الاجتماعية المصاحبة لأنواع أخرى من الجرائم كالسرقات بقصد غير اجتماعي مثل الجرائم الجنسية والاختلاسات هي غير الجرائم التي تتعلق بالتراث القبلي حيث

يوصف الفاعل بالبطل ، حتى لو كان الفعل مخالفاً للقانون ، ويؤدي إلى السجن والعقاب

خامساً : صعوبات وتحديات منهجية:

تواجه الباحث في تنميط الفعل الاجتماعي صعوبات وتحديات عديدة ، يرتبط بعضها باعتماد مداخل منهجية وحيدة الجانب باستخدام مقولات نظرية تحشر معطيات الواقع الاجتماعي في قوالب نظرية جامدة لا تستوعب بشكل متكامل الأبعاد الزمانية والمكانية والحركية لخصائص الظواهر الاجتماعية

ويرتبط الجانب الآخر من الصعوبات باعتماد وسائل قياس غير مناسبة لتحديد أبعاد الظواهر الاجتماعية ومن ثم تنميطها بشكل محدد والتنميط مسألة مهمة في العلوم الاجتماعية مرتبط بجوهر العلاقة بين الفكر والواقع أي بمشكلة القياس لما هو كائن وموجود في الواقع وما هو موجود ومتصور في ذهن الباحث ، وبينهما عادة فجوة كبيرة وتحقيقاً للهدف الذي يتمثل في الربط ما بين النظرية والواقع ، يتجه البحث نحو تحليل الأرقام الإحصائية للحالات الجرمية في إطار معناها الاجتماعي وصولاً إلى تنميط الفعل الاجتماعي بردم الهوة بين الفكر النظري المتمثل بالقانون وبين الواقع الاجتماعي المتحرك الذي قد يتجاوز ما هو موجود ومكتوب في القانون

١ ـ المعايير الذاتية في الحضارة:

تتمثل الصعوبة المنهجية بالرجوع إلى المعايير الحضارية إلى الاعتقاد بأن هناك حضارة عليا وأخرى دنيا وأن هناك قيماً أفضل من قيم أخرى

ويضاف إلى تلك الصعوبات المنهجية والقيمية صعوبة أخرى تتمثل بأن معظم الجوانب الحضارية هي جوانب ذاتية لا تخضع للقياس فالحضارة بما تشمله من رموز وقيم تلتصق بالبنيان الاجتماعي . فهي من نتاجه كما تؤثر هي في بنيانه

وقد نجم عن تلك الصعوبات المنهجية إرباكات في تقدم الدراسات الاجتماعية التنميطية بوجه عام والدراسات المتعلقة بتنميط السلوك الاجتماعي بوجه خاص وانتهى بعض الباحثين إلى القول باستحالة تنميط الظواهر الاجتماعية على أساس القيم الحضارية غير أن معالجة وتذليل الصعوبات المنهجية لا تتم بالهروب أو العزوف عنها ، وإنما بالبحث والتشخيص ومعرفة العوامل التي أدت إليها ، ومن ثم محاولة تذليلها خطوة خطوة فالمسيرة الطويلة تبدأ بالخطوة الأولى ولكن بالاتجاه الصحيح

٢ ـ مؤشرات القياس ووحدات المقارنة:

تعد وحدة القياس منطلقاً أساسياً في البحوث العلمية نظراً لما تقدمه من فوائد في القياس والتحليل والاستنتاج ، فهي الأساس الذي تتم بموجبه المقارنة بين شيئين أو حالتين فعندما نقارن بين طول قامة أحد الأشخاص وطول قامة شخص آخر ، فإن وحدة المقارنة المعتمدة في المقارنة بين الشخصين هي طول القامة ، إن المقاييس ودرجاتها في العلوم الطبيعية محددة ومعروفة وممكنة القياس كدرجة الحرارة والتمدد والطول والوزن والحجم

ويختلف الأمر في مجال العلوم الاجتماعية ، حيث يصعب تحديد نوع المقاييس ودرجاتها كما أن المقارنة تتم في حالات عديدة بين أشياء

غير مماثلة في الكيف أو النوع فلا يمكن إجراء مقارنات بين عناصر متماثلة ، وغير متجانسة في الوقت ذاته والواقع أنه ليس لكل دليل علاقة مطلقة ، وإنما علاقة محتملة وهي حقيقة تدعونا لدراسة عدد كبير من الأدلة الممكنة بمثابة دليل لشيء ما نريد قياسه فنحن نأخذ مثلاً عدد المرضى الذين تم شفاؤهم عن طريق أحد الأطباء بمثابة دليل آخر على الكفاءة في هذا المجال ، غير أننا نعرف أن الجراح الجيد حري به أن يفقد مريضاً أكثر من الاختصاصي بالجلد وأمراضه ونأخذ عدد الكتب في مكتبة عامة بمثابة دليل على المستوى الثقافي للمجتمع غير أننا نعرف أن نوعية الكتب مهمة مثل كميتها

وعند استخلاص مجموعة أدلة تواجهنا مشكلة صعبة هي اتخاذ قرار يحدد مكان التوقف ، فأية أدلة تعد جزءاً من المفهوم وأيها تعد مستقلة أو خارجة عنه؟ وإذا باشرنا بجرد أدلة تماسك أحد المجتمعات فهل تعد نسبة الجريمة جزءاً من مفهوم التكامل أم نعدها عاملاً خارجياً قد نحاول التنبؤ به؟

ويحتاج البحث الاجتماعي إلى مقاييس تحمل الطابع العمومي شكلاً ومضموناً ، أي تستطيع أن تلبي الغرض العلمي وتصلح لأكثر من مجتمع ، وتساعد الباحث الاجتماعي في ضبط وامتحان فروضه على أساسها سواء في قياسه لصفات الظواهر الاجتماعية أو لسماتها ، أو في قياسه للعلاقات الاجتماعية ، أو في قياسه للارتباطات التي يفترض وجودها ويتضمن القياس وحدات رقمية كمية يعتمد عليها في قياس الظواهر الاجتماعية وتستوجب المقارنة تواجد عدد من المفاهيم العلمية التي

تخضع لمعايير محددة في القياس ومن المعروف أن المقارنة تتم بالرجوع إلى تلك الوحدات المعيارية لتقرير اتجاه ومنحى التبدلات التي طرأت على الظاهرة المراد دراستها فتتبع زيادة وزن الشخص أو طوله يستوجب وجود وحدات معيارية للقياس في الأطوال والأوزان لتقرر حالة الشيء الراهنة بالرجوع إلى ماضيه وتوقع منحى تطوره ويفترض في وحدات القياس التي تتم المقارنة على أساسها ثبات نسبي يتعدى إطار الزمان والمكان وإذا تم إنجاز ذلك في نطاق العلوم التطبيقية فإن وحدات المقارنة في العلوم الاجتماعية تحمل مضموناً يتغير بتغير المراحل التاريخية ، إذ ان تصورنا الراهن عن مسألة ما ، قد يعكس أو لا يعكس بالضرورة الصورة الواقعية لها في قرون سابقة وكذلك الحال فيما يتعلق بالمقارنة في المجتمع الواحد عبر المراحل التاريخية وعبر المجتمعات في المرحلة الواحدة أو مراحل تاريخية متباينة

ويصادف الباحث في نطاق الدراسات الاجتماعية صعوبات جمة عند مقارنة مستوى المعيشة في أقطار متباينة ليصل إلى مقياس موحد يعتمد في تصنيف الدول بين متخلفة ونامية ومتقدمة . فمستوى المعيشة يرتبط كمفهوم علمي بوحدات متباينة في التعبير وفي القياس بأن واحد فقياس مستوى المعيشة واعتماد حد معين للفقر يتعارف عليه بأنه «خط الفقر» يرتبط بتلبية الحاجات الأساسية في مجتمع ما وتلك الحاجات متباينة متبدلة ، وكذلك عند تحديدنا لمعنى الاستقرار وطبيعته ومظاهره والعوامل التي تؤدي إلى استقرار قوة العمل أو حركتها لا بد من تعيين معايير للاستقرار تقاس على أساسها الحالات الاجتماعية

وتتشكل أبعاد المعضلة في إطار المقارنة على النحو التالي باحث

يطمح إلى أن يرقى بالمفهوم العلمي ليتجاوز أبعاد الزمان والمكان ، وواقع اجتماعي متغير متبدل يطرح مفاهيم علمية ذات ثبات نسبي تعبر عن روح العصر وبنيته الاجتماعية والمواءمة بين ذلك الطموح وهذا الواقع تبقى هدف الإنسان الباحث ليربط بين المفهوم العلمي وإطاره الزماني والمكاني وقد حققت الإنسانية قفزات نوعية في مجال بعض ميادين المعرفة فأضحت مفاهيم الطب لغة عالمية ، وكذلك الرياضيات والفيزياء والكيمياء أما في مجال القيم والثقافة فإن مفاهيمها العالمية تخضع لمعايير ذاتية وموضوعية وتاريخية ويمكن لنا أن نطرح اجتهاداً في حل تلك المعضلة لنحقق المواءمة بين طموح العالم في نقل المفهوم بأبعاده الزمانية والمكانية إلى مستوى من التجريد يستوعب خصائص الزمان والمكان ويتمثل هذا الاجتهاد بدراسة المفاهيم في إطارها التاريخي بما يحقق الانسجام والتوافق المنطقي والوظيفي في إطار مرحلة ما ، ومقارنة ذلك المفهوم في إطار تفاعله ضمن منظومته الخاصة والعامة مع حالة أخرى وجدت عليها الظاهرة

٣ ـ القواعد المنهجية في جمع البيانات وتحليلها:

لقد وعى الإنسان منذ القدم أهمية البيانات الاجتماعية بوصفها أحد المصادر الرئيسة لاتخاذ القرارات وقد بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر اتجاهات تدعو إلى اعتماد تحقيقات اجتماعية مستمدة من الواقع حسب أصول منهجية سليمة . وشهد مطلع القرن العشرين تطوراً بارزاً في نطاق جمع البيانات وتبويبها وتحليلها معتمداً على التطور المستمر في تقنيات البحث العلمي ، حتى أضحى التطور في وسائل جمع البيانات وتحليلها سمة رئيسة من سمات تقدم البحوث الاجتماعية

وكان لعملية جمع البيانات أهمية كبرى في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلاّ أن ارتباطها بالنظرية الاجتماعية هو الشيء الأكثر دلالة ، حيث تشكل البيانات والوقائع الاجتماعية المعين الرئيس لها فإن لم يتم جمع تلك البيانات وتبويبها وفق منهج علمي محدد فإن النظرية الاجتماعية المبنية على تلك البيانات سوف لا تتسق وحقيقة الظواهر الاجتماعية المدروسة

إن الحلقات التي تربط بين النظرية المجردة والواقع الاجتماعي حلقات مترابطة فيما بينها ترابطاً منطقياً ووظيفياً ، لذلك فإن أي خلل يصيب إحداها سيؤدي إلى ابتعاد المعرفة العلمية المشكلة للنظرية الاجتماعية عن حقيقة الظواهر الاجتماعية نفسها أي إننا عندما نكوّن معرفة ما استناداً إلى بيانات مغلوطة لا تعكس جوهر الظواهر الاجتماعية فسوف تتشكل لدينا أسس لنظريات اجتماعية هشة تتبدل بتبدل الوسائل العلمية والتقنية لجمع البيانات

ويعد تحديد المفاهيم والمصطلحات مسألة جوهرية في كل الأبحاث العلمية ، وتزداد أهميتها في الأبحاث العلمية الاجتماعية وخاصة التي تتجاوز الحدود إلى أكثر من مجتمع ، نظراً لاختلاف الثقافات بين مجتمع وآخر وهذا يعكس مدلول الكلمة ، والتفاعل بين الأفراد من مجتمع إلى مجتمع آخر ، كما يعكس اختلاف التعابير المستخدمة في ذلك هذا الاختلاف إذا ما أخذ في الحسبان فإنه يشكل خطورة كبيرة في البحث العلمي الاجتماعي الذي يستخدم طريقة المقارنة ، فالمفهوم والمصطلح يجب أن يكون واضحاً ومتعارفاً عليه في مجتمعات البحث وذا مدلول واحد ، وهذا الاختلاف بين ثقافات المجتمع جعل الباحثين في العلوم

الاجتماعية يبحثون في المجتمعات المتشابهة ، أي تلك المجتمعات المختلفة بمستوى أعلى من العمومية

إن من أهم النقاط الرئيسة في البحث الاجتماعي المعتمد على طريقة المقارنة هي تحديد كل من المتغيرات المتشابهة المختلفة في كل مجتمع من المجتمعات قيد الدراسة على حدة وفي كل مجتمع نجد ظواهر اجتماعية تتسم بطابع العمومية أو الشمولية حيث تشارك المجتمعات الأخرى بها إضافة إلى وجود بعض السمات الخاصة بهذا المجتمع ، دون غيره من المجتمعات ، علماً بأن هناك شكليات متعددة في الزواج تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأكد أهمية التمييز بين البيانات الجاهزة والبيانات التي يقوم الباحث بجمعها في اعتماد تعاريف اجرائية مختلفة ، مما يؤدي إلى اختلاف في نوع البيانات وحجمها وطريقة تصنيفها فللبيانات الجاهزة والمجموعة سابقة ميزاتها وأهميتها ، إلاّ أن اعتماد أي نوع منها دون سواه يتوقف على مسائل عديدة منها الافتراضات التي تسير البحث ، والامكانات المادية المتوافرة للباحث ومدى صدق وجودة البيانات الجاهزة الخ

إن التمييز بين أنواع البيانات مهم بالمستويين العملي والنظري ، وذلك لارتباطه بالأسس النظرية التي سوف تستخلص من البيانات والوقائع الاجتماعية فإذا اعتمد الباحث بيانات ووقائع اجتماعية مجموعة من باحثين آخرين ، فعليه أن يتحقق أولا من مواءمة التعاريف الإجرائية التي يستخدمها مع تلك التعاريف التي جمعت البيانات على أسسها ، وأن يستوثق ثانياً من طرق ووسائل الجمع التي اتبعت في الحصول على الوقائع الاجتماعية ، كما أن عليه ثالثاً أن يكون حذراً في تضمينه البيانات والوقائع المجموعة معاني قد لا تحتملها

وأخيراً عليه عند تحليله لتلك البيانات ، ووضعها في سياق بحثه ألاّ يشوه معناها بقصد الاتجاه نحو تحقيق افتراضه إن البيانات الاحصائية بأنواعها المتعددة ، عجينة تتشكل بيد الباحث وعليه أن يكس حذراً في تشكيل القوالب النظرية لتلك الوقائع ، ويقابل بينها وبين أحكام العقل وبعض المدلولات النظرية والشواهد العلمية ليتأكد من أن القوالب التي صنعها ليست بمعزل عن الواقع الاجتماعي الحي الذي تفرزه عادة لمسات من التعليل الاجتماعي يصعب على الباحث وضعها بقالب إحصائي ورقمي في كثير من الأحيان

وترتكز البحوث الجادة في تعليلها على أكثر من نوع البيانات ، وتستمد وقائعها الاجتماعية من أكثر من مصدر ، والتمييز هنا بين المصدر والنوع هو تمييز تحليلي يختلط في الواقع . فالمصدر يعطي نوعاً من البيانات تتحدد بطريقة ذلك المصدر ، فإذا كان مصدر البيانات هو التعداد العام فإنه يعطي بيانات تتحدد بالقوالب التي تفرغ تلك البيانات حسبها ، وإذا كان المصدر السجلات الرسمية فإنها تعطي بيانات تتسق والتصانيف التي تعتمد من قبل تلك الدوائر ومجمل القول إن الارتباط بين مصادر البيانات وبين أنواعها هو ارتباط وثيق ، فالمصدر يهيء أنواعاً من البيانات تتماشى مع الأهداف الرئيسة والإمكانات المادية للمشرفين على تلك المصادر

وتنبثق القوانين الاجتماعية من خلال الأسس الموضوعية التي يرسمها العلم ، ويعد المنهج الواضح والطريقة السليمة والأدوات التقنية من أهم الأسس الموضوعية لتشكيل القوانين الاجتماعية كما وتحدد صفات الباحث الاجتماعي الأسس الذاتية ، ويتطور البحث العلمي من خلال التفاعل المستمر بين تلك الأسس وتتعدد طرق ووسائل جمع

البيانات بتعدد مواضيع الدراسة والهدف المرجو منها وبتوفير الامكانات المادية والفنية المتاحة أمام الباحث وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في البحث الميداني لارتباطها بنوعية النتائج التي سيتوصل إليها الباحث في نهاية بحثه ،لذلك ينبغي على الباحث توخي الدقة في اختيار الوسيلة المناسبة لموضوع بحثه ، والقيام بجمع البيانات وفق منهج علمي بغية الحصول على معلومات محددة ودقيقة وبالتالي إلى نتائج صحيحة وسليمة يصار إلى وضعها ضمن مقترحات وحلول علمية تتوافق وحاجات المجتمع ومستوى تطوره

إن تطور العلوم الاجتماعية يحتاج إلى مزيد من الطرق المنظمة لجميع العمليات والبيانات التي يجب أن تكون بمستوى عال من الدقة فالملاحظ والمسجل للسلوك البشري ، بالاضافة إلى أنه يجب أن يكون متصفاً بصفات شخصية معينة ، فهو محتاج إلى استخدام وسائل فنية في الملاحظة والتسجيل ، وإلى وحدات للقياس لتقييم الاستجابات والتعبير عنها بصورة مميزة ودقيقة هذه الأمور التي إن وجدت فهي لا تزال تخطو خطواتها الأولى وتعاني نقصاً ملحوظاً في أجهزتها الفنية ونتائج البحث الاجتماعي لا يمكن أن تكون بدرجة عالية من الثبات والصدق بدون توفر هذه الأجهزة والأدوات الفنية

سادساً: خلاصة ونتيجة:

من خلال هذا العرض لإشكالية تنميط الظواهر والأفعال الاجتماعية ، نجد أن تنميط الظواهر يتم باتجاه واحد فقط عن طريق جمع شتات الواقع الاجتماعي وضمها في بوتقة واحدة ، وحشر معطيات الواقع بالاستناد إلى مقولة نظرية معينة ، في نمط معين ، كما يتم تحديد خصائص الأنماط بشكل كيفي إن هذا النهج في تنميط الظواهر الاجتماعية لا يستوعب دائماً وبشكل متكامل الأبعاد الزمانية والمكانية والحركية لخصائص الظاهرات الاجتماعية وهي أمور حاسمة في مجال التنميط

ففي حين نمط ماركس تاريخ البشرية بخمس مراحل أساسية هي المشاعية ، والعبودية ، والإقطاعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية ، نجد عند اسبنسر أنماطاً أخرى هي : المجتمعات العسكرية القديمة المعتمدة على مبدأ القوة ومجتمعات صناعية حديثة تضامنية ، متعاونة بينما صنف كونت المجتمعات بأنماط أخرى تمثلت بمجتمعات بدائية وحضارية قديمة وأخرى حديثة ، أما عند دوركايم فنجد أيضاً تنميطاً آخر لتاريخ البشرية يتمثل بانتقال المجتمعات من النمط البدائي البسيط إلى الأنماط المعقدة

وفي إطار تنميط الفعل الإجرامي وتحديد المداخل المنهجية له ، نشير إلى أن هذا التنميط يجب أن يتم بالرجوع إلى مجمل هذه المداخل المنهجية وألاّ يتم الاعتماد على مدخل منهجي دون آخر . فالسلوك الجرمي المرتبط بالسرقة مثلاً يختلف باختلاف الحضارات أو البنى الاجتماعية وبالتالي قد تتناسب التشريعات القانونية أو لا تتناسب مع الاختلافات الحضارية والبنيوية فسرقة الماشية التي يقوم بها الزوج يوم الزفاف في

مجتمع محلي بالسودان مثلاً لا تعد بحسب البنى الحضارية فعلاً جرمياً وإن كانت كذلك حسب المعايير القانونية ، وسرقة الجائع لرغيف الخبز قد لا يعاقب عليها المجتمع وقد لا يعدها سرقة ، وإن كان القانون يعتبر السلوك سرقة وقد يعاقب عليه

وهكذا نجد أن الاقتصار على مدخل منهجي دون المداخل الأخرى يوقع الباحث في إرباكات منهجية عند تنميطه للسلوك الجرمي

وفي مجال تحديد المؤشرات القياسية للأنماط الاجتماعية نخلص إلى أن تحديد المؤشرات القياسية للنمط الاجتماعي ضرورة منهجية من أجل تحديد وحدات القياس ووسائله ، فعملية تحديد طبيعة الشيء المراد قياسه تسهم في التحديد الدقيق لإيجاد وحدة قياسية تناسب هذه الطبيعة ، وبهذا لا يتم قياس نمط اجتماعي معين بوسائل قياسية لا ترتبط بطبيعته وهنا تبرز أهمية التعاريف الإجرائية في عملية نسج وسائل القياس للأنماط الجرمية ، وذلك من حيث إن التعريف الإجرائي لا يعطي البعد المعرفي للنمط فحسب وإنما يعطيه أيضاً البعدين المكاني والزماني

وعند نسج وحدات القياس ووسائله يجب الانتباه إلى ما يلي

١ ـ أن تكون وحدات القياس قابلة للاستخدام ليس في إطار المجتمع الواحد ، بل في عدة مجتمعات

٢ أن تكون وحدات القياس قابلة للاستخدام ليس خلال فترة زمنية محددة ، بل خلال فترات زمنية متباينة بمعنى آخر ، فإن نسج وحدات القياس يجب أن يتم عبر مفاهيم الزمان والمكان والحركة من

جهة ومن جهة أخرى فإن وحدات القياس تنسج من خلال طبيعة النمط الاجتماعي ذاته وخصائصه الذاتية والموضوعية

إن هذه المنهجية التي نقترحها توفر لنا إمكانية الإحاطة بجميع أبعاد النمط المدروس وخصائصه المميزة ، ومن خلال ذلك نتمكن من استخلاص المرتكزات الأساسية التي بواسطتها سيتم تحديد العناصر الأساسية لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي

الفصل الرابع

الاستراتيجية المنهجية في تنميط الأفعال الجرمية

أولاً الإطار التحليلي

ثانياً استراتيجية تنميط الفعل الجرمي ومؤسسات الضبط الاجتماعي

ثالثاً المنهجية الفنية في تنميط الفعل الجرمي

رابعاً التخطيط في القطاع الأمني ومؤشرات القياس

الفصل الرابع

الاستراتيجية المنهجية في تنميط الأفعال الجرمية

يتفق علماء الاجتماع والنفس والتربية والقانون والسياسة على أن الجريمة سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية . وإذا كان هذا الاتفاق يشكل القاعدة المشتركة بينهم ، إلاّ أنهم يختلفون في تحديد أسس أنماط الجريمة وتفسير العوامل المؤدية إليها ، وقد نجم عن هذا الاختلاف بروز نظريات عديدة انطلقت من افتراضات تدعي أنها الأكمل في تفسير الفعل الاجرامي بصورة شاملة ومن هذه النظريات ما ارتبط بالبيئة ومنها بالوراثة ومنها ما ارتبط بالعوامل النفسية أو الاجتماعية أو البيولوجية الخ

وقد تقدم البحث في الجريمة مع ازدياد النشاط الاجرامي في المجتمعات الانسانية ونجم عنه محاولات عديدة في فهم الفعل الجرمي واتجاهات متباينة في ربط الفعل بالإصلاح وقد تميزت كتابات النصف الثاني من القرن العشرين بالاتجاه نحو عدّ الفعل الاجرامي حصيلة جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، فكانت العودة مجدداً إلى النهج التكاملي في فهم العامل الاجرامي ، بعدما قطع البحث في التنميط شوطاً بعيداً في التصنيف والتبويب والعزل بين المتغيرات

وقد نجم عن التحليل التكاملي في إطار التنميط والتركيب (إدراك أوسع لأبعاد الجريمة) إشكالات منهجية متعددة كان من أبرزها أن انطلق كثير من العلماء لفهم الجريمة في المجتمع استناداً إلى مقولات نظرية

جاهزة ، وجمعت وصنفت البيانات استناداً إلى تلك الأطر ، فغابت في إطار التنميط الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الجريمة فكأن البحوث هنا مخابر فنية محددة باتجاهات نظرية مسبقة وفي إطار معالجة الفعل بالرجوع إلى جملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تلاشت الفواصل بين مسئولية الفرد والمجتمع تحت شعار الإصلاح الاجتماعي

وينطلق الفصل من مدخل منهجي تكاملي ينمط الفعل الجرمي بحسب معايير إدارية وقانونية ترتبط بالنظم الحضارية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتم امتحان مصداقية تلك المفاهيم في الواقع الاجتماعي وإذا كانت السلاسل الزمنية توضح المعالم الرئيسة في تطور الأنماط فإن الفهم الاجتماعي يستوجب الربط بين تلك السلاسل واتجاهات التغير الاجتماعي سواء في التعليم أم في العمل أو الأسرة أو الحراك الاجتماعي

وفعل الجريمة ، كأي فعل اجتماعي ، لا يفهم إلاّ في ظل التحولات المجتمعية ، فانخفاض نسبة جريمة معينة قد يفهم على أنه تطور إيجابي في منحى الضبط الاجتماعي ، إلاّ أنه قد يكون مؤشراً سلبياً في مجال آخر ، وهو انخفاض نسبة الإسهام في قوة العمل ، وفي المقابل فإن ازدياد النشاط الاجتماعي وتصاعد المساهمة في قوة العمل ، وهي مسائل مجتمعية إيجابية ، قد تفرز في بعض الحالات أنماطاً جرمية جديدة والتمثيل واضح أيضاً في مجالات مجتمعية أخرى ، فانخفاض نسبة الإسهام في قوة العمل لدى فئات الشباب ، قد يعود إلى تزايد نسبتهم في التعليم وهي مسألة إيجابية في تنمية الموارد البشرية ، لكنها سلبية في ميزان قوة العمل

أولاً الإطار التحليلي:

الأصل في الجنوح ، أو الجناح ، وكذا في الانحراف ، هو الابتعاد عن الطريق الصحيح ، ومنه الخروج عن الحالة السوية ، وهو ممارسة لسلوك يعد انتهاكاً لقيم المجتمع وتقاليده ، ويحظره العرف ، ويحرمه القانون ، ويستوجب عقوبة خاصة والانحراف ظاهرة لها جذورها وأبعادها في عمق المجتمع ونظمه الاجتماعية وتختلف صور وأساليب نسبة تواتر الانحراف باختلاف المجتمعات وتباين نظمها الاجتماعية وأحوال الأفراد المعيشية

وقد درجت الدراسات الاجتماعية في تحديد العوامل المؤدية لانحرف الأفراد على تبني نماذج نظرية لا ترتبط كثيراً بواقع المجتمع العربي ، فرأى البعض أن توزع نسب الانحراف مرتبط بمناطق مناخية وجغرافية وسكنية معينة ، إذ ترتفع تلك النسبة في مناطق معينة ، وتنخفض في أخرى غير أن هذا الارتباط الظاهري لم يثبت أمام محك الواقع الاجتماعي ، وظهر لدينا في نطاق الدراسات الاجتماعية ما يسمى بالخطأ الإيكولوجي في تفسير ظاهرة الانحراف

إن تسجيل حالات من الجناح في مناطق معينة دون سواها قد لا يعكس بالضرورة الحالات الحقيقية للخارجين عن نطاق المعايير الاجتماعية ، فالعلاقة بين المناطق السكنية والجغرافية وبين نسبة تواتر الفعل الجرمي علاقة ظاهرية غير حقيقية ، وهي ليست العوامل الحقيقية المؤدية إلى الانحراف ، وإنما تشكل سماتها الاجتماعية والاقتصادية للشروط الموضوعية لتولد الفعل المنحرف

إن الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف تكمن في التأثيرات الاجتماعية في نمو السلوك بشكل خاطئ ، مما يؤدي إلى خلل في التنشئة الاجتماعية ، ويقود بالتالي إلى اضطراب في السلوك

وهكذا تكمن عوامل الانحراف في الظروف الاجتماعية ، إن أي تعليل لها لا بد أن يتم بالرجوع إلى تلك الظروف الاجتماعية المؤدية إليها ، وبلغة البحث العلمي ، فإن عالم الاجتماع ينظر إلى الظروف الاجتماعية على أنها عوامل متغيرة والجريمة عامل تابع للظروف الاجتماعية فكما أن مساحة المستطيل تابعة إلى طوله وعرضه فإن عوامل الجريمة وأساليبها ونسبة تواترها تابعة إلى الظروف الاجتماعية المؤدية إليها وهي تتحدد بتحددها

ويكون الانحراف عادة نتيجة تفاعل بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد ، فالظروف الخاصة التي يعيش فيها الفرد اجتماعياً ومادياً ونفسياً وجسدياً تكاد تكون المسئولة الحقيقية عن الدوافع التي دفعت به إلى الانحراف ، فأي خلل يطرأ على إحدى هذه الوظائف يكون له صدى داخلي في نفس الفرد ، تذكي فيه الباعث المباشر للتردي في هاوية الانحراف ولا تستقيم العلاقات السببية في فهم ظاهرة الانحراف في الوطن العربي ، فعلى الرغم من تحديد أهمية عامل دون آخر في فهم الانحراف إلاّ أن النظرة المجملة للظاهرة تستوجب فهم علاقة الترابط ضمن إطار تفاعل المتغيرات المؤدية إلى حدوث الانحراف ضمن شروط معينة

ويستوجب تحديد العوامل فهم التشابك والتفاعل ضمن إطار التغير

حيث يفرز التغير الاجتماعي السريع معطيات عديدة من ضمنها عدم قدرة الفرد على التكيف مع الحالة الجديدة وتخلف بعض القطاعات الاجتماعية عن السير بشكل متوازن مع القطاعات الأخرى ويؤدي ذلك التخلف إلى خلل وتفكك اجتماعي تنعكس آثاره على سلوك الفرد والمعايير التي نحتكم إليها في تنميط أفعاله

وينطلق البحث في دراسة تشابك العوامل المؤدية إلى الانحراف من منظور التفاعل والجدل ، والحركة ، ففهم ظاهرة الانحراف ، بوصفها تتعدى الفعل المنحرف الواحد إلى سبر النماذج الاجتماعية ، يستوجب دراسة تفاعل تلك العوامل في إطار حركي يستوعب التغيرات المهمة التي تحدث في الوطن العربي

ويتطلب البحث العلمي للسلوك الجرمي في حالات عديدة افتراضاً لمسألة في حالة الثبات في مرحلة زمنية معينة إذ أن الثبات والتغير مواقف منهجية تخدم أهدافاً متباينة فإذا كان التغير يعطي للظاهرة حركيتها وحيويتها ، فإن الثبات كحالة افتراضية يسمح بالتمحيص والتحليل الدقيق لمكونات السلوك الجرمي أو لنمط جرمي محدد

وعليه فإن تحديد الاستراتيجية المنهجية لتنميط الفعل الجرمي ، لا يستوجب افتراض حالة الثبات (أي تنميط الجوانب الثابتة في السلوك الجرمي فقط) أو افتراض حالة الحركة (أي تنميط الجوانب الحركية في السلوك الجرمي فقط) بل يستوجب تنميط السلوك الجرمي بأبعاده الثابتة والحركية مضافاً إليهما الأبعاد المكانية

فتنميط الأفعال الجرمية في مجتمع ما مثلاً لفترة زمنية محددة

وبالاستناد إلى محددات ومؤشرات ثابتة أو مطلقة يظل محصوراً ضمن إطار ذلك المجتمع وضمن إطار ذلك الزمان المحدد ، أي أن تطبيق ذلك على مجتمع آخر قد يؤدي إلى نتائج مضللة

وبهذا يمكن القول إنه على الرغم من أن التنميط يستوجب الاستناد إلى عناصر ثابتة مطلقة إلاّ أن طبيعة الظواهر الاجتماعية (ومنها الأفعال الجرمية أو السلوك الاجرامي) تتسم بالتغير والتبدل والتحول سواء من مجتمع لآخر (عنصر المكان) أو مرحلة تاريخية لأخرى ضمن المجتمع الواحد (عنصر الزمان) لذا كان لا بد لعناصر الثبات من أن تدرس في إطار الحركة والتبدل والتغير

ثانياً : استراتيجية تنميط الفعل الجرمي ومؤسسات الضبط الاجتماعي استناداً إلى المعايير القانونية والاجتماعية والبنيوية:

تبرز أهمية المعايير القانونية بشكل خاص في تحديد أبعاد أنماط الأفعال الاجتماعية غير السوية ، حيث الجريمة بالتعريف هي كل فعل أو سلوك أو امتناع عن فعل أو سلوك ، صادر عن شخص مسئول يحرمه القانون ويعاقب عليه وهكذا ، فكل ما يعده القانون جريمة هو سلوك منحرف وما لم يرد فيه نص قانوني يحرمه فهو سلوك سوي فالقانون هنا هو المحدد الأساس والجوهري لاعتبار طبيعة السلوك الاجتماعي

وتطرح المعايير القانونية في تحديد أنماط السلوك الاجتماعي معضلة في تنميط السلوك الجرمي استناداً إلى النص القانوني فحسب ، حيث من الممكن أن يعاقب القانون على سلوك هو حسب النص المكتوب سلوك منحرف ، ولكنه من وجهة نظر القيم الحضارية والمجتمعية يعد أمراً سوياً

لذا تبرز ضرورة الرجوع إلى معايير المجتمع الحضارية والبنيوية لتحديد أنماط الجريمة بالإضافة إلى المعايير القانونية ، وهكذا نجد ضرورة الأخذ بتكامل المداخل المنهجية في تحديد أبعاد النمط الجرمي

وفي مجال تنميط الظواهر الاجتماعية المعتلة فيصنف السلوك الجرمي حسب درجة الخطورة للفعل ، ويتدرج من المخالفة إلى الجنحة ، إلى الجناية فالمخالفة هي أبسط أنواع الانحراف التي يعاقب عليها القانون والجناية هي أشد الجرائم خطورة وواضح أن المؤشر القانوني الأساس الذي يستدل به على مدى خطورة السلوك الجرمي هو مقدار العقوبة وشدتها ، فتتدرج عقوبة السلوك الجرمي الجنائي من الأشغال الشاقة المؤقتة وحتى الإعدام أما الجنحة فتقسم إلى نوعين : فهي إما جنحة عادية أو جنحة سياسية والجنحة العادية تتمثل عقوبتها بالحبس مع التشغيل والغرامة ، أما الجنحة السياسية فإن عقوبتها هي الحبس البسيط والإقامة الجبرية مع الغرامة والمستوى الأخير من أنماط السلوك الجرمي حسب الخطورة هو المخالفة والتي تكون عقوبتها إما الحبس البسيط والقصير الأمد أو الغرامة المالية

كما يمكن أن يتم تنميط الفعل حسب أساس الركن المادي والمعنوي فالسلوك الجرمي هنا سلوك جرمي إيجابي ، كالقيام بالفعل الجرمي ، أو سلوك جرمي سلبي ، أي عدم القيام بسلوك سوي . والسلوك الجرمي هو إما سلوك تم بشكل آني وانتهى كالقتل مثلاً أو سلوك جرمي مستمر كحيازة سلاح غير مرخص مثلاً والسلوك الجرمي يصنف أيضاً من حيث كونه سلوكاً متعاقباً أم أنه تم لمرة واحدة ، وينصف أيضاً من حيث كونه سلوكاً بسيطاً أو سلوكاً اعتيادياً كما تصنف الأفعال من حيث كونها أفعالاً مادية أو شكلية

١ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب درجة الخطورة:

أ ـ الجنايـــات:

هي أشد الجرائم خطورة ، ويعاقب عليها القانون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن (المادة ١٠) ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة وبالسجن عن ثلاث سنوات ، ولا تزيد عن خمس عشرة سنة (المادة ٤٤)

ب ـ الجنـــح:

تلي جرائم الجنايات في الأهمية ، ويعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، والغرامة ، أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة٥)

جـ ـ المخالفـات:

هي أبسط الجرائم وأقلها جسامة ، ويعاقب عليها القانون بالحبس مدة تتراوح بين يوم واحد وعشرة أيام ، وبغرامة لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد عن عشر ليرات (المادة ٤١)[١]

٢ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب درجة الطبيعة:

أ ـ الجرائم السياسية:

هي الجرائم التي ترتكب بدافع سياسي ويعتدي فيها على النظا

(١) عبود، السراج. علم الاجرام وعلم العقاب : دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرمي. ط ٣، جامعة الكويت، ١٩٨٥م ، ص ص ٣٨ـ ٤٠

السياسي للدولة ، كالجرائم الواقعة على الدستور ، وعلى سلطة سياسية ، وجرائم المظاهرات السياسية والصحافة والنشر الموجهة ضد النظام السياسي [١] أو جريمة يرتكبها شخص ضد الدولة بباعث سياسي أو لهدف سياسي ومن شأنها تعريض أمن الدولة الداخلي أو الخارجي للخطر

ب ـ الجرائم العسكرية:

هي كل سلوك فيه اعتداء على المصلحة العسكرية ، وهي على أنواع : جرائم عسكرية صرفة يرتكبها فاعلوها مخالفين واجباتهم العسكرية ، كالفرار العسكري ، وجرائم عسكرية مختلطة تقع على عسكري أو أعباء عسكرية[٢]

جـ ـ ا لجرائم الاقتصادية:

هي كل فعل مس شأنه إلحاق الضرر بالأموال العامة وبعمليات الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك للسلع والخدمات ، وتعاقب عليه القوانين التي تهدف إلى حماية الأموال العامة والاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية [٣]

د ـ الجرائم الاجتماعية (العادية) :

هي الجرائم التي ترتكب بدافع أناني يحركه الحقد أو الطمع أو الجشع أو الانتقام ، ويعتدى فيها على الأشخاص أو الأموال أو الأسرة أو الأخلاق .[٤]

(١) عبدالوهاب ، حومد . الاجرام السياسي . بيروت : دار المعارف ، ١٩٦٣م ، ص ١٩٦
(٢) محمد ، فاضل . قانون العقوبات القسم العام . أملية جامعية ، ١٩٦٨م ، ص ٦٨
(٣) عبود السراج . شرح قانون العقوبات الاقتصادية . دمشق : مطبعة خالد بن الوليد ، ١٩٨٢م ، ص ١٤
(٤) محمد ، فاضل . مرجع سابق ، ص ٢٩

٣ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب الخصائص الاجتماعية للفاعل:

الجاني أو الفاعل هو الشخص الذي يقترف الجريمة ، وهذا الشخص هو الانسان ، والقانون من حيث المبدأ لا يميز بين الأشخاص ولا ينص على شروط معينة في الشخص ، أو يتطلب فيه صفات خاصة ليكون جانياً[١]

(١) العمر (٢) الجنس (٣) الحالة الاجتماعية (٤) الحالة التعليمية

(٥) الحالة الاقتصادية (٦) الحالة العملية (٧) الاختصاص المهني

(٨) العمل (٩) مكان الاقامة (١٠) الجنسية

٤ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب صورة الفعل.

أ ـ ماهيـة الفعـــل:

١ ـ الجرائم الايجابية : هي كل فعل يبرز إلى حيز الوجود بنشاط إيجابي يعاقب عليه القانون ، كجريمة القتل والسرقة والتزوير والاغتصاب والخيانة وحمل السلاح .[٢]

٢ ـ الجرائم السلبية : هي كل امتناع عن القيام بفعل أوجبه القانون تحت طائلة العقاب ، كامتناع القاضي عن الحكم ، أو امتناع الشاهد عن أداء الشهادة ، أو الامتناع عن تسليم الطفل إلى من له حق حضانته ، أو الامتناع عن قبول النقود السورية بالقيمة المحددة لها .[٣]

(١) عبدالوهاب ، حومد . الحقوق الجزائية العامة . ص ٣٢٢

(٢) عبود السراج . قانون العقوبات : القسم العام . ط ٥ ، مطبعة الأماني ، ١٩٩٥م ، ص ١٥٨

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٨

ب ـ تكرار الفعل:

١ ـ **الجريمة الآنية** : وتسمى بـ «الجريمة الوقتية» وهي التي تقع بمجرد ارتكاب الفعل ، وضمن مدة زمنية قصيرة محددة كالقتل الذي يقع وينتهي بإزهاق الروح ، حتى ولو لم يمت المجنى عليه إلاّ بعد فترة من الزمن ، وكالسرقة التي تقع بأخذ مال الغير دون رضاه ، وكالحريق الذي يقع بإلقاء النار على شيء قابل للاحتراق[١]

٢ ـ **الجريمة البسيطة** : هي التي تتكون من فعل واحد يعاقب عليه ، كالقتل أو السرقة أو الاحتيال ، حيث يكفي فعل واحد كالاعتداء على الحياة أو على الأموال لتكوين الجانب المادي لجريمة القتل أو السرقة[٢]

٣ ـ **جريمة الاعتياد** : هي التي تتكون من أكثر من فعل واحد ، فالفعل الواحد بذاته لا يعد جريمة ولا يعاقب عليه ، ولكن تكراره والاعتياد على ارتكابه هو الذي يكون الجريمة مثال ذلك : جريمة المراباة ، أي إذا رابى الشخص مرة واحدة فلا عقاب عليه ، ولكنه إذا عاود ورابى مرة ثانية قبل مرور ثلاث سنوات على المراباة الأولى ، يعد عندئذ مرتكباً جريمة المراباة .[٣]

٤ ـ **الجريمة المستمرة** : هي فعل جرمي يطول زمن ارتكابه ، أو يستمر حدوثه مدة من الزمن ، كإخفاء الأشياء المسروقة ، فحالة الإخفاء هنا تبدأ في وقت محدد ثم تستمر باستمرار حيازة المخفي لهذه الأشياء . ومن

---

(١) المرجع السابق. ص ٥٩

(٢) محمود ، نجيب حسني. شرح قانون العقوبات اللبناني : القسم العام. بيروت، ١٩٦٨م، ص ص ٣٢٢ ٣٢٤

(٣) المرجع السابق. ص ٣٢٥

الجرائم المستمرة حيازة سلاح ممنوع ، وحيازة مخدرات ، وحبس شخص دون وجه حق ، والامتناع عن تسليم القاصر إلى من له حق حضانته واستعمال أوراق مزورة ، وإخفاء شخص مطلوب للخدمة العسكرية وامتناع الشخص المطلوب لخدمة العلم عن تقديم نفسه للسلطة المختصة .[1]

جـ ـ الجريمـة المتعاقبـة:

هي الجريمة التي تتجدد أو تتكرر بصورة متعاقبة أو متتابعة أو متلاحقة كضرب المجنى عليه عدة مرات ، أو تكرار تعذيبه وسرقة الخادم من مال مخدومه عدة مرات متعاقبة ، أو اختلاس موظف من المال المؤتمن عليه في وظيفته على عدة دفعات متتالية ففي جميع هذه الأمثلة تتعدد أفعال الجاني إلاّ أنها تكون جريمة واحدة لوجود وحدة تجمعها وهي وحدة الحق للمعتدى عليه ، ووحدة الغرض ، ووحدة الإرادة الجرمية ، وهذه الوحدة تجعل من الأفعال المتعددة والمتعاقبة جريمة واحدة ، وإن تعددت عناصرها وفصلت بين هذه العناصر فترة أو فترات زمنية متعاقبة[2]

---

(١) عبود السراج . قانون العقوبات : القسم العام . مرجع سابق، ص ١٦٠

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٠

٥ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب شكل الفعل.

أ ـ سمـــة الفعـــل.

١ الجرائم الملموسة (المادية) : أو ما تسمى «جرائم الضرر» وهي التي تحدث بطبيعتها نتيجة لأمور مادية محسوسة وضارة ، كجرائم القتل والضرب والسرقة والاحتيال والاغتصاب [١]

٢ الجرائم الشكلية : ويعبر عنها أحياناً «جرائم الخطر» وهي الجرائم التي لا تحدث بطبيعتها أية نتيجة مادية ضارة ، كجرائم حيازة سلاح بدون ترخيص ، وحيازة المخدرات ، والنقود المزيفة وحمل وسام وارتداء ملابس أو رتب عسكرية بدون حق وهذه الجرائم ليس لنتيجتها وجود مادي تعبر عن حقيقة قانونية ، أي من اتجاه المشرع إلى تجريم الاعتداء على مصلحة جديرة بحماية القانون الجزائي[٢]

ب ـ نيـــة الفعـــل.

«النية إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون»

١ ـ الجريمة المقصودة : هي التي يرتكبها الجاني وتتوافر لديه عناصر القصد الجرمي ، أي تقوم بينه وبين فعله علاقة ذهنية ونفسية تتكون من عنصرين : العلم بأركان الجريمة وشروطها ، وإرادة هذه الأركان والشروط ففي جريمة القتل مثلاً ، تعد الجريمة مقصودة إذا كان الجاني يعلم بأنه يطلق النار على إنسان حي ، ويريد في الوقت نفسه إزهاق روحه

(١) المرجع السابق. ص ١٦٦
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٨

«تعد الجريمة مقصودة وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل أو عدم الفعل قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصولها فقبل بالمخاطرة» (المادة ١٨٨) [١]

٢ ـ **الجريمة غير المقصودة** : هي التي يرتكبها الجاني ، ولا تتوافر عنده عناصر القصد الجرمي ، ثم يخالف واجبات الحيطة والحذر ، وتقوم بينه وبين النتيجة الجرمية علاقة ذهنية ونفسية تتكون من عدم توقع هذه النتيجة ، وأن بإمكانه توقعها والحيلولة دون حدوثها

«يكون الخطأ إذا نجم الفعل الضار عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الشرائع والأنظمة» (المادة ١٨٩)[٢]

جـ ـ نـــوع الفعـــل:

١ ـ **المسكرات والمخدرات** : هي من المواد التي تنقل متعاطيها إلى غيبوبة يفقد فيها إدراكه وقدرته على توجيه إرادته ، وغالباً ما يقال عن شارب الخمر الذي يصل إلى مرحلة فقد إدراكه أنه سكران ، وعن متناول المخدرات أنه متسمم بالمخدرات[٣]

٢ ـ **القتـــل** : هي إتيان شخص على هتك أو زهق روح شخص آخر دون وجه حق[٤]

٣ ـ **السرقـة** : هي أخذ المال المنقول من شخص دون رضاه [٥]

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٨
(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٨
(٣) المرجع السابق، ص ٣١٠
(٤) محمود، نجيب حسني مرجع سابق، ص ٣٦٠
(٥) المرجع السابق، ص ٣٦٢

٤ ـ **الاغتصاب** : جريمة موضوعها علاقة جنسية ترتكب باستعمال الخداع والإكراه على امرأة من قبل رجل ليس زوجها .[١]

٦ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب صفة الفعل أو الفاعل.

أ ـ صفة الفعل.

١ ـ واحد : يكون الفاعل واحداً والجريمة واحدة

٢ ـ متكرر يكون الفاعل واحداً ، والجرائم متكررة بفترات زمنية متتالية

٣ ـ مزدوج يقوم الفاعل بنية السرقة ، يسرق ويهتك العرض في آن واحد

ب ـ الفاعـــل:

هو الجاني الذي ينفرد في تنفيذ الجريمة ، أو هو الجاني الذي يقوم وحده بجميع الأفعال المكونة لماديات الجريمة [٢]

١ فردي يقوم الفاعل بارتكاب جريمته بمفرده دون مساعدة أحد ، ويخطط وينفذ بمفرده للجريمة

٢ ثنائي يقوم الفاعل بارتكاب جريمته بمفرده ويساعده آخر ، كأن يسرق أحدهم مكاناً معيناً ويقوم من ساعده على مراقبة المكان ، أو يقوم الفاعل بارتكاب جريمة قتل ويساعده آخر بالتخطيط للجريمة دون أن يكون في موقع الجريمة ، أو يحرضه على ارتكاب فعلته

---

(١) عبدالواحد، كرم معجم المصطلحات القانونية ط ١ ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧م. ص ٦٥

(٢) عبود ، السراج . قانون العقوبات : القسم العام. مرجع سابق. ص ٢٧٠

٣ ـ جماعي : وهي ما تعرف باسم «العصابة» والعصابة مجموعة من الأفراد يقومون بالسرقة أو القتل أو التهريب ويترأس هذه المجموعة واحد منهم يخطط ويحرض الآخرين ويقودهم لارتكاب جريمتهم ، ويشارك معهم بالجرم

٧ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب الأسباب المؤدية للفعل الجرمي.

أ ـ اجتماعية

ب ـ نفسية

جـ ـ صحية

د ـ اقتصادية

هـ ـ عضوية

و ـ التحدي للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة (رفض ما هو قائم من معايير وقيم الأمر الذي يدفع بعض علماء الجريمة إلى الخلط بين التحدي على الوضع والسبب المؤدي له)

٨ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب الجريمة وقاعدة التجريم.

أ ـ القاعدة القانونية

ب ـ القاعدة الأخلاقية انحراف عن المعايير والقيم الأخلاقية السائدة

جـ ـ القاعدة الاجتماعية الظواهر السليمة والمعتلة ، الانحراف الذي يهدد أمن المجتمع

٩ ـ تنميط الفعل الجرمي حسب محاكم تقويم السلوك:

أ ـ **محكمة الصلح الجزائي** : تفصل كل جرائم المخالفات ، وجرائم الجشع كالإقامة الجبرية ، وتضع غرامة أو الحبس مدة لا تتجاوز السنة

وجرائم إخفاء المسروقات أو في المواد المنصوص عليها في (المادة ٢٢٠) والجنحة المنصوص عليها في (المادة ٤١٣) والقمار في (المادة ٦١٩) وسرقة المزروعات في ا(المادة ٦٣١) والسرقة العادية في (المادة ٦٣٤) وفي قطع واتلاف الشجر في (المادتين ٧٢٦ و ٧٢٧) وفي تسميم الحيوانات في (المادة ٧٣٨) وفي الشهادة واليمين الكاذبتين الحاصلتين أثناء المحاكمة الصلحية[١]

ب ـ **محكمة البداية الجزائية** : تنظر في جميع جرائم الجنح التي لم يعين في القانون محاكم أخرى للنظر فيها ، (المادة ١٦٩)

وكذلك تنظر في جرائم الجنح أو المخالفات أثناء انعقاد المحكمة (المادة ١٧٠) وفي الدعاوى الداخلة في اختصاصها المرفوعة أمامها أو محالة عليها بمقتضى أحكام هذا القانون (المادة ١٧١)[٢] أي إذا كانت هناك دعوى من اختصاص محكمة الصلح ولكن اقترنت مع دعوى مرفوعة في البداية فتنظر في الحالتين محكمة البداية لأنها صاحبة الاختصاص

جـ ـ **محكمة الجنايات** : تنظر في الجرائم الجنائية ، وهي جرائم من نوع الجنح المتلازمة مع الجناية المحالة عليها بموجب قرار اتهام من قاضي

---

(١) صلاح ، يوسف آغا ، قانون أصول المحاكمات الجزائية . ١٩٧٨م، ص ٥٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٥٣

الإحالة (مثال : جريمة القتل جناية مترافقة مع جريمة السرقة) الجنحة (المادة ١٧٢)[١]

د **محكمة الاستئناف** : تفصل في جميع الدعاوى التي تصدر أحكامها قابلة للاستئناف ، ويستطيع الاستئناف كل من النائب العام والمدعي الشخصي والمدعى عليه والمسئول بالمال (المادة ٢٥٠)[٢]

ثالثاً: المنهجية الفنية في تنميط الفعل الجرمي:

١ ـ تنميط الفعل الجرمي بالاستناد إلى النموذج النظري.

تتمثل الإفادة من النموذج النظري في إطار تنميط الفعل الاجتماعي في محاولة للخروج من المأزق المنهجي في عملية الربط بين ما نشكله من معارف نظرية حول السلوك الجرمي وبين حقيقة هذا السلوك في الواقع الاجتماعي

وبذلك تبرز أهمية تصميم نموذج نظري لأنماط الفعل الجرمي يربط بين النظرية والواقع بسلسلة من الخطوات المنهجية ، ليحوي مسائل عديدة لعل من أبرزها الربط ما بين موضوع الدراسة وبين التعاريف الأولية والإجرائية له ولا يخفى ما لهذا من أهمية كبرى في تمييز أنماط السلوك الجرمي فيما بينها من جهة وبينها وبين أنماط السلوك الأخرى من جهة ثانية ، وتعيين الخصائص الأولية لها بشكل يسمح بقياسها والتعرف على واقعها من خلال التحليل الإجرائي لها ، ويتم الربط من خلال النموذج

(١) المرجع السابق ، ص ٥٤
(٢) المرجع السابق. ص ٦٨

النظري بين التعاريف الاجرائية وبين سلسلة الخطوات المنهجية التي تلي تحديد الأنماط ، وبصفة خاصة بوحدة التحليل وبعملية جمع البيانات

إن عملية نحت المفاهيم والمؤشرات والأسس من خلال عملية التفاعل المستمرة بين الواقع الاجتماعي والمقولات النظرية تساعد في عدم الخلط بين المستويات التحليلية المختلفة لأنماط الفعل الجرمي ، كما أنها تساعد في تحديد الأبعاد المختلفة لهذه الأنماط كما تتمكن من امتحان صحة المقولات النظرية التي تؤطر أنماط السلوك الجرمي ، ومن إعادة صياغة تصنيف وتبويب البيانات الإحصائية بهذا الخصوص

وهكذا يكون النموذج النظري حلقة الوصل بين معارفنا العلمية والنظرية والاجتماعية عن أنماط الفعل الجرمي وبين السلوك الجرمي في الواقع من خلال تصميم نماذج نظرية ، تربط بين النظرية والواقع بسلسلة من الخطوات المنهجية نستطيع من خلالها فهم المشكلات والمسائل الاجتماعية فهماً سليماً

ولعل في تعدد النماذج المنهجية وامتحانها على امتداد الوطن العربي ما يسمح بتطوير مناهج البحث وأدواته واستخلاص النموذج الأنسب والأفضل لتشخيص الواقع الاجتماعي ومعرفة أبعاده بصورة دقيقة غير أن أهمية الدراسات الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف لا تكمن في إسهامها بإبراز النموذج النظري الأمثل لتشخيص الواقع الاجتماعي فحسب ، وإنما في بلورة النتائج المستمرة من تلك الدراسات بشكل اقتراحات عملية أيضاً تلك الاقتراحات التي تمكن المخطط والمنفذ من وضع البرامج التنفيذية لتحويل الأهداف النوعية إلى برامج محددة تستخدم

لتحسين مستوى الجماهير وأوضاعها المعيشية

والواقع أن أهمية الدراسات الميدانية تكمن في مدى إسهامها ببلورة النتائج على شكل اقتراحات عملية تمكن المخطط والمنفذ من استخدامها لضبط السلوك الجرمي ، وتحقيق الأمن والطمأنينة في المجتمع ولقد كان ابتعاد العلوم الاجتماعية عن هذا المنحى سلبياً في تأخر الدراسات التطبيقية الميدانية من جهة ، وضمور النظريات الاجتماعية المعتمدة على الواقع الميداني من جهة أخرى

٢ ـ التنميط المقارن:

وتوفر طريقة المقارنة ملاحظة موضوع ما وتقدير موضعه بالقياس إلى موضوع آخر من خلال إجراء مقارنات بين ظاهرات اجتماعية بقصد الوصول إلى رأي محدد يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع والمنهج هنا مرتبط باستخلاص عناصر التشابه والتباين بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين وعوامل التشابه ومن ثم تنميط الأفعال بحسب خصائصها الذاتية المتشابهة ، وفرزها عن أنماط أخرى لا تحمل تلك الخصائص نفسها

وقد تعقد مقارنات بين عناصر محددة ضمن السلوك الجرمي بين عدة مجتمعات في زمن واحد ، أو بين عدة مجتمعات في مراحل تاريخية مختلفة أو قد تتم المقارنة بين المجتمعات وتباين المحيط البنيوي والحضاري والقانوني للسلوك الجرمي من فترة تاريخية لأخرى

وباختصار فإن استخدام طريقة المقارنة في إطار تنميط الفعل الجرمي تمد الباحث بالمعطيات التالية

أ ـ تحديد المحددات الأساسية والجوهرية والخصائص المشتركة الداخلة في تركيب النمط الجرمي بالمقارنة مع الأنماط الأخرى

ب ـ تحديد المحددات الأساسية والخصائص التي مس غير الممكس أن تكون داخلة في تركيب نمط ما مس أنماط السلوك الجرمي

جـ توضيح الطبيعة الخاصة والتي ينفرد بها نمط ما مس أنماط السلوك الجرمي والتي تميزه عن بقية الأنماط الأخرى من السلوك الجرمي

وفي مجال بحثنا هذا ، نجد أن عملية دراسة السلوك الجرمي بالاستناد إلى المداخل المنهجية البنيوية والحضارية والقانونية والاحصائية ، تمكننا مس توضيح بعض أبعاد جوانب هذا السلوك الجرمي أو ذاك ، إلاّ أنه مس خلال استخدام طريقة المقارنة بين الأنماط الجرمية ضمن المجتمع الواحد أو عبر المجتمعات المختلفة سوف تتضح لنا جوانب جديدة وبمعنى آخر فإن طريقة المقارنة سوف تفيدنا في

أ الكشف العميق عس أبعاد الظاهرة

ب ـ محاولة تحري الأسباب الصحيحة والعلل الموضوعية

جـ ـ جلاء الصورة في الطابع الاجتماعي العام

د ـ توضيح أثر هذا الموضوع في تقدم المجتمع وتطوره

وتمكن طريقة المقارنة مس تحديد أبعاد أنماط السلوك الجرمي بثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول : تاريخي ، حيث تتم مقارنة وضع نمط جرمي معين في مراحل تاريخية متعاقبة والاتجاه الثاني مكاني ، حيث تتم

مقارنة نمط جرمي معين في أمكنة مختلفة أما الاتجاه الثالث : فهو زماني ـ مكاني حيث تتم هنا مقارنة تواجد نمط جرمي معين في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة

وتختلف أشكال المقارنة ويتبايس مضمونها تبعاً لاختلاف طبيعة السلوك الاجتماعي فقد تكون المقارنة كيفية وقد تعتمد المقارنة على الأرقام الاحصائية والتعدادات الرقمية وتسمى عندها بالمقارنة الكمية

وكما أن هناك أشكالاً مختلفة لمقارنة السلوك الجرمي كذلك توجد أنواع مختلفة تتحدد تبعاً لطبيعة هذا السلوك الجرمي فعندما نعقد مقارنات بين أنماط السلوك الجرمي ضمن مجتمع محدد عندها يكون بعد هذه المقارنة داخلياً أما عندما يتجه البحث نحو دراسة أنماط السلوك الجرمي ضمن مجال يتعدى حدود مجتمع معين ليشمل عدة مجتمعات متباينة فإن توجه المقارنة يكون خارجياً وتسمى عندها بالمقارنة الخارجية

وتشمل المقارنة ذات البعد الداخلي على نوعين من المقارنات ، يرتبط أحدهما بمقارنة عناصر وأجزاء السلوك الجرمي في وقت واحد ، ويتمثل الثاني بالمقارنة في أوقات زمنية متعاقبة

أما المقارنات ذات البعد الخارجي ، فإنها تجرى بين عدة مجتمعات أو بين أنماط متعددة للسلوك الجرمي في مجتمعات مختلفة ولا تنحصر دراسة النمط الجرمي هنا على مقارنته بشكل كامل ، بل إنها تشمل مقارنة عناصر النمط وأجزاءه في المجتمعات المعنية بالدراسة ففي الأجزاء لا يؤخذ النمط بشكل كلي لتتسم مقارنته بين المجتمعات ، بل يعمد الباحث إلى أجزاء أو عناصر من هذا النمط ليقوم بعملية المقارنة

ويتفرع عن المقارنات ذات البعد الخارجي عدة حالات ، فقد تتم مقارنة أنماط السلوك الجرمي :

أ ـ بين عدة مجتمعات في زمن واحد

ب ـ بين عدة مجتمعات في مراحل تاريخية مختلفة

٣ ـ المفاهيم والتعاريف الإجرائية:

تعد التعاريف الإجرائية من الحلقات الرئيسة التي تربط بين اللغة الإحصائية واللغة الاجتماعية فهي تتأثر بوحدات التحليل أو المعاينة المستخدمة في البحث ، وتلك مسألة ترتبط بالفلسفة السياسية والاجتماعية ، كما أنها ترتبط من جانب آخر بالواقع المادي الذي سوف يعبر عن نفسه بأرقام إحصائية تتجسد في تلك التعاريف

إن التحليل الاجتماعي للأرقام الإحصائية المستنبطة من الواقع يجب أن يأخذ في حسبانه الأطر النظرية المحددة لتلك الأرقام ويعطيها دلالات اجتماعية توضح معنى الترابط بين الرموز أو الأرقام الاحصائية فإذا كانت لغة الإحصاء وقواعده تعطي الدقة والوضوح للواقع الكيفي ، فإن لغة التحليل الاجتماعي تعيد إلى تلك اللغة حياتها الأصلية التي انبثقت منها ألا وهي الوعاء الاجتماعي ويتم ذلك الربط عادة بين الرقم الاحصائي والتحليل الاجتماعي من خلال السؤال المطروح في الاستمارة والذي يرتبط مع مجموعة أسئلة أخرى بالأسس التي تشكل بدورها مؤشرات تجمعها مفاهيم علمية تحدد النسق النظري للنموذج

وتبرز أهمية تصميم نموذج نظري لبحوث الضبط الاجتماعي بقدرة

الربط ما بين موضوع الدراسة وبين التعاريف الأولية والإجرائية ، ولا يخفى ما لهذا من أهمية كبرى في تمييز الظاهرة المدروسة عن غيرها من بقية الظواهر ، وتعيين الخصائص الأولية لها بشكل يسمح بقياسها والتعرف على واقعها من خلال التحليل الإجرائي لها ، كما ربطنا بين التعاريف الاجرائية وبين سلسلة الخطوات المنهجية التي تلي تحديد موضوع الدراسة وبصفة خاصة بوحدة التحليل والأسئلة المشكلة للاستمارة فأهمية التعريف الاجرائي تكمن أساساً في كونه حلقة رئيسة تربط بين التجريد وبين الواقع المحسوس ، ويتضح ذلك التداخل ما بين وحدة التحليل والتعريف الإجرائي من خلال أهمية وجود نسق متكامل في نطاق المنظومة العلمية ما بين وحدات التحليل التي يمكن أن تستخدم للدلالة على أكثر من معنى اجتماعي ، والتعريف الإجرائي الذي يحدد المعنى الأساس لتلك الوحدة المعتمدة في البحث الواحد .

ونبين فيما يلي عدداً من المفاهيم والتعاريف الإجرائية المتعلقة بالضبط والأمن الاجتماعي :

الاختلاس : جريمة موضوعها نقل شخص شيئاً معيناً من حيازة مالكه إلى حيازته الشخصية دون رضا المالك [١]

الإدمان : تعود شخص على تناول المخدرات والخمور بشكل غير مألوف إلى حد يصعب الإقلاع عنه[٢]

الاعتداء : القيام بعمل ضد شخص أو مال يكون جريمة بمقتضى القانون[٣]

---

(١) عبد الواحد ، كرم . مرجع سابق، ص ٢٣

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧

(٣) المرجع السابق. ص ٥٩

الإعدام : هي أقصى وأشد العقوبات الجنائية فرضها القانون لأخطر الجرائم وأخطر المجرمين وكان الإعدام عقوبة شائعة في التشريعات القديمة التي كانت ترى أن من أغراض العقوبة الردع والإرهاب وبعد أن بدأ النظر يتحول إلى إصلاح المجرم وتهذيبه أخذ نطاق عقوبة الإعدام يضيق شيئاً فشيئاً حتى ألغيت في بعض البلدان[١]

الاغتصاب : جريمة موضوعها علاقة جنسية ترتكب باستعمال الخداع والإكراه على امرأة من قبل رجل ليس زوجها[٢]

الإكراه : حمل شخص على ارتكاب جريمة تحت تأثير قوة مادية أو معنوية لا يستطيع دفعها[٣]

الانحراف : البعد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس وهذه الدرجة هي المتوسطة عادة والانحراف في السلوك هو الخروج البين عن الطريق السوي أو المألوف المعتاد بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعياً ومن أنواع الانحراف الإدمان وتعاطي المخدرات الانحراف في الاحصاء هو التحول من الاتجاه أو عن المعيار ، ويقاس بوسائل متعددة منها الانحراف المتوسط وهو مقياس تغير مجموعة من البيانات الرقمية عن نقطة معينة[٤]

يستعمل هذا الاصطلاح في توضيح السلوك الذي لا يتماشى مع

---

(١) أحمد، زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بيروت: مكتبة لبنان، ص ١٠٦

(٢) عبدالواحد ، كرم. مرجع سابق ، ص ٦٥

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢

(٤) أحمد زكي بدوي. مرجع سابق، ص ١٠٦

القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك أفراده والسلوك المنحرف حسب آراء العالم كالنار هو السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ويخرج عن العرف والتقاليد الاجتماعية إن الدراسات النظرية لتوماس هوزبر وفرويد حول السلوك المنحرف تبين أن الانحراف هو الصراع بين رغبات وطموحات ودوافع الأفراد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي من جهة أخرى . وما الانحراف إلاّ نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الانسان أما النظرية الحديثة التي عبر عنها ميرتن فتبين أن السلوك المنحرف ما هو إلاّ وليد التفاعلات الاجتماعية

التزوير : تغيير الحقيقة بقصد الغش في مستند أو وثيقة أو أي محرَّر آخر تغييراً من شأنه إحداث الضرر بشخص معين

التعازير : التعازير عقوبات غير محددة ويختارها القاضي حسب ما يراه صالحاً وبما يتلاءم وظروف الجريمة وظروف المجرم وهنا تتجلى قوة التشريع الاسلامي وحكمته في عدم إغفال الجانب الاجتماعي والعوامل الاجتماعية مع إعطائها قدرها عند تقرير العقوبة وإصدار الحكم وتشمل التعازير أيضاً جملة الجرائم المتروك أمر تحديد نوعها وتقرير العقوبة المقررة لها بناء على رأي الخليفة أو الإمام أو القاضي وقد جاء ترك تفصيل هذه الفئة لولي الأمر بناء على حكمة يعلمها المولى عز وجل ، وطبقاً لمتطلبات المصلحة الشرعية والعدالة وعلى المعطيات الاجتماعية واعتباراً لما يطرأ على هذه من تغير وتحول تبعاً للتطور الزمني أو الاختلاف في العادة والعرف وفي القيم الاجتماعية من مكان إلى مكان

جانح أو جانحة : صفة تستعمل لوصف الأعمال الاجرامية البسيطة أو المخالفات القانونية كالنشل أو التزوير أو عدم تمديد اجازة السواقة . وبالرغم من عدم استطاعتنا اعتبار هذه الأعمال إجرامية إلاّ أنها تتميز بصفة اللااجتماعية واللاأخلاقية خصوصاً في حالتيّ النشل والتزوير . واصطلاح الجنوح يمكن تطبيقه على هؤلاء الأفراد الذين يرتكبون الأعمال التي تتنافى مع العرف والتقاليد والسلوك الاجتماعي والأخلاقي السوي

جرائم القصاص : وتشمل فئة ثالثة من الجرائم التي تتعلق بالإصابات البدنية أو الاعتداء على الأرواح والأعضاء فيما ينص عليه الشرع ويقرر له عقوبة محددة تعتمد على نوع الضرر وجسامته وأيضاً على آثاره .ويشير اللفظ إلى العقوبة أكثر منه إلى الجريمة أو الفعل والذي يعني مساواة أو تطابق نوع وكم العقوبة مع نوع وكم الفعل المحدث للضرر ويشكل ذلك أهم اختلاف بين جرائم الحدود وجرائم التعازير ، من ناحية وبين جرائم القصاص من ناحية أخرى ، إذ لا يتطلب الأمر أن تتطابق عقوبة الحد مع نوع الضرر المادي فقط ، بل قد تتجاوز إلى آثاره المعنوية كذلك[1]

الجريمة هي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن ميول واتجاهات وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة كما تنشأ عن نقص جسمي أو عقلي أو اضطراب انفعالي وتختلف الأفعال الاجرامية من مجتمع لآخر ، وتنقسم طبقاً لأحكام القانون إلى ثلاثة أقسام المخالفات وهي أبسطها ، ثم تليها الجنح ثم

---

(١) مصطفى . عبدالمجيد كاره . «العقوبة في الشريعة الإسلامية» ، ورقة عمل مقدمة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب .

الجنايات وتتدرج العقوبات طبقاً لخطورة الجريمة ، وقد تبدأ بالغرامة المالية وتنتهي بعقوبة الاعدام وفيما يلي بعض تعريفات الجريمة «هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن شخص مسئول ينص عليه القانون ويقرر له عقاباً جزائياً»[١] « وهي سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي» .[٢] « هي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون»[٣]

مفهوم الجريمة اصطلاح شائع ، يطلق على عدد من الأفعال التي تخالف قواعد القانون أو المجتمع أو الأخلاق أو الدين ، فيقال : الجريمة الجزائية ، الجريمة المدنية ، الجريمة التأديبية ، والجريمة الأخلاقية ، والدينية[٤] وهي فعل مدان اجتماعياً ، والتجريم حكم قيمي تصدره الجماعة على بعض أنماط السلوك الانساني[٥]

كل جريمة انحراف ، ولكن ليس كل انحراف جريمة وذلك لأن الخروج عن المألوف انحراف عن المعيار ومن الانحرافات ما هو إيجابي وقد يكون فيه الخير لصالح الجماعة والمجتمع ، وبعضها الآخر سلبي ، ضار بالجماعة ومكلف للمجتمع ومزعج للناس وقد يهدد أرواحهم وأمنهم

---

(١) عبدالواحد، كرم. مرجع سابق ، ص ١٦٤ ، أنظر أيضاً عبود السراج. علم العقاب. ١٩٨٠م، ص ٣٤

(٢) عبود السراج. علم الاجرام وعلم العقاب. ط ١ ، ١٩٨١م، ص ٣٤

(٣) أحمد، زكي بدوي. ص ١٠٠ انظر أيضاً عبود السراج. علم الإجرام وعلم العقاب، ط ٣، جامعة الكويت، ١٩٨٥م، ص ٤

(٤) عبود السراج. علم الاجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي. مرجع سابق. ص ٣٣

(٥) المرجع السابق. ص ٤٥

وممتلكاتهم ، فلا يخلو مجتمع من الجريمة وتعد الجريمة ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية ، إلاّ أنها ظاهرة غير سوية وبالتالي يكون تعاملنا مع الجريمة بهدف تلافي مسبباتها وبقصد التقليل من حدتها ومحاولة خفض معدلاتها إن القضاء على الجريمة قضاء مبرماً غاية مثلى للمجتمع المثالي نسعى إليها

جناح الأحداث يتضمن انحراف الأحداث نمطاً معيناً من سلوك الأطفال والمراهقين يعد خارجاً عن القانون وضاراً بالمجتمع ويختلف ما يصطلح على أنه خيار اجتماعي من مجتمع لآخر حسب القيم الاجتماعية والخلقية السائدة وينشأ انحراف الأحداث عن فقد الرعاية الاجتماعية أو فساد التوجيه ويختلف الإجراء الذي يطبق على الأحداث الجانحين عن الاجراء الذي يطبق على الكبار . وتختلف تعريفات الأحداث وحدود أعمارهم من بلد لأخر فيتراوح الحد الأقصى للعمر ما بين ١٤ ـ ٢١ سنة في الولايات المتحدة والحد الأقصى في مصر ١٥ سنة في قانون الأحداث المشردين[١]

الجنح في الدراسات السوسيولوجية للأنظمة الشرعية من الضروري التمييز بين حالات الجنوح الجنائي وحالات الجنوح المدني لأن ما يعد جنحة مدنية في مجتمع معين قد يعتبر قضية خاصة في مجتمع آخر حاول راد كليف براون في مقالة كتبها في موسوعة العلوم الاجتماعية عام ١٩٣٣م والتي كانت بعنوان «القانون البدائي » التمييز بين قانون

---

(١) أحمد ، زكي بدوي . مرجع سابق، ص ١٠٦

الجنح العامة وقانون الجنح الخاصة ، وأثارت هذه المقالة ردود فعل ومناقشات واسعة حول أنواع العقوبات العامة الي تطبق على الجنح والمخالفات ، فالقتل مثلاً في المجتمعات الأوربية يعد جريمة عامة بينما يعد جناية خاصة في مجتمعات أخرى كما أن الخيانة الزوجية أو السرقة تعد جرائم شرعية في بعض المجتمعات لكنها في مجتمعات أخرى لا تعد إلاّ قضايا خاصة لا يتدخل فيها الشرع

الجنحة فعل غير مشروع توفرت فيه نية الإجرام ، ويفرقون بين الجرائم الخاصة وتقتصر فيها عقوبة الفاعل على تعويض الشخص المتضرر ، والجرائم العامة وتمتد آثارها إلى المجتمع بوجه عام فتنال من سلامته .[1] الجنحة إذن هي سلوك شاذ يتطلب العقوبة الشرعية لحماية المجتمع منه

الحبس : إعاقة حرية المرء بإيداعه السجن ريثما يتم التحقيق والمحاكمة وفيما يتعلق بالأحداث المنحرفين فإنهم يوضعون في منزل ملاحظة الأطفال الذين هم في حاجة إلى حجز مؤقت والأطفال الذين ينتظرون المحاكمة أمام محاكم الأحداث لما اقترفوه من جرائم إذ أن إيداع هؤلاء الأطفال في السجن يجعلهم أكثر عداوة للمجتمع[2]

حبس المنحرف في إحدى المنشآت وفي بعض الأحوال يخضع للإشراف والرعاية كما قد يحجز المنحرف أثناء التحقيق حجزاً احتياطاً .[3]

---

(١) أحمد، زكي بدوي. مرجع سابق ، ص ١١٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٦

(٣) المرجع السابق.

الحدث : الصغير في الفترة منذ ولادته وحتى بلوغه السن التي حددها القانون للرشد وهي في تشريع الأحداث السوري ثماني عشرة سنة [١] أو الصبي المميز الذي لم يبلغ سن الرشد[٢]

الحدود : تشمل أفعالاً محرمة شرعاً بما فيها تحديد أنواع وكم العقوبة المقررة لكل منها على حدة صراحة وتفصيلاً ، وذلك بناء على نصوص قرآنية صريحة أو عن سنة الرسول الكريم ﷺ وتشمل هذه الأفعال جرائم السرقة والحرابة (السرقة المسلحة أو قطع الطريق) ، والزنا والقذف وشرب الخمر ، ويضيف البعض أفعالاً أخرى مثل : البغض والقتل العمد والردة التي أنزلت آيات صريحة بشأنها إلاّ أنه كان قد تم تصنيفها فيما بعد من قبل الأئمة ضمن فئات تلحق جرائم غير جرائم الحدود

الرشوة : تلقي موظف مالاً أو خدمة أو منفعة مقابل أداء عمل أو امتناع عن عمل يدخل ضمن واجبات وظيفته [٣]

السرقة : الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير عمداً[٤]

الفتى : هو من أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ، وفي هذا السن يصبح الإحساس لديه نحو الاندماج في المجتمع قوياً ، والشعور عنده بالمسئولية العامة متوافراً ، ولذلك عدّه القانون مسئولاً مسئولية محددة تستوجب عقوبات تأديبية ، تتوافر فيها وسائل التربية والتعليم والعلاج

---

(١) حسن جوخدار قانون الأحداث الجانحين. طبعة خاصة ، الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٩٨٥م ، ص ٢٢

(٢) عبدالواحد ، كرم. مرجع سابق ، ص ١٨١

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨١

(٤) المرجع السابق. ص ٢٦٠

القتـل العمد جريمة موضوعها إزهاق حياة إنسان بتعمد .[1]

المجـرم : شخص يرتكب الجريمة بالشكل المنصوص عليه في القانون ويتحمل المسئولية الجنائية عنه .[2]

هتك العرض تعد مناف للآداب يقع مباشرة على جسم الغير[3]

رابعاً: التخطيط في القطاع الأمني ومؤشرات القياس:

تستلتزم دراسة مسائل الضبط الاجتماعي التمييز بين مفهوم الضبط كفلسفة وإطار وتوجهات وبين المؤسسات التي تعمل على تنفيذ تلك السياسات المنبثقة عن استراتيجية شاملة . والعلاقة بين شمول استراتيجية الضبط وحسن تنفيذ المؤسسات الاجتماعية للسياسات الأمنية علاقة وثيقة ومتبادلة . فكلما كان أداء المؤسسات الأمنية جيداً ومنتظماً ومتناسباً مع احتياجات النشاطات الأمنية المختلفة ، أضحت قدرة الاستراتيجية في حل المشكلات الاجتماعية أنجع وأسلم

هذا من حيث ملاءمة مفهوم الضبط الاجتماعي في الاستجابة لحل المشكلات الاجتماعية كفلسفة وتوجهات أما بالنسبة إلى تقويم واقع المؤسسات العامة في القطاع الأمني ومدى كفايتها وملاءمتها في الاستجابة لحل المشكلات الاجتماعية فإن ذلك يستلزم دراسة أعداد

---

(١) عبدالواحد ، كرم. مرجع سابق، ص ٣٨٢
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٥
(٣) المرجع السابق، ص ٥٠٠

وتوزعات المؤسسات حسب النشاطات والمناطق الجغرافية ، وتقويم مستوى الأداء ونوع الخدمات المتوافرة في تلك المؤسسات وقدرتها على استيعاب أعداد الفئات التي تحتاج إلى تلك الخدمات كما أن دراسة الملاءمة تستوجب التعرف على الأهداف التي تنشدها تلك المؤسسات وواقع الخدمات فيها وسبل إيصالها إلى مستحقيها وواضح أن تنفيذ هذا البرنامج يحتاج إلى تضافر وتكامل جهود عدد من المؤسسات الأمنية واعتماد مؤشرات كمية لقياس الأهداف النوعية ولعل من أهم تلك المؤشرات معرفة خصائص وعدد العاملين في القطاع الأمني والحالة التعليمية للعاملين في القطاع ، أنواع الجرائم والمخالفات . ومؤسسات القضاء ونزلاء المؤسسات الإصلاحية ومخالفات المرور وغير ذلك من المؤشرات التي تساعد على قياس أبعاد الضبط الاجتماعي في الواقع المادي

١ ـ القوى العاملة في القطاع الأمني:

أ ـ حجم السكان وعدد العاملين في القطاع الأمني:

١ ـ نسبة عدد السكان لكل مخفر في إطار شمولي

٢ ـ نسبة عدد السكان لكل مخفر في الوحدات الإدارية

٣ ـ نسبة عدد السكان لكل فرد من أفراد الشرطة على اختلاف رتبهم

ب ـ عدد العاملين في القطاع الأمني في إطارهم المهني:

١ ـ نسبة عدد السيارات لكل رجل من رجال شرطة المرور

٢ ـ نسبة عدد الجرائم لكل رجل من رجال المباحث الجنائية

٣ ـ نسبة عدد المسافرين لكل رجل من رجال الجوازات

٤ ـ نسبة عدد رجال شرطة الحدود لكل كيلومتر

٥ ـ نسبة عدد رجال السواحل لكل كيلومتر

٦ ـ نسبة عدد المسافرين بالموانئ لكل رجل من رجال شرطة الموانئ

٧ ـ نسبة عدد المسافرين بالمطارات لكل رجل من رجال شرطة المطارات

٨ ـ نسبة عدد رجال الشرطة لكل مرفق من المرافق العامة

٩ ـ نسبة عدد المساكن والمباني لكل رجل من رجال الإطفاء على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة والجغرافية

جـ ـ الحالة التعليمية للعاملين في القطاع الأمني.

١ ـ نسبة الأميين من رجال الشرطة إلى مجموع رجال الشرطة

٢ ـ نسبة من يقرأ ويكتب من رجال الشرطة إلى مجموع رجال الشرطة

٣ ـ نسبة غير المؤهلين من ضباط الشرطة إلى مجموع الضباط

٢ ـ الجرائم والمخالفات:

أ ـ الرقم القياسي لعدد الجرائم

ب ـ نسبة الأحداث الجانحين إلى مجموع الأحداث

جـ ـ نسبة عدد المجرمين إلى عدد السكان في سن الجريمة (حسب ما هو محدد بالقانون)

د ـ الرقم القياسي لجريمة السرقة

هـ ـ نسبة جريمة السرقة إلى مجموع الجرائم

و ـ الرقم القياسي لجريمة الاعتداء

ز ـ نسبة جريمة الاعتداء إلى مجموع الجرائم

ح ـ الرقم القياسي للجريمة الأخلاقية

ط ـ نسبة الجرائم الأخلاقية إلى مجموع الجرائم

ي ـ الرقم القياسي للجرائم الأخرى

ك ـ نسبة الجرائم الأخرى إلى مجموع الجرائم

ل ـ الرقم القياسي لجرائم النصب والتزوير

م ـ نسبة جريمة تعاطي المخدرات إلى مجموع الجرائم

ن ـ الرقم القياسي لجريمة التهديد بالقتل

س ـ نسبة جريمة التهديد بالقتل إلى مجموع الجرائم

ع ـ الرقم القياسي لجريمة النشل

ف ـ نسبة جريمة النشل إلى مجموع الجرائم

ص ـ الرقم القياسي لجريمة حيازة سلاح بدون ترخيص

ق ـ نسبة جريمة حيازة سلاح بدون ترخيص إلى مجموع الجرائم

ر ـ الرقم القياسي لجريمة الأذى البليغ

ش ـ نسبة جريمة الأذى البليغ إلى مجموع الجرائم

ت ـ الرقم القياسي للجرائم في التقسيمات الادارية

ث ـ الرقم القياسي للمجرمين بكل فئة من الفئات المهنية : (المتعطلين ، الطلبة ، العمال ، الموظفون ، التجار وأصحاب الأعمال)

خ ـ نسبة عدد المجرمات إلى مجموع المجرمين

ذ ـ نسبة عدد الجرائم المكتشفة قبل وقوعها إلى مجموع الجرائم

ض ـ نسبة عدد الجرائم التي اكتشف مرتكبوها إلى مجموع الجرائم .

٣ ـ القضـــــاء:

أ ـ الرقم القياسي لعدد المتقاضين في كل نوع من أنواع المحاكم بما فيها محكمة المرور

ب ـ نسبة المتقاضين أمام كل محكمة إلى مجموع السكان حسب أنواع المحاكم

د ـ نسبة عدد القضايا لكل قاض أمام محكمة (حسب أنواع المحاكم)

٤ ـ نزلاء المؤسسات الاصلاحية:

أ ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين على مستوى الدولة

ب ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين في السجون المركزية

جـ ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين في السجون الفرعية

د ـ نسبة عدد السجينات الإناث إلى عدد المسجونين

هـ ـ نسبة عدد المجرمين بين فئات السن ١٨ ـ ٢٤ إلى مجموع المجرمين

٢٥ ـ ٢٩

٣٠ ـ ٣٩

٤٠ ـ ٤٩

٥٠ ـ ٥٩

٦٠ فأكثر

و ـ نسبة عدد الأميين من المسجونين إلى المجموع الكلي

ز ـ نسبة عدد المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام إلى المجموع الكلي

ح ـ نسبة من هم تحت المراقبة إلى عدد المسجونين

ط ـ نسبة المتدربين مهنياً إلى مجموع المسجونين

٥ ـ حـــوادث المـــرور:

٥ ـ حـــوادث المـــرور:

أ ـ الرقم القياسي لمخالفات المرور

ب ـ الرقم القياسي لحوادث المرور المفضية إلى إصابات

جـ ـ الرقم القياسي لحوادث المرور المفضية إلى القتل

د ـ الرقم القياسي لحوادث المرور التي أدت إلى إصابة سيارة فقط

هـ ـ نسبة مرتكبي حوادث المرور الذين تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة فأقل إلى مجموع المخالفات

و ـ نسبة مرتكبي مخالفات المرور الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة إلى مجموع المخالفات

ز ـ نسبة مرتكبي مخالفات المرور الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فما فوق إلى مجموع المخالفات

ح ـ نسبة مخالفات المرور داخل المدينة إلى مجموع المخالفات

ط ـ نسبة عدد السكان لكل وحدة متنقلةمن وحدات النجدة

ي ـ الرقم القياسي لنداءات النجدة

النموذج النظري للفعل الجرمي وآثاره وأسبابه

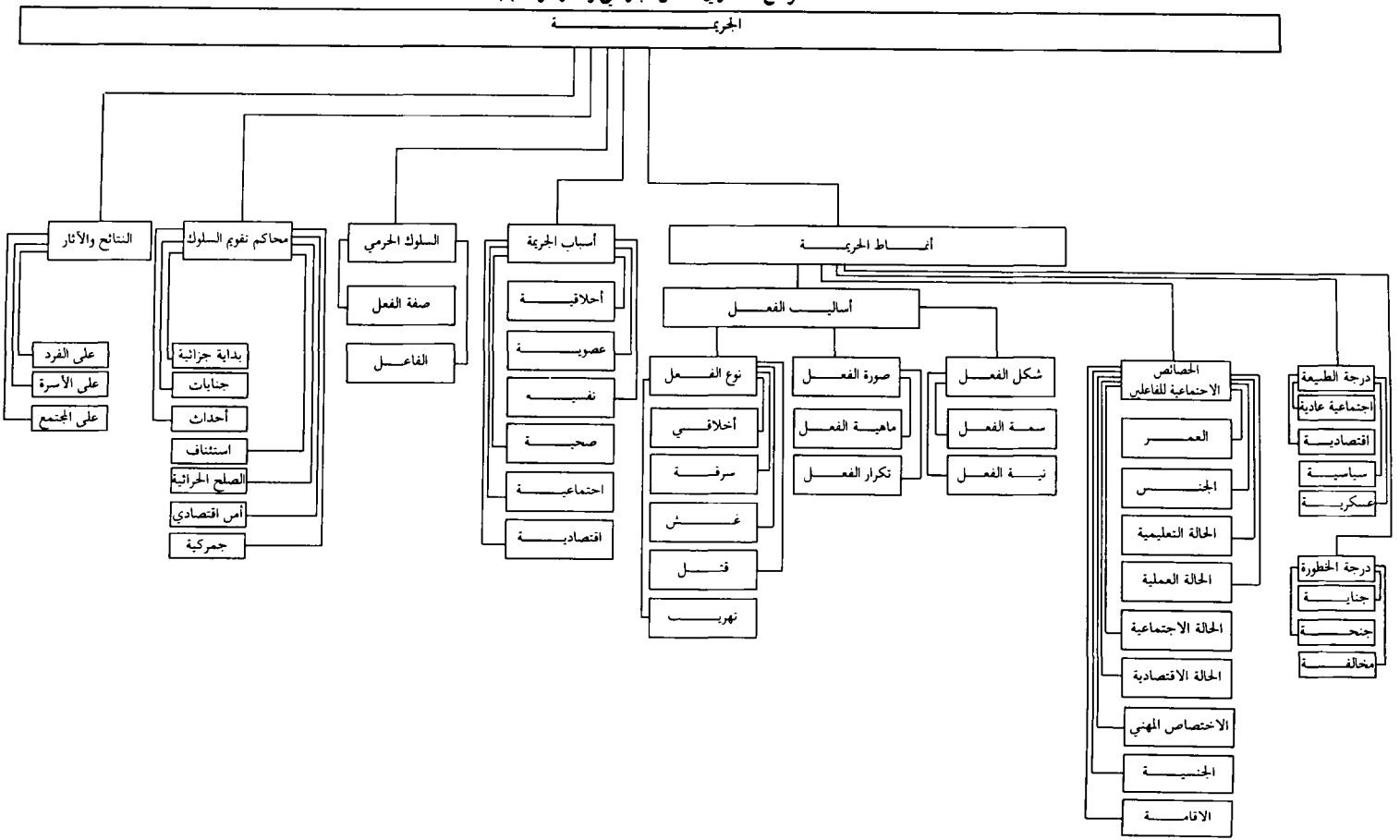

الفصل الخامس

الركائز الأساسية لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي

أولاً الضبط الاجتماعي وتحديات التنمية

ثانيـــاً: الضبط والأمن الاجتماعي

ثالثـــاً الضبط ومسائل التغير الاجتماعي

رابعـــاً الضبط وأسس الموازنة بين الأهداف والإمكانات

خامساً: الضبط والرقابة وتحقيق مبدأ الوقاية

سادساً: الضبط وتنمية الفعل الاجتماعي

سابعـاً: الأسرة ومؤسسات الضبط الاجتماعي الإيجابي

ثامنـــاً: الضبط ومستويات السلطة الاجتماعية

تاسعاً: الضوابط الاجتماعية السلبية

عاشراً: الضبط والاتجاه التكاملي في بناء الاستراتيجية

الفصل الخامس

الركائز الأساسية لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي

تتشكل استراتيجية الضبط الاجتماعي من إطار أساس يحدد الركائز التي تستند إليها مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة التحديات المعاصرة وما قد ينجم عن أسلوب تلك المواجهة من حل لمشكلات اجتماعية راهنة أو تفاقم في نتائجها المستقبلية وتشمل تلك الركائز جملة العناصر المرتبطة بمسائل الأمن المجتمعي والتنمية ، والعدالة ، والحق ، والفضيلة ، وتحصين منابع الضبط الذاتي لدى الإنسان التي تتمثل برموز حضارية تسهم في تكوين الضبط الاجتماعي

وتبدأ استراتيجية الضبط بتحديد الأهداف النوعية ، ومن ثم تصميم البرامج التنفيذية لتحقيق تلك الأهداف ، بما يجيب على التساؤلات المطروحة في الأصول النظرية وبخاصة مسائل التمييز بين مفاهيم الضبط والقهر الاجتماعي والإرهاب والاضطهاد والضبط عندما يعني السير حسب نظام معين مرسوم لا يحيد عنه الانسان ، يجب ألاّ يطمس الإرادة الحرة في التغيير ضمن المنظومة لتنمية الامكانات الفردية لدى الانسان ولتحقيق الأفضل والضبط الصارم يتعارض مع مفهوم التغير أما الضبط المتوازن فهو وسيلة لتحقيق الاتزان والتوازن بين الداخل والخارج انه وسيلة لضبط إيقاع السلوك دون المساس بجوهر الابداع وتتدخل الأسرة

والمدرسة في عملية الموازنة بين عمليتي الضبط والتغيير من خلال وظيفة التنشئة الاجتماعية

ويحوي التراث العربي معاني عميقة مستمدة من نظم معيارية متماسكة ، الأمر الذي يستوجب من الباحثين والعلماء إبراز تلك الجوانب المضيئة في حضارتنا العربية الاسلامية ، والتأكيد عليها لإبراز الهوية الأصيلة للإنسان العربي وترتبط معالجة مسائل الضبط الاجتماعي بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع ، حيث يجب أن يتم مسار التنمية ضمن محاور متوازية تحقق حركة المجتمع بكل قطاعاته

أولاً الضبط الاجتماعي وتحديات التنمية:

تشكل تحديات التنمية منطلقاً أساساً لفهم المشكلات والاختلالات التي يواجهها الأفراد في المجتمعات العربية وترتبط المشكلات العصرية التي يجابهها الأفراد بأسلوب معالجة التحديات المنبثقة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لهم لذا يجب تأكيد دور الدولة والمجتمع في توفير الشروط الضرورية لتلبية تلك الاحتياجات

وتتلازم في هذا الاتجاه مسارات مفهوم الضبط الاجتماعي مع التوجهات التنموية ، حيث تتواكب مسائل الضبط الاجتماعي مع عملية التغيير ، والتحول في الأطر الاقتصادية والاجتماعية العامة فلا يصبح المجال مقتصراً على حل المشكلات الرئيسة الناجمة عن عدم التكيف مع البيئة الاقتصادية بغية معالجتها في نطاق المنظومة الاجتماعية ، بل يتعدى ذلك إلى مجالات تربط بين مفهوم الضبط الاجتماعي وبين قضايا التنمية

الشاملة ، وتشخيص المشكلات الناجمة عن الخلل الاجتماعي

وفي ظل هذا المفهوم ، تمتد مسألة الضبط الاجتماعي لتشمل مجموعة المسائل المتعلقة بالبنى والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كافة فهو يهدف إلى التخطيط على مستوى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لدعم مسار الأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية في الوقت ذاته

وتستمد أطر العمل في نطاق الضبط الاجتماعي بهذا الفهم من أطر التنمية الشاملة ، وتتحدد مجالاتها أيضاً في نطاق الأدوار والنشاطات الاجتماعية المتعددة للأفراد ، إن الضبط الاجتماعي كما نفهمه هو فلسفة اجتماعية تستمد معطياتها من النظرية الاجتماعية العامة ، وتعتمد في تحليلها للواقع الاجتماعي على أسس البحث العلمي وطرائقه ، وتتحدد أهدافها بإطار التنمية الشاملة ، وتعنى بذلك النسيج من العلاقات الاجتماعية التي تتولد نتيجة تفاعل الأفراد في نطاق البيئة الاجتماعية وتفاعلهم مع البيئة المادية المستحدثة

ويتجه مفهوم الضبط الاجتماعي من هذا المنظور نحو بناء أطر المجتمع بما يتناسب والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويهدف إلى رسم سياسات تطمح إلى إشباع حاجات الأفراد المختلفة وتشمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه التقدم وتلك التي تنبع من ظروف التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتجددة ، وذلك ضمن خطة عامة وشاملة ترتبط بسياسة الأمن الاجتماعي من جهة ، واستراتيجة التنمية من جهة أخرى

تكمن المشكلات الأساسية التي تجابه الانسان في المجتمعات العربية

في أسلوب معالجة التحديات المجتمعية الكبيرة التي نجمت عن عمليات التغير في البنى الاجتماعية والاقتصادية حيث أخذت مظاهر التحول تبدو واضحة في مجمل عناصر المنظومة الاجتماعية التقليدية التي تقوم على دعائم من روابط القربى وروابط الدم وفي هذا الاطار أخذت تظهر ملامح منظومة مجتمعية عصرية غير مكتملة الأركان ، ولكن أساسها الاقتصادي والاجتماعي يقوم على التحضر وانتشار الصناعة ، وبالتالي على الروابط الاجتماعية المستقلة عن القرابة في جوهرها ، والمستقلة أيضاً عن روابط الدم ويؤدي غياب التكامل في المنظومة المجتمعية العصرية إلى ظهور تحديات صعبة تجابه واقع المرأة تتمثل في العمل والتعليم والثقافة ، واختيار الشريك ، وتكوين الأسرة إضافة إلى تحديات أخرى مرتبطة بالفكر والفلسفة وغيرها . وتستدعي هذه التحديات العمل على تنظيم استجابات عملية تسهم في تحقيق غرضين في آن واحد ، يمكن الأول من حل المشكلات التي تعترض حياة المرأة ويتجه الثاني نحو الإسهام في تقرير المنظومة المجتمعية العصرية التي تتوافق وعمليات التغير المشار إليها

وتعود أهمية تكامل عناصر المنظومة الاجتماعية التقليدية في مرحلة اجتماعية سابقة إلى الموازنة التي تقيمها بين حقوق المرأة وواجباتها ، حيث كانت واجباتها متوافقة مع تلك الحقوق ، وتعد مسئولياتها المجتمعية محدودة بالمقارنة مع مسئوليات المرأة في العصر الحديث وفي إطار الموازنة بين الحقوق والواجبات ، كانت المنظومة الاجتماعية قائمة على مفهوم الأمن الاجتماعي ، حيث نجد لكل فرد من أفراد الأسرة بل ولكل فرد من أفراد العشيرة أو القبيلة ضمانات اجتماعية تحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي أما في إطار المجتمع العصري حيث التوسع الحضري الكبير

والتنوع في مكونات هذا المجتمع ، فيتضاءل دور المنظومة التقليدية بدرجة كبيرة كما أنه لم تكتمل بعد عناصر المنظومة التي تتناسب وطبيعة المجتمع الجديد فتظهر التحديات المجتمعية الواسعة وبالتالي المشكلات الاجتماعية لتجعل من مسألة الأمن الاجتماعي مسألة مفقودة في المجتمع العصري ، الأمر الذي يقلل من عوامل الاستقرار بالنسبة لمجمل الأفراد عموماً

ثانياً الضبط والأمن الاجتماعي.

الأمن هو التحرر من الخوف بل هو نقيضه ، وهو يولد الاطمئنان ويوفر الأساس الأمتن في الضبط الاجتماعي ، لاعتماده على دلالات ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والمبادئ والقيم والأخلاق الفردية

ويتشابك مفهوم الأمن مع مفاهيم أساسية في الضبط تمتد من مفهوم الشروط الاجتماعية وتنتهي بالانسان الذي يتفاعل معها ويؤثر فيها فالشروط الاجتماعية المناسبة توفر الأمن للانسان وهو بدوره يعزز معايير الضبط الاجتماعية والأمن مرتبط بالإيمان الذي يوفر للانسان التحرر من مخاوف الحياة الدنيا وظروفها المختلفة ، فهو حرية للانسان من داخله ، وبالمقابل فإن الأمين يأمنه الناس على ما يملكون ، وتصبح بالتالي هذه السمة قيمة حضارية كبرى ورمزاً تتناقله الأجيال عبر التطبع والتنشئة والتمثل الاجتماعي

والعلاقة بين مسائل الضبط والأمن الاجتماعي علاقة وثيقة تستند على ركائز أساسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ، كما تنحو العلاقة بينهما في اتجاه التأثير المتبادل . فالأمن بما يشمله من فلسفة كاملة ومتكاملة يؤثر

في تحقيق الضبط الاجتماعي وهو يولد السعي لدى الأفراد إلى تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إليها وبالمقابل فإن تحقيق تلك الأهداف يولد الاستقرار والطمأنينة والثقة بالمستقبل

والضبط الاجتماعي يتحدد بمعطيات تتفاعل مع الأمن على المستوى الفردي بما يؤدي إلى إشباع الحاجات وإحساس الفرد بأن البيئة الصغيرة التي يتفاعل معها هي بيئة تضمن له تجنب المخاطر وتحقق له الاستقرار الاجتماعي والأمن الأسري فالأمن الجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي يتفاعل في رحاب وحدات اجتماعية متباينة تبدأ من الفرد وتنتهي بالمجتمع مروراً بتنظيماته المختلفة ولا بد للخطة التنموية الشاملة من أن تأخذ في حسبانها تلك التفاعلات على اختلاف مستوياتها

ثالثاً : الضبط ومسائل التغير الاجتماعي :

يعرف التغير الاجتماعي بشكل عام «كل الاختلافات التي تطرأ على أية ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة ، أو هو التعديلات التي تحدث على أنماط الحياة في مجتمع معين ، ويشتمل على كل من أنواع التغيرات الطارئة على المجتمع كمعدلات الزيادة أو النقص في السكان ، مما يؤدي إلى آثار في الحياة الاجتماعية تظهر في الحياة الأسرية والزواجية ، وقد تحدث بعض هذه التعديلات في نمط الحياة الاقتصادية»[1]

---

(١) محمد، صفوح الأخرس المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع . دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٨٤م، ص ٤٥٧

إن العوامل المؤدية للتغير في الحياة الاجتماعية ، عوامل متنوعة وتتخذ أكثر من شكل وتحددها محتويات وعناصر الحياة الاجتماعية ، كالثقافة والتكنولوجيا ، والتصنيع والتحضر ومختلف العوامل الأخرى ذات التأثير الواضح على المجتمع ووظائفه المختلفة

ويعمل التغير الاجتماعي عادة على هدم نظم اجتماعية قديمة ، وبناء نظم معيارية جديدة ، وتشكل تلك النظم أسس الضبط الاجتماعي وتظهر في مرحلة الانتقال من القديم إلى الجديد مشكلات اجتماعية كثيرة ومتعددة ، ولعل من أهمها انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية ، والأسس المعيارية التي تحكم العلاقة بين الأفراد ومما لا شك فيه أن الاهتزاز الشديد في البنية الاجتماعية يقوض أسس الضبط الاجتماعي ويعمل على انهيار الروابط الاحتماعية التي تقوم عليها وحدة الجماعة ، وتكون هذه المرحلة مناخاً اجتماعياً ملائماً لظهور الانحراف وارتفاع معدلات الجريمة

ويؤدي التماسك الاجتماعي دوراً بارزاً في ضبط الأعراض التي تصاحب عادة مسائل التغير الاجتماعي ، كما يعمل على تقويم الاختلالات التي تنجم عن الاهتزازات في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، وتسهم مؤسسات الضبط الاجتماعي في التخفيف من شدة الاحتكاكات بين الأدوار الاجتماعية في إطار المنظومة المجتمعية

وتحدث في الوطن العربي جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية المهمة ، تتمثل بتغيير الركائز في بنيته الاقتصادية يرافقها ويتلازم معها تحول أساس على مستوى البنية الاجتماعية والعلاقات

المنبثقة عنها ويتولد عن حركة المجتمع تفاعل بين صور من أوضاع المجتمع القائم على العلاقات المباشرة وأنماط من الضبط الاجتماعي التقليدي ، إلى مجتمع معقد التركيب يقوم على ازدياد أفق ومجالات العمل والكسب وما يستتبع ذلك من أنماط جديدة من أنظمة وقواعد في الضبط الاجتماعي

وتفرض مسائل التكيف الاجتماعي مع التغيرات الاقتصادية أنماطاً من السلوك المتجدد المتطور والتغيرات المستمرة في تلك الأنماط الأمر الذي قد يخلق اضطرابات تترك آثارها على المجتمع بمؤسساته المختلفة كما يخلق عدم التوازن بين الأطر المجتمعية التقليدية والأنماط الاجتماعية المستجدة ، اختلالات ومشكلات وانحرافات عديدة ، وأزمات تعود أسبابها إلى مراحل تاريخية سابقة وإلى ظروف مستجدة لم يتم علاجها من خلال مشروعات تنموية تتجه نحو المستقبل البعيد

وتقع أساليب مجابهة التحديات في مستويات عديدة ، تماثل مستويات ممارسة الفعل الاجتماعي ، فمنها ما هو مرتبط ببنية المجتمع ، بأفكاره وقيمه ومؤسساته ، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها ما يرتبط بأشكال الفعل الاجتماعي الذي ينبغي أن يحقق ضمن وحدته الوظيفية خاصتين أساسيتين في آن واحد . وظيفة خاصة به تعمل على استمرار وجوده وتطوره من ناحية ، ووظيفة أخرى تتعلق بالمجتمع عامة ، فتضمن استمرار وجوده وتطوره من ناحية ثانية وعلى هذا فإن غياب بعض شروط المنظومة يؤدي إلى خلخلة واضطراب في حركة المجتمع وتطوره وربما أدى غيابها إلى ضمور وعرقلة في نشاط خلايا أخرى متممة

ويعد التخطيط الشامل القائم على تفاعل عناصر المنظومة الاجتماعية ضرورة أساسية تمليها شروط استجابة التحديات التي تفرضها المرحلة الراهنة وفي غياب مثل هذا التخطيط يصبح احتمال ظهور المشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغير كبيراً في إطار عناصر منظومة اجتماعية متلونة الأحجار كقطع الموازييك لا يجمعها نسق جمالي ولا تستند إلى تناسق الألوان

رابعاً: الضبط وأسس الموازنة بين الأهداف والإمكانات:

تعمل الأهداف والمكافآت في كل بناء اجتماعي منظم على تشجيع الأفراد على الاجتهاد فتحدد منازلهم ومراكزهم الاجتماعية وتملي عليهم وسائل تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت وعادة لا توزع الأعمال علي الأفراد بصورة عادلة أي لا تعطى لهم الفرص المتساوية في تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت لهذا ترتفع نسب السلوك المنحرف بين الأفراد الذين لا يعطيهم المجتمع الفرص الكافية والظروف المساعدة على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم[1]

ويسلك الإنسان عادة في سبيل تحقيق أهدافه أساليب مشروعة ويحقق حاجاته الأساسية عبر العمل الهادف المنظم . لكن بعض الناس لا يحققون الاتساق بين أهدافهم ووسائلهم فيعمدون إلى أساليب غير شرعية وغير شريفة وغير قانونية إلى بلوغ تلك الأهداف . فتطغى الحاجات الوهمية على حاجاتهم الأساسية وعندما تتحقق الشروط الموضوعية للانحراف فنحن أمام إنسان منحرف ، والانسان المنحرف من هذه الزاوية

(١) أحمد، زكي بدوي. مرجع سابق، ص ١٠٦

هو الانسان الذي يعجز بفعل الإرادة والوعي عن تحقيق أهدافه المشروعة .

واستناداً إلى أسس الموازنة بين الحاجات والإمكانات يخضع الفعل المنحرف إلى طغيان الحاجات الوهمية على الحاجات الأساسية ، وضعف الضوابط الاجتماعية الذاتية واعتماد أساليب غير مشروعة لبلوغ أهداف غير مشروعة

ويؤثر البناء الاجتماعي والاقتصادي على تحديد نوع العلاقة بين الأهداف والوسائل فقد تضع بعض المجتمعات صيغاً معيارية تؤكد بلوغ الهدف دون النظر إلى طبيعة الوسائل التي يسلكها الفرد . وعندما يستحوذ هدف قوي على فرد لا يستطيع بالوسائل المتاحة والمشروعة أمامه أن يصل إليه ، فقد يعمد إلى أساليب غير مشروعة لتحقيقه

وفي مقابل هذا النوع من البناء الاجتماعي هناك نظم اجتماعية تؤكد الأسلوب دون الهدف ، وتوصي بالقناعة عند عدم التمكن من بلوغ الهدف فالقناعة كنز لا يفنى ، ومن يرض يعشْ

ويتدرج أثر البناء الاجتماعي على طبيعة العلاقة بين الأهداف الطموحة والإمكانات المحدودة من الأسرة التي تضع لأفرادها طموحات في التحصيل الدراسي والمهني تفوق إمكاناتهم إلى مؤسسات أكثر تعقيداً تحوي نشاطات الأفراد المالية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية

واستراتيجية الضبط الاجتماعي يجب أن تنطلق من الموازنة الدقيقة بين الأهداف والامكانات المتاحة فالفرد يبذل الجهد قدر المستطاع لبلوغ الهدف ، وعلى المرء أن يسعى ولكن ليس عليه إدراك النجاح .

خامساً الضبط والرقابة وتحقيق مبدأ الوقاية:

يشير مفهوم الضبط بدلالته الايجابية إلى «مدى توافق سلوك الأفراد مع أحكام النظم المعيارية» إلاّ أن هذا المفهوم سمة سلبية تتسم باللغة الفرنسية بمعنى الرقابة ، فضبط الشيء راقبه أو منع حدوثه ، وبهذا المعنى يتحدث الفرنسيون عن الضبط البرلماني حيث يعرف الفيلسوف ألان (Alain) النائب بأنه «ضابط» وعن الضبط الحقوقي أو الضبط المالي [1]

فهناك إذن الرقابة المالية ،والرقابة القضائية ، والرقابة الاجتماعية ، وكلمة رقابة هنا مرادفة لمفهوم السيطرة (Control) عند بارسونز والرقابة الملزمة (Emperative Control) عند ماركس فيبر

وتتقلص الرقابة التي يمارسها المجتمع على أعضائه إلى نظام للعقوبات يقوم بواسطته الفرد الحساس والذكي والمتبصر بتوفيق سلوكه مع توقعات أقرانه[2]

ويشمل الاتجاه الوقائي للضبط الاجتماعي كل الجهود التي ترصد بغية حماية المواطنين والأسر والجماعات قدر المستطاع من احتمال الوقوع في مشكلات أو أزمات ، ووقايتهم من الإصابات والحوادث والأمراض وغير ذلك من المسائل والقضايا التي يمكن أن تعترضهم وتعيقهم عن مواصلة حياتهم وعطائهم ، أو القيام بأدوارهم الاجتماعية على الوجه الأفضل وتتكامل الجهود والخدمات الوقائية مع الخدمات المبذولة في علاج المشكلات العامة والمسائل والأزمات التي تتجدد ويتكرر حدوثها

---

(١) خليل، أحمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. ص ١٢٧

(٢) ر بودون؛ بوريكو المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ص ٣٣٦

مرات بعد مرات ، الأمر الذي يستلزم أن تدرس العوامل والمتغيرات التي تتولد عنها تلك المشكلات بغية التوجه إلى معالجة تلك العوامل ، والحد من آثارها ومجابهتها بشكل جذري وفعال ومنع تحول النتائج إلى أسباب جديدة تحدث مشكلات مستجدة وتدور العلاقة بين الأسباب والنتائج بحلقة دائرية تفرز أعراضاً متراكمة

وهكذا يتميز الاتجاه الوقائي لمفهوم الضبط في تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في توليد وتكرار حدوث المشكلات والأزمات . والتوجه إلى اتخاذ التدابير والاجراءات الممكنة التي تمنع تلك العوامل والأسباب من الاستمرار في التأثير واتخاذ الاحتياطات الكفيلة لمنع وقوع مثل تلك الأزمات مجدداً ، أو التخفيف من آثارها ونتائجها ومنعكساتها ، وذلك بالاستعداد لمواجهتها والتصدي لها ويشمل هذا الاتجاه أيضاً المجالات المادية التي تتعلق بمسائل الضبط الاجتماعي السلبي ، بما في ذلك حال مؤسسات الاصلاح وأوضاع المجرمين والمسجونين ، وتتركز الخدمات في هذا المجال في حصر عوامل الجريمة ، ثم التوجه إلى اتخاذ الإجراءات التي تحول دون حدوثها في المستقبل فالوقاية خير من العلاج

سادساً: الضبط وتنمية الفعل الاجتماعي.

يعد الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الانسانية ، وتطورت أشكاله ووسائله وأنماطه بتطور المجتمعات الانسانية ، وتأثرت معايير الضبط الاجتماعي بأسس البناء الاقتصادي والاجتماعي ، وتولدت نظم معيارية توجه سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم وتحقق الاستقرار والأمن في المجتمع

وتقع المجتمعات العربية ضمن تلك المجتمعات التي تشهد أنماطاً متباينة من الضبط الاجتماعي وتعتمد استراتيجية الضبط على ركائز في النظم المعيارية مستمدة من الشرائع السماوية والأعراف والقوانين ونستطيع أن نحدد المعالم الرئيسة لاستراتيجية الضبط الاجتماعي استناداً لما سبق وأن أشرنا إليها بتحديد معنى الضبط ، وأصوله النظرية ووسائله المتباينة في تحقيق التكيف مع البنية الاجتماعية والأنماط التي تساير التغير الاجتماعي وتلك التي تقف على خط مخالف ومغاير له

ويستدعي البحث في استراتيجية الضبط تحديد ما هو سوي وما هو منحرف من السلوك استناداً إلى منهجية في تنميط الفعل الاجتماعي بشكل عام والسلوك المنحرف الذي يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي بشكل خاص

وتتعدد مداخل تنميط الفعل الاجتماعي المنحرف بتعدد المعايير التي يصنف على أساسها السلوك الاجتماعي . ويشكل المدخل التكاملي الإطار الأوسع لتنميط السلوك حيث يشمل المعايير القانونية والبنائية والوظيفية ، وتطرح الاستراتيجية المنهجية في تنميط الفعل الاجتماعي رؤية منهجية تحقق الاتصال والتواصل بين فلسفة الضبط الاجتماعي في إطار النظم المعيارية التي تتسم بنوع من التجريد والواقع الاجتماعي التي تقضي بالتغير والحركة وهنا تبرز المسألة الأساسية في جوهر استراتيجية الضبط والتي تتمثل في الموازنة الدقيقة بين وظائف الضبط الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسات المختلفة المعنية بالمحافظة على النظام والأمن والاستقرار والقوانين والمحاكم وقوات الأمن والشرطة ، ووظائف الضبط المنوطة بالتنشئة والتربية والوعي الاجتماعي العام والتي تقوم بها مؤسسات اجتماعية مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام

وهكذا يتشكل البناء النظري لاستراتيجية الضبط بتحديد موقع مسائل الضبط بين الثبات والتغير ، فالضبط معيار للسلوك ، وهو متغير بطبيعة الحال ويتجه البحث في هذا الفصل لتحديد معنى الضبط ووسائله ومؤسساته التقليدية والمعاصرة الأمر الذي يسهم في تحديد الأهداف النوعية لمؤسسات الضبط الاجتماعي وأسس عناصر نموذج لاستراتيجية الضبط في الدول العربية ، كما يوضح أهمية الأسرة والمدرسة في تحقيق الاتساق بين الفرد والمجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية ، وتمارس الأعراف والعادات والتقاليد وجملة النظم المعيارية والأخلاقية محددات لاتجاهات ومضمون الضبط الاجتماعي

وتفصح النظرة النقدية عن ضرورة ربط مسائل الضبط بالتغير الاجتماعي باعتبار أن الضبط يعني السكون حكما وقواعد الضبط بالمقابل متغيرة وهذا يولد الحركة . وبين تلك العلاقة الجدلية يقع مفهومنا للضبط الاجتماعي ويفسر هذا الاتجاه تغير أنماط وأشكال الضبط الاجتماعي بتغير المجتمعات الإنسانية وبتبدل الركائز الاجتماعية

سابعاً: الأسرة ومؤسسات الضبط الاجتماعي الايجابي:

تعد الأسرة ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتصون الدساتير العربية حقوقها وتعمل على تعميق وظائفها في التربية والتنشئة الاجتماعية حيث يستمد الطفل المكونات الأولى لشخصيته من قيم الأسرة وأنماط السلوك الاجتماعي التي يقوم بها الأهل

وتشهد الأسرة العربية تغيرات في مقومات خصائصها البنيوية والوظيفية وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وتؤكد دراسة

قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للمؤتمر العربي لحقوق الأسرة الذي عقد بمقر الجامعة أن الأسرة العربية شهدت متغيرات ملحوظة في الفترة الأخيرة أهمها أنها أصبحت تتسم بصغر الحجم والاستعداد للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وقالت الدراسة إنه صاحب التغيير في بنية الأسرة تغير في نمط السلطة ومركز التوجيه داخلها فبعد أن كانت السلطة موزعة بين الأب والأم والابن الأكبر اختفت السلطة من بعض الأسر نظراً لغياب الأب بعيداً عن إقامة الأسرة في المدينة أو في بلد عربي أو أجنبي ولغياب الأم في العمل

وأوضحت أنه طرأ تغيير واضح في الأدوار الاجتماعية لأعضاء الأسرة حتى أدى الأمر في بعض الحالات الأسرية إلى صعوبة التعرف على من يقوم بالدور الاقتصادي ، ومن يقوم بالدور النفسي ، ومن يقوم بتدبير متطلبات الأسرة داخل البيت

وتذكر الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن الأسرة الغربية كانت حتى وقت قريب وبصفة خاصة في المناطق الريفية وحدة انتاجية وتربوية تؤمن حاجاتها وتسهم في الإنتاج الاجتماعي غير أن هاتين الوظيفتين اختفتا نتيجة للتغيرات في نمط الانتاج والتبعية للنظام العالمي وارتباطاته الاقتصادية والاجتماعية فسادت قيم الربح والمادية وبدا أداء الأسرة فردياً بعد أن كان جماعياً[1]

ويشكل تفكك الأسرة عاملاً أساساً في ضعف وظائف الضبط الاجتماعي لذا لا بد من دعم التشريعات والقوانين المتعلقة بالأسرة

---

(١) صحيفة تشرين، العدد رقم ٥٩٢٩ ، ٧/ ٥/ ١٩٩٤م، الجمهورية العربية السورية

لتأخذ دورها في توعية الشباب ، ووضع البرامج الكفيلة لاستثمار أوقات الفراغ عند الأطفال والشباب ، مع ضرورة الاهتمام بموضوع تنشئة الجيل لما له من علاقة مباشرة بحماية المجتمع من الجريمة

وتقوم المرأة العربية بأدوار مهمة ومتعددة في مسيرة التطورات التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتميز أدوارها في نطاق الأسرة وتنشئة أطفال اليوم ورجال الغد ، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالتحديات الأساسية التي تواجهها في نطاق العمل وما تحمله من أعباء كبيرة في وظيفتها المزدوجة في الأسرة والمجتمع إن توفير دور الحضانة والحاجات المنزلية للمرأة في نطاق الأسرة يدعم من وظيفتها الأساسية في تربية الأطفال ، ويعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتائر أسرع

والعلاقة بين الأسرة والمدرسة علاقة تكاملية وثيقة لا بد أن تنشط من خلال السياسات الاجتماعية والتربوية والتعليمية فالتربية فلسفة متكاملة لا بد وأن يفاد منها في التطبيق الاجتماعي لاستنباط أفضل الأساليب التربوية في تنشئة الجيل لتحقيق الموازنة الدقيقة بين الالتزام بقواعد ضبط سلوك الأفراد والسماح بشيء من التحرر والانطلاق لتفتح الإرادة الحرة والابداع

وتتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في دفع الأفراد نحو الانحراف والجريمة لذا لا بد من دراسة تلك العوامل بهدف وقائي يسمح بالتوقع ويعمل على منع حدوث الفعل الإجرامي ، وتؤدي المنظمات الاجتماعية والأهلية والحكومية دوراً بارزاً في توفير أسلوب ناجع لمجابهة التحديات العصرية وتزداد أهمية هذا الدور بالنسبة للمؤسسات المعنية

بالترفيه والتعليم ونشر الوعي الاجتماعي حيث تسهم المؤسسات المهنية المعنية في توفير الشروط المناسبة لتفتح الوعي في إطار الثقافة الاجتماعية العربية الأصيلة ، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية تنظيم قنوات تستطيع من خلالها ممارسة النشاطات المرغوب فيها دون أن يتعارض ذلك مع منظومتها الفكرية والعقائدية

وتستطيع المؤسسات الاجتماعية أيضاً توفير الشروط المناسبة لمشاركة الأفراد في أمور المجتمع من خلال اهتمامها بمشكلات الشباب . فتأسيس الجمعيات والأندية الاجتماعية والرياضية إلى جانب مؤسسات العمل يسهم في تأكيد مشاركة الأفراد بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي غياب المشاركة في أمور المجتمع إلى ظهور مشكلات عديدة تصبح عسيرة الحل إذا ما استمرت الحال طويلاً مما يؤدي بدوره إلى ظهور مشكلات أخرى تهدد سلامة المجتمع وأمنه وهكذا تتحول الأعراض إلى سمات ومن ثم تخلق أعراضاً جديدة عملية التأثير المتبادل بين التحديات والمشكلات لتشكل ما يسمى بالدائرة المغلقة

ثامناً : الضبط ومستويات السلطة الاجتماعية:

تعمل السلطة في المجتمع بنحو من الأهداف ، وإذا كانت مدعمة بالوعي عملت على إكسابه نوعاً من التنظيم الذي لا بد منه ليعيش الأفراد في المجتمع ، وكل منهم يعي ماله من حقوق وما عليه من واجبات

وتتأثر عملية تلقين الأفكار والمبادئ والمعلومات إلى أفراد مؤسسة ، سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أو ثقافية تربوية إلى حد كبير بمفهوم «القوة» في

المؤسسة التي تتمثل بأسس السلطة وكيفية تمركزها ، وينسلخ هذا الرأي في فهم أسس السلطة الاجتماعية على معظم المؤسسات الاجتماعية بدءاً من سلطة الأب في المنزل ، وانتهاء بسلطة الدولة في المجتمع ، ومروراً بسلطة المعلم في المؤسسة التعليمية والمدير في المنشأة الصناعية

وتعرف «السلطة» بأنها القوة التي تبدو شرعية في نظر من تمارس عليهم وذلك بمقابلتها «بالقوة المجردة» ، أو السلطان الخالص بحد ذاته فمثلاً يحكم القضاة بفضل ما خولوا به من قوة من قبل القانون ، أي بفضل السلطة ، وأساس حكمهم العدل ، وعندما ينتفي العدل يزول الأساس الشرعي للسلطة وتصبح قوة جائرة ، القصد منها إرهاب الأفراد

وقد اهتمت دراسات عديدة في الوطن العربي بالبحث في مشكلات الشباب بصورة عامة دون ربطها بمؤسسات معينة أو بمراحل نمو زمني محدد وكان بعضها الآخر يتجه نحو دراسة القيم الاجتماعية متجاوزاً العلاقات الخاصة والأقنية التي تمر عبرها للفرد (كسلطة الأب أو المعلم أو الأجهزة الرسمية أو السلطة السياسية) كما اتجهت دراسات أخرى نحو البحث في القيم التي تعمل الأسرة على نقلها للفرد ودرجة الامتثال لها ، أو تجاوزها من قبله ، مع قياس معاناته نتيجة لهذه العملية وذلك ضمن مجموعة من العوامل التي تؤثر على علاقات السلطة المتبادلة في نطاق الأسرة بين الأهل والأبناء

ولما كانت قيم المؤسسات متنوعة متمايزة وأحياناً متناقضة فإن أساليب نقلها وقوالب فرضها على الفرد لا تتخذ شكلاً موحداً أي انه لا توجد سلطة فرض واحدة في أنماط متعددة منها ، كما تتعدد نوعيات تلقي

الشباب لها وتسليمهم بها فكلما اختلف مضمون القيم وشكل السلطة المفروضان على الشباب اختلف تبعاً لها موقفه منهما ، فالعلاقة جدلية بين الفرض والتقبل

على هذا الأساس تميز بعض الدراسات بين مجموعتين من العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقات المتبادلة بين الشاب وأسرته تضم المجموعة الأولى عوامل كنمط الأسرة وانتمائها الاجتماعي والجغرافي ، وهي تطال مستوى الغرض . وتشمل المجموعة الثانية الجنس والمشاركة ، ويطالان مستوى التلقي . وقد خرجت تلك الدراسات بنتائج عديدة من معطيات ميدانية . فممارسة السلطة تتأثر بنمط الأسرة المرتبطة بطبيعة بنيتها وعلاقاتها المتبادلة بين الأفراد ، وأن الامتثال للسلطة الأبوية يتناسب عكسياً مع مستواها المفروض كما أفرزت تلك المعطيات الميدانية أن السلطة الأبوية ليست ظاهرة خاصة بالأسرة الثرية بل يتعزز وجودها في الأسر المنتمية إلى الفئات الوسطى ومن منظور الانتماء الجغرافي وجد أن الريفيين يظهرون أحرص من المدنيين على القيام بدور الأداة الاجتماعية لتطويع الشباب ، ونقل القيم المطلوب احترامها إليهم وفي نطاق التلقي وجد أن السلطة الأبوية تمنع على الإناث أكثر مما تمنع على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها المختلفة ومع ذلك فإن الشباب يمتثل لسلطة المنع الأبوية أقل مما تتمثله الفتاة وتخضع له رغم أن هذه السلطة هي لغير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها غير أنه لا بد من الإشارة إلى وجود نوعين من الخضوع ، الخضوع الواعي التكتيكي المؤقت والخضوع اللاواعي العفوي والنهائي ، هذا بالاضافة إلى تمايز الامتثال عن التمثل فالأول يعني الخضوع للسلطة والخضوع يمكن أن

يكون مؤقتاً واعياً أو نهائياً لا واعياً ، على أن التمثل يعني الاستيعاب اللاواعي والعميق لمعطيات السلطة الأبوية ويعني خاصة الانتقال بالسلطة من إطار المنع إلى إطار التحريم عن طريق خلق بنية سلطة ذاتية قمعية على شكل أنا أعلى والذي يحسم موضوع التمثل أو الامتثال هو مستوى المعافاة أو عدمها ، أي مستوى الوعي أو عدمه ، أي مستوى الحالة الصراعية المأزمية .[1]

١ ـ مستويات السلطة:

تتوزع السلطة في مستويات تحليلية تمتد من سلطة الأب في المنزل إلى المعلم في المدرسة والقاضي في المحكمة

أ ـ سلطـة الأب:

تتمركز السلطة الاجتماعية في العائلة حول الأب في «المجتمعات الأبوية» ومنها تنزاح إلى المجتمع ككل ، فيصبح المجتمع الأبوي مجتمع الرجال دون النساء ومجتمع الآباء دون الأبناء وسلطة الأب في تلك المجتمعات مستمدة من كونه المعيل الأول للعائلة وموفر الأمن والاطمئنان لها ، وهذا يعطيه قوة غير محدودة لفرض رأيه وممارسة سلطات القسر والضغط والزجر والعقاب على أفراد العائلة ، لأنه هو الذي يملك مصادر الانتاج في العائلة ويدير أمورها الاقتصادية والمعاشية والاجتماعية والثقافية وغيرها من نشاطات فرأي العائلة مستمد من آرائه وكلماته هي العليا

(١) زهير حطب ، وعباس مكي . السلطة الوالدية والشباب : دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعية السلطة وتمثلها . معهد الإنماء العربي ، د . ت ، ص ٢٩

دائماً دون الأخذ في الحسبان آراء بقية أفراد العائلة

والأب قد يدفع ابنه إلى مهنة يرى أنها تكفل له مستقبلاً جيداً وفي سبيل ذلك يرغم ابنه على سلوك طريق محدد دون الأخذ في الحسبان إمكانات الابن ورغباته ، فيرضخ الابن كذلك مرغماً لما فرضه والده عليه ونظراً لعدم تلاؤم إمكاناته مع المهنة الجديدة فسوف يجابه الكثير من الفشل ، ومجابهة الفشل سوف تضعه وجهاً لوجه أمام استبداد الأب بآرائه مما يدفعه إلى الثورة والتمرد

والأمثلة كثيرة في هذا المضمار ، وكلها تشير إلى أن تفرد الأب بالسلطة لفرض آراء لا تتماشى مع مصالح الأفراد ، قد يدفع بهم إلى الأخذ بها خوفاً من العقاب والزجر ، ولكن بحوث علم النفس الاجتماعي قد أثبتت أن فترة الخوف محدودة ولا تشكل أساساً دائماً للسلطة ، حتى على مستوى سلطة القانون وسيادة السلطة في الدولة

ب ـ سلطـة المدرس:

فالخوف من سلطة المدرس في المدرسة يعني عند بعض الطلاب احترامه وتقديره وبمعنى آخر فإن بعض المدرسين يستمدون سلطتهم في قاعة الدرس من خوف الطلاب من العقاب ، علماً بأن المدرس الناجح يجب أن يستمد سلطته في قاعة الدرس من حب الطلاب له وثقتهم به واكتساب حب مجموع الطلاب له ليس بالأمر السهل إنه طريق صعب لأنه يجمع أنواعاً متناقضة من السلوك في آن واحد ، فالمدرس بحكم كونه موجهاً ، حريص على أن يمارس مهنته على أحسن وجه حتى وإن

اضطره ذلك إلى معارضة آراء الطلاب الآنية ، وهذه المعارضة قد تولد احتكاكات تسبب اصطدامات مباشرة ، يمكن أن تكون بذوراً لحركة مضادة لاتجاه المدرس ، وقد يكون من أسهل السبل اللجوء إلى العنف والقمع لإخماد حركة تململ الطلاب وتذمرهم فيبادر المدرس إلى فرض العقوبة الصارمة وطرد بعضهم من قاعة الدرس ليرهب الفئة الباقية من الطلاب وهذا الطريق مع سهولته قصير ولا يحقق أهدافه ، فالمدرس هو صاحب سلطة مستمدة من مهنته ، فالمهنة تعطيه إذن قوة يستطيع أن يستخدمها إذا أراد في القمع وإن شاء في التوجيه والإقناع إن سلطة المدرس إذا ما استمدت كلية من سلاحه المهني فهي سوف تزول بعد انقضاء فترة الدراسة ، غير أنها إذا استمدت من حب الطلاب وثقتهم المبنية على الاقتناع والصداقة ، فهي سوف تبقى وتدوم بعد الانتهاء من العام الدراسي . وكلنا نذكر حتى الآن آثار بعض مدرسينا الذين منحونا الحب والثقة والتقدير في ظروف كنا لا نقدر ذلك منهم حق قدره أيام كنا على مقاعد الدراسة

جـ ـ سلطـة القانون:

من المعلوم أن التنظيم القضائي يقوم بوظائف اجتماعية متعددة ، وهو مكلف بتسوية المنازعات المختلفة بين الأفراد والدولة ، وبين الأفراد بعضهم مع البعض الآخر فهو إذن جهاز غايته إقرار العدل بين أفرد المجتمع والقيمة المعنوية التي ترتبط بمنزلة القضاء الاجتماعية تعد سنداً أساساً لسلطتهم ، وهم استناداً إلى تلك السلطة يقومون بقمع مخالفات قانون العقوبات ، ويضمنون احترام القيم الاجتماعية المستمدة من أهداف

المجتمع وعندما يتعارض أساس حكم القضاة المبني على القانون مع أهداف الجماعة ويصبح القانون سلاحاً لإرهابهم عوضاً عن كونه وسيلة لإحلال الطمأنينة والعدل ، فإنه يصبح من الطبيعي أن يعمد الأفراد إلى المطالبة بتغيير القانون بحيث تصبح أصوله مستمدة من مصالح الأفراد وحماية حقوقهم المشروعة

د ـ سلطـــة الدولة:

تحكم الدولة بوساطة مؤسساتها استناداً إلى اعتراف المجتمع بشرعيتها وحماية مؤسساتها لحقوقهم المختلفة ، فثقتهم بها وثقتها بهم مستمدتان من اعترافهما بشرعية وجود كل منهما ، فقد تلجأ الدول إلى فرض آرائها عن طريق الإرهاب والقمع ، وقد يرضخ الأفراد إلى ذلك فترة خوفاً من العقاب ، إلاّ أن الإرهاب والقمع والزجر تكوّن بذور التمرد التي ستنمو مع الزمن

وعندما تلتحم مصالح الدولة مع مصالح الأفراد ، فإنها تستمد قوتها من قوتهم ومشاركتهم بتسيير أمورها ، وتقوم الدولة على السماح لرعاياها بأن يمارسوا نشاطهم بجدية ودون إكراه وخوف فيصبح الاعتراف العام بكيان الدولة نابعاً من إيمان أفراد المجتمع بسلطتها الشرعية ، واقتناعهم بسلامة اتجاهها ، وبما تقوم به من إجراءات تضمن تحقيق تلك الأهداف ، ويتم كل ذلك عن طريق الاقتناع بشرعية السلطة

٢ ـ الحرية والمسئولية:

إن المطالبة بربط مفهوم السلطة بمفهوم المصلحة والمشاركة لا يعني بحال من الأحوال ترك الأفراد يمارسون حريتهم بصورة مطلقة دون رقابة أو توجيه ، إنما ينبغي ربط الحرية بالمسئولية ، فالانسان مسئول لأنه حر ، كما أنه أيضاً يكتسب أبعاد حريته كاملة عندما يفهم مسئولية عمله الفهم الصحيح ، ويتم ذلك عن طريق الضبط والرقابة الاجتماعية . وتبرز أهمية هذا القول أكثر ما تبرز في الدول النامية والتي تأخذ بالتحولات الاجتماعية الجادة حيث لا يرتبط في بعض الأذهان مفهوم الحرية بالمسئولية فيساء فهم كل منها ومدى ارتباطه بالمفهوم الآخر وقد يكون من السهل قمع حرية من يجهل كيلا يمارس حريته إلاّ أنه من الأفضل تعويده على ممارسة هذه الحرية إن الأسلوب الأول مع سهولته أسلوب قصير المدى وغير فعال ، بعكس الأسلوب الثاني الذي مع صعوبته نجده أسلوباً يكفل بناء القاعدة السليمة للحياة السليمة الملتزمة والمتحملة للمسئولية(*)

هذا وسوف ندلل على ارتباط مفهوم الضبط بمفهوم السلطة بدراسة أسلوب اتخاذ القرارات فهو أحد المؤشرات العملية لقياس مفهوم السلطة وكيفية تمركز القوة في المؤسسات الاجتماعية

(*) للمزيد من التفصيل حول العوامل الاجتماعية المفسرة لتباين أسلوب التنشئة يمكن الرجوع إلى : الدكتور صفوح الأخرس تركيب العائلة العربية ووظائفها . دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية . ط ١ دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٢م .

٣ ـ المشاركة وأسلوب اتخاذ القرار:

تشكل دراسة أسلوب اتخاذ القرارات أحد المؤشرات العملية لقياس مفهوم السلطة وكيفية تمركزها في المؤسسات الاجتماعية فمشاركة الشباب في اتخاذ قرار معين ترتبط على المدى البعيد بمفهوم المشاركة وبمعنى آخر إن تطبع الإنسان مرة بعد مرة وهو طفل على المشاركة في أعمال الأسرة وتسيير شؤونها يؤثر إلى حد كبير على سلوكه وهو رجل ، فيعمل على المشاركة في تقرير مصيره ومصير أمته من خلال مؤسسات اجتماعية أكثر تعقيداً من الأسرة كما أن غرس أفكار تنبع من أهداف الجماعة وضمير الأمة في نفوس الأطفال وهم صغار بطرق علمية مدروسة يخلق أجيالاً تتعدى ولاءاتهم حدود العائلة الضيقة إلى ولاءات أوسع وأعمق ويحقق قدراً من الانسجام بين أفراد المجتمع

إن فرض رأي معين عن طريق القسر والارهاب والقمع والزجر قد يكون أقصر الطرق وأسهلها لكنه يؤدي على المدى البعيد إلي خوف الانسان من التعبير عن رأيه بحرية وصراحة مما يجعله يرضخ ـ إلى حين ـ إلى رأي من يخاف منه رغم اختلافه معه في قرارة نفسه اختلافاً كلياً ، مما يشل التفكير الإنساني كما أنه يعمل على هدم الأفكار المفروضة أما إذا كانت السلطة في المجتمع مدعمة بالوعي فإنها تعمل على إكسابه نوعاً من التنظيم الذي لا بد منه ليعيش الأفراد في المجتمع كل يعي ماله من حقوق وما عليه من واجبات وينطبق ذلك على أطر السلطة كافة

إن مشاركة أفراد العائلة في اتخاذ قرار معين ، وهو ما يعبر عنه عادة بأسلوب اتخاذ القرارات ، يرتبط على المدى البعيد بمفهوم المشاركة في

اتخاذ القرارات السياسية . وبمعنى آخر إن إشراك الإنسان مرة بعد مرة وهو طفل في أعمال العائلة وتسيير شؤونها يؤثر إلى حد كبير في سلوكه وهو رجل ، فيعمل على المشاركة في تقرير مصير أمته من خلال مؤسسات اجتماعية أكثر تعقيداً من العائلة ، كما أن غرس أفكار تنبع من أهداف الجماهير وضمير الأمة في نفوس الأطفال وهم صغار بطرق علمية ومدروسة ، يخلق أجيالاً تتعدى ولاءاتهم حدود العائلة الضيقة إلى ولاءات أوسع وأغنى ويحقق قدراً من الانسجام بين أفراد المجتمع

فالعائلة التي تتخذ قراراتها اعتماداً على فرض رأي معين من أحد أطراف السلطة في المنزل ، يمكن أن تنتج أفراداً يقبلون باتخاذ قرارات من الأعلى دون مشاركة الجماهير بها ، أو إعطائها دوراً لتحمل مسئولياتها

ونحن عندما نعتمد أسلوب التنشئة الاجتماعية في المنزل كمتغير مستقل ، أي متغير فاعل ، لا نغفل أبداً أهمية عوامل أخرى تشكل وتحدد أسلوب التنشئة نفسه وكذلك الأثر المتبادل بين كل المؤسسات الاجتماعية وتفاعلها ضمن نطاق المنظومة الإجتماعية فالعائلة جزء من المجتمع وأسلوب التنشئة يرتبط بالأطر التاريخية والظروف المرحلية المحددة لتطور العائلة وتركيبها ، ووظائفها ونوع العلاقات الاجتماعية ضمنها

غير أن عزل المتغيرات المستخدمة في تعليل الظاهرة يمكن الباحث من توضيح أهميتها ، ومدى مشاركتها في تكوين الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق ارتباطها بعوامل تسهم في تواجد خصائص الظاهرة المدروسة

تاسعاً الضوابط الاجتماعية السلبية:

تحقق الضوابط الاجتماعية الايجابية الأساس الموضوعي لاتساق الوازع الداخلي للإنسان مع النظم المعيارية في المجتمع ، وتختل العلاقة بين الداخل والخارج في حالات قصور مؤسسات الضبط الاجتماعي عن القيام بوظائفها الأساسية ، وتبرز في مثل تلك الحالات انحرافات تستوجب الضبط السلبي للسلوك الاجتماعي ، وعندما تضطرب القيم وتتناقض الأفكار مع السلوك لدى الأولياء في الأسرة ، فإن ذلك الاضطراب ينعكس على شخصية الأبناء ويضعف لديهم الوازع الداخلي وتضطرب المعايير الأخلاقية والاجتماعية ويغلب عنصر الشر عند الانسان على فعل الخير

وتبرز العلاقة بين البناء الاجتماعي الاقتصادي من جهة والسلوك المنحرف من جهة أخرى عبر حالات التغير الاجتماعي التي تصيب الأسرة عادة وتحدث تفككاً اجتماعياً بين أفرادها فيتقلص الوازع الداخلي لدى الأبناء وتبرز الظروف المساعدة على الانحراف تحت ضغط المغريات الخارجية

وتتوجه عناصر استراتيجية الضبط الاجتماعي السلبي نحو تحليل الحالات التي يعجز فيها المرء عن تحقيق التوازن بين الرغبات والأهداف من جهة والامكانات الموضوعية من جهة أخرى فتبرز حالة الاستفزاز والاغراء دون كوابح معيارية ويشكل مفهوم الشر الأساس الذاتي للانحراف

وإذا كان الضبط الإيجابي مرتبطاً بالأمان فإن غيابه يوفر الرعب والفزع والخراب الداخلي للإنسان وتتقوض مقومات الإيمان ويبدأ بعدها دور مؤسسات الردع والجزاء والعقاب

١ ـ الضبط وتقويم نوازع الشر

الشر حالة يعجز فيها المرء عن تحقيق التوازن بين الرغبات والأهداف من جهة والامكانات الموضوعية من جهة أخرى ، فيتجه الشرير نحو أساليب غير مشروعة اجتماعياً لتحقيق أهداف لا تتحقق عادة بالامكانات الموضوعية فتصبح الوسائل غير المشروعة بديلاً عن الامكانات المحدودة ، الأمر الذي يدفع بالشرير في نهاية المطاف إلى ارتكاب الفعل الاجرامي

واستناداً إلى هذا الفهم الاجتماعي ، نميز الشر عن مفاهيم أخرى مثل الجريمة والانحراف والمرض النفسي والجنون فهي دونه في المستوى التحليلي . والشر يحوي بالفعل الاجرائي تلك المسائل ولكن يضاف إليها مسألة مهمة ألا وهي توقف النمو الاجتماعي عند الشرير ويعمل هذا التوقف على حرمانه من كل عناصر النمو الطبيعية والسوية والسامية فيفقد بذلك سمة مهمة من سمات الإنسان ألا وهي حب الخير . ولذلك كانت المقابلة دائماً في الفكر الاجتماعي بين مفهومي الخير والشر ، وتوزعت أعمال الإنسان عبر التاريخ بين مقولتي الخير والشر

وللشر جوانب نفسية وأخلاقية وفلسفية وسياسية واجتماعية ومن هنا كان الشر مرتبطاً بالتراث الذي يتم التعبير عنه في القصص والأقاويل والحكايات

ويعكس الشر السمات الخلقية والاجتماعية لصاحبه فيتصف الشرير بالفظاظة والقبح الاجتماعي والأشرار أناس انحطت ضمائرهم انسياقاً وراء غريزة هدامة فيهم ، فصار فسادهم من مكوناتهم الشخصية

وصاحب الشر ، أي الشرير متقلب الميول ويمثل أدواراً متفاوتة ، ويظهر في كل مرة حسب الثوب الذي يرتديه ، وهو لا يبالي بما ينجم عن فعله من خطر على الناس والمجتمع إنه شرير وغرضه من كل هذا أن يلحق الأذى والضرر بالغير أياً كان هذا الضرر اقتصادياً ، اجتماعياً ، سياسياً ، علمياً ، عاطفياً ، وأن يبلغ المجد ليسمو به دون جهد أو عمل

لذلك ربطت الديانات مفهوم الشر بالشرك والكفر للدلالة على خطورة الأعمال الشريرة على النفس والمجتمع والاقتصاد وكيان الدولة والأمة لكن الشرير في سعيه لبلوغ الأذى يرتكب الحماقات والجرائم الشنيعة التي لا بد وأن تصيبه هو في النهاية

إن قانون الحياة هو قانون الخير والمحبة والجمال ، أما الشر فهو النقيض لذلك التطور الانساني والحضاري ، والشرير يكون دائم الخوف والذعر ، ويظل فريسة القلق المستمر من فكرة سعادة الآخرين والشرير يتألم من عدم بلوغه المجد بالفعل والإرادة والجدارة ، فيلجأ إلى الكذب والمراوغة والأساليب غير الأخلاقية لبلوغ مآربه ، وعندما يتحقق له ذلك لا يشعر بالطمأنينة لذلك يبقى دائم الخوف والذعر

هل الشر من طبيعة الإنسان أم عنصر مكتسب؟ تنازع العلماء في هذه المسألة تنازعهم حول مسألة الشخصية وعلاقتها بالبيئة والوراثة والشر اجتماعياً شيء مكتسب ولا يمكن أن يكون وراثياً ، وهو ليس من طبيعة الانسان أما أن بعض البشر والأقرب في سلوكهم إلى مرحلة التطور البيولوجي الأول للانسان والذي نطلق عليهم بالدراسات الأنثروبولوجية بالإنسان الأول لاقترابهم من الحشرات والحيوانات ، فهؤلاء.

قد لا تثقفهم التربية الاجتماعية للحد من نوازعهم الشريرة ،لكن الإنسان بطبيعته ونؤكد هنا على مفهوم الإنسان أنه خير ، نير ، معطاء أما بعض من ينتمون لبني البشر فالشر من طبيعتهم بحكم ما تتفاعل في نفوسهم من رغبات ونزوات وشهوات لا تسمح لهم وقدراتهم بتحقيقها فيلجأون إلي المكائد والحيل والدسائس والكذب للإيقاع بالآخرين لذلك اتجهت بحوث الطبيعة نحو تحديد تلك المعالم

٢ ـ الضبط والجزاء:

يقترن مفهوم الضبط الاجتماعي عادة بمسألتي الثواب والعقاب ويعبر عنهما «بالجزاء» وتعتمد وسائل الضبط الاجتماعي الجزاء وسيلة لتقرير أحكامه وتطبيق الحدود التي يرسمها المجتمع لأفراده وللجزاء مظهران : إيجابي مثل مكافأة الأفراد الذين يحرصون على احترام المجتمع وامتداح السلوك الحسن ، ويعد العرفان بالجميل أيضاً من مظاهر الجزاء الإيجابي وقد يكون الجزاء سلبياً ، ويتمثل في العقوبات التي تفرض على كل من تحدثه نفسه بالخروج على القواعد المنظمة لشئون المجتمع والمقررة لمثله وأحكامه ووصاياه وهذا الجانب السلبي هو المعني الذي يتبادر إلى الذهن من ذكر كلمة «الجزاء»[١]

والجزاء ، كما هو معلوم هو الواسطة التي من خلالها تنفذ الأحكام والقوانين والتي قد تكون إيجابية أو سلبية كالمكافأة أو العقاب وعند تطبيق الجزاء على الجماعات أو الأفراد يصبح الجزاء اجتماعياً ويستعمل

---

(١) إبراهيم مدكور وآخرون، مرجع سابق. ص ٣٥٧

اصطلاح الجزاء دائماً مع اصطلاح النظام والسيطرة الاجتماعية [١]

وعليه فإن مسألة الضبط الاجتماعي تطرح نفسها في حدود توافق المسالك الفردية مع المنظومة العرفية السائدة وبالتالي في حدود «الثواب» و «العقاب»[٢]

٣ ـ الضبط الاجتماعي والردع:

يستعمل مفهوم «الضبط الاجتماعي» للدلالة على الوسائل والأساليب المستخدمة في المحافظة على النظام والاستقرار وكذلك على جملة المؤسسات الشرعية والدينية والسياسية والاجتماعية التي تستعمل للمحافظة على النظام كالقوانين والمحاكم وقوات الأمن والشرطة [٣]

وتشير الدراسة التحليلية لجمل التعاريف السابقة أن الضبط الاجتماعي موجه نحو السلوك الفردي الانساني بقصد تحقيق الاتساق بينه وبين النظم المعيارية السائدة في المجتمع ، كما يقترن الضبط بالتكيف الاجتماعي لما هو سائد في المجتمع من أعراف وعادات وتقاليد وقوانين وتشرف مؤسسات دينية واجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية على حسن تنفيذ الاجراءات التي توفر الأمن والنظام والاستقرار

---

(١) دينكن ، ميتشيل معجم علم الاجتماع . ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن ط . ٢ بيروت : دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٨٢

(٢) خليل، أحمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع . ط . ١ ، بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م، ص ١٢٧

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٤

ومع أهمية تلك العناصر التي تحدد أسس الضبط الاجتماعي ، إلاّ أن النظرة النقدية تفصح عن ضرورة ربط مسائل الضبط الاجتماعي باعتبار أن الضبط يعني السكون حكما وقواعد الضبط بالمقابل متغيرة ، وهذا يولد الحركة وبين تلك العلاقة الجدلية يقع مفهوماً للضبط الاجتماعي ويفسر هذا الاتجاه تغير أنماط وأشكال الضبط الاجتماعي بتغير المجتمعات الانسانية وبتبدل الركائز الاجتماعية

وهناك أيضاً مسألة أخرى ألا وهي الاتجاه نحو سلوك الجماعات والأفراد في التنظيمات الاجتماعية المختلفة ، بما يحقق الموازنة الدقيقة بين إيقاع السلوك وتفتح الإرادة الحرة

٤ ـ الضبط والعقاب:

العقاب وسيلة يمارس بها المجتمع من خلال المؤسسات القضائية ردع المجرم وقمع الجريمة وتحقيق الأمان والاطمئنان بين أفراد المجتمع فهو وسيلة لتحقيق الضبط الاجتماعي وحرمان المسيء في الوسائل الذاتية لمعاودة تكرر الفعل الجرمي وهو أيضاً ردع لمن تسول له نفسه ارتكاب أفعال مماثلة

وتتباين وظائف العقاب في المجتمعات الانسانية وتتنوع وسائله بحسب مراحل التطور الاجتماعي فقد كان العقاب مناطاً برب الأسرة وهي نواة المجتمعات الانسانية وانتقل بعدها إلى شيخ القبيلة أو العشيرة ثم إلى من تخضع له تلك الجماعات الانسانية في سلطة عامة يخضع لها الجميع وتعاقد الناس من خلال عقد اجتماعي للحفاظ على الأمن وتنظيم العلاقات الفردية وضبط سلوك من ينحرف عن معاييرها . فبدأت

الدولة تفرض أسس الضبط بقواعد وقوانين مكتوبة فلا عقوبة دون نص والمتهم بريء حتى تثبت إدانته وبهذا ينتقل حق العقاب إلى الدولة وتختفي فكرة الانتقام الفردي وتتحول النظم المعيارية إلى نظم مجتمعية تربط العقاب بإصلاح المجرم بعد أن تم لفت الأنظار إلى المجرم ذاته لا إلى الجريمة ، فكان أن تركز الاهتمام حول المجرم ودراسته دراسة علمية لمعرفة دافع الجريمة

من كل هذا نلاحظ تطور مفهوم العقاب فبعد أن كان مجرد رد فعل ضد العمل الإجرامي ووسيلة للانتقام والقمع ، أصبح البحث عن الوسائل التي تتيح إصلاح المجرم وتحد من انتشار الجريمة في المجتمع

عاشراً: الضبط والاتجاه التكاملي في بناء الاستراتيجية:

يحقق الاتجاه التكاملي أسلوباً ناجعاً في حل المشكلات المنبثقة عن تفاعل الظروف الاجتماعية والتاريخية بالأعراض الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويعتمد هذا الاتجاه على ركائز أساسية تنتظم فيها العلاقات بنسق متكامل تؤثر فيه كل ركيزة بالركائز الأخرى

وإذا كان التحليل يستوجب التبويب في عناصر محددة لبناء الاستراتيجية في الضبط الاجتماعي ، إلا أن التنفيذ على مستوى البرامج يتطلب تكاملاً في المشروعات لتحقيق انسجام بين الأهداف النوعية للاستراتيجية والأهداف النهائية لمؤسسات الضبط الاجتماعي

ويوفر هذا المدخل تحقيقاً لوظائف الضبط الاجتماعي المتمثلة بأسس توافق سلوك الأفراد مع مجموعة القواعد والأحكام والنظم المعيارية ، كما

يتجه نحو ضبط المشكلات الفردية والخاصة التي لم تستطع مؤسسات الضبط الاجتماعي أن تقوم بأدائها على الوجه الأمثل . فقد يحدث أحياناً أن تتولد بعض المشكلات والمسائل الخاصة نتيجة ظروف وأوضاع معينة فتحتاج إلى معالجة من طبيعة محددة أو خدمات خاصة أو إضافية ويبرز هنا دور المختص الاجتماعي الذي يضطلع بمهمة تقديم الخدمات ومعالجة تلك المسائل الفردية والخاصة عن طريق اقتراح سياسات وبرامج تنفيذية تعمل على إيصال الخدمات الرسمية لتلك الحالات عن طريق المنظمات والمؤسسات الرسمية ، وتقديم الإرشادات والمساعدات الاجتماعية والنفسية التي من شأنها أن تعيد الأفراد إلى البوتقة الاجتماعية ، وتعينهم على مجابهة أوضاعهم ومتابعة حياتهم بشكل سوي وناجح ، ولهذا كانت الخدمات الأمنية في هذا المحور تقتصر على حل ومعالجة بعض المشكلات التي تتولد في إطار المجتمع من خلال حلول جزئية تتجه نحو الفرد دون أن تتعدى ذلك إلى البيئة الاجتماعية التي ولدت الظروف الداعية والمسببة للمشكلة التي يعاني منها الفرد

إن أهم ما يميز هذا الاتجاه هو التكامل في أداء الخدمات الرسمية العامة منها والخاصة وتسخيرها لمعالجة المشكلات المتجددة والملحة التي تواجه الأفراد ، والتي تستلزم تركيزهم ومضاعفة الجهود والتصدي لها في سبيل ضمان سير عمليات التنمية بالوجهة الصحيحة استناداً إلى فلسفة تربط بين مفهوم الضبط وبين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم فيه استناداً إلى محاور رئيسة في التنمية الاجتماعية توضح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية ، وتحدد مسارها وتبين العقبات التي تحول دون تحقيق أبعادها ، وتشخص المشكلات الاجتماعية التي قد تتواكب معها

ولا سيما في مرحلة عدم الاتساق والتوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي

وإذا كانت الفلسفة الواضحة بمحاورها السابقة تشكل شرط الضرورة للنهوض بواقع التنمية الاجتماعية ومؤسساتها فإن الشرط المتمم له يكمن في تبني مناهج في البحث والتحليل تتسق مفاهيمها ومعطيات المجتمع العربي إن النهوض بواقع مؤسسات الضبط الاجتماعي يجب أن يتجه نحو تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصاً يستند إلى أسس البحث العلمي السليم ، بما يمكن من تشكيل نماذج وأنماط بمستوى النظرية الاجتماعية تنسلخ منها مفاهيم ومؤشرات تتواءم ومعطيات المجتمع

من هذه النقطة بالذات تبرز أهمية تصميم نماذج لفهم مسائل الضبط الاجتماعي ، تربط ما بين النظرية والواقع بسلسلة من الخطوات المنهجية تستطيع من خلالها فهم المشكلات والمسائل الاجتماعية فهماً سليماً ولعل في تحديد النماذج المنهجية وامتحانها في بحوث الضبط الاجتماعي ما يسمح بتطوير مناهج البحث وأدواته واستخلاص النموذج الأنسب والأفضل لتشخيص الواقع الاجتماعي ومعرفة أبعاده بصورة دقيقة

وينطلق هذا الفهم المتكامل لركائز استراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي من الأسس المعيارية المستمدة من مقومات المجتمعات العربية ، والمرتكزة على تراثها الأصيل والمستوعبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تلك المجتمعات ، وتقوم بتنفيذ تلك الاستراتيجية مؤسسات اجتماعية تربوية وإعلامية وأسرية تحقق الإيقاع المتوازن والسليم بين قواعد الضبط وحرية الإنسان في الإبداع والتفكير

ويتحقق التوازن بين محاور التنمية في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية ، التي تتحول إلى برامج من خلال المؤشرات النوعية ، ويصبح ضرورياً أن يرتبط أي مشروع اجتماعي مع الأهداف التنموية ، وأن تتضح الأسس والمنطلقات التي يبنى عليها المشروع من أجل ربطه بالقطاع الذي ينتمي إليه ، وبالأهداف الكبرى التي تحكم مسار المجتمع بأكمله ومن هذا المنطلق تصبح ترجمة الأهداف النوعية إلى أهداف كمية ، ومن ثم إلى برامج ومشاريع محددة من المنطلقات المنهجية التي ترمي إليها استراتيجية الضبط بلوغاً إلى مرحلة متقدمة تسير فيها حركة التنمية بشكل مستمر ومتوازن

واستناداً إلى ذلك تبرز أهمية المؤسسات التربوية بالإضافة إلى العائلة في مضمار تنشئة الطفل فالمدرسة مؤسسة اجتماعية تتدخل بشكل مباشر وفعال في عملية تكيف الطفل مع عالمه الخارجي ومما لا شك فيه أن المدرسة سوف تأخذ مجالاً أوسع في تحمل مسئولية تربية الأطفال ، الأمر الذي يفسح المجال أمام العائلة لإشباع الحاجات النفسية والعاطفية للطفل بصورة أفضل

وتتأكد أهمية المؤسسات التعليمية والرسمية في عملية التنشئة مع تزايد دخول المرأة ميدان العمل وانخراطها في أمور المجتمع ، مما يحتم عليها البقاء خارج منزلها لفترة طويلة وهنا تغدو الحاجة ملحة إلى تطوير وظيفة المدرسة بحيث تسهم باستثمار أوقات الفراغ إلى جانب وظيفتها التربوية كأن تصبح ساحات المدارس وملاعبها ميدان تجمعاتهم وممارسة هواياتهم تحت إشراف مختصين أثناء الإجازات الطويلة والقصيرة

ومما يتمم وظيفة المدرسة والمنزل إنشاء نواد وساحات شعبية ومتنزهات عامة توفر للأفراد المتعة والبهجة والفائدة وتبعد عنهم الملل والضجر والأذى الذي يلحق بهم جراء انتشارهم في الشوارع العامة

ولعل دور الحضانة ورياض الأطفال من أهم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الأطفال وتغرس فيهم القيم الاجتماعية الجديدة منذ نعومة أظفارهم وتعدهم لأن يكونوا في المستقبل شباناً أصحاء جسمياً وعقلياً وتتعدى أهمية دور الحضانة تنشئة الأطفال لتكون جزءاً من عملية الانتاج نفسها فهي توفر المناخ الملائم لعمل المرأة الذي يعد قوة إضافية تدفع عملية التقدم إلى الأمام ، وتوضح الدراسات الميدانية حول العائلة العربية ووظائفها أن كثرة عدد الأطفال في المنزل مع عدم توفر المؤسسات الاجتماعية الحيوية ، وغياب من يرعاهم في حال ذهاب المرأة للعمل ، كل ذلك يشكل خللاً في أداء وظائف الأسرة في الضبط الاجتماعي وإذا كانت الحاجة ماسة إلى قيام العديد من دور الحضانة فإن هذا لا يعني إنشائها بصورة عشوائية ، بل لا بد من إجراء دراسات اجتماعية لمعرفة حاجات المجتمع منها وتعيين أماكن توزعها الجغرافي والاجتماعي والعلاقة بين الأسرة والأمة علاقة وظيفية وعضوية ، والوقفة عند العلاقة بين الأسرة والأمة من جهة وواجب الدولة نحو الأسرة وحمايتها من جهة ثانية يعد من أهم ما يجب أن يعنى به الباحثون في هذه المرحلة لإبراز بعض النقاط التي باتت تختلط على كثير من المفكرين والعلماء فعلى المستوى التحليلي تتميز الأسرة كخلية بتركيب وبنية ووظيفة ومن هنا فإن نشاط الخلية في تلك المستويات التنظيمية يؤثر إلى حد بعيد بأركان الأمة أما على المستوى التطبيقي العملي ، فإن العناية بالأسرة تشكل منطلقاً لازدهار الأمة وعلو نشأتها

هذا وقد اعتمدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية استراتيجية للعمل الاجتماعي العربي والأسرة ، تتمثل في الجهود الفكرية العربية لتحديد المسار الأمثل وتوضيح معالم الطريق الرئيسة للعمل الاجتماعي الذي يعد مكوناً من مكونات التنمية الاجتماعية وقد تحددت ركائز استراتيجية العمل الاجتماعي في نطاق الأسرة انطلاقاً من نصوص ميثاق العمل الاجتماعي ، حيث تضمنت ضرورة الاهتمام بالأسرة وتأمين حمايتها لتمكينها من الاضطلاع بمسئولياتها في المجتمع ، وشملت الاستراتيجية جملة من المنطلقات الأساسية للعمل الاجتماعي في إطار التنمية ودعم الأدوار التربوية التي تقوم بها الأسرة والمنظمات الأهلية والجماهيرية في تكوين الفرد على أساس من القيم ومقومات المواطنة الايجابية كما اهتمت أيضاً بمشكلات الأسرة المفككة ودعت إلى العمل على مواجهة تلك المشكلات ، وتدريب الأسرة الفقيرة على مهارات إنتاجية تمكنها من العيش الكريم ، وحثت على إصدار التشريعات لحماية الأسرة وتنظيم العلاقات بين أفرادها وإنشاء مؤسسات لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

ويعد انحلال الحياة الاجتماعية وتفكك الروابط القائمة بين الناس من أبرز العوامل التي تؤثر في حياتهم وأمنهم النفسي والاجتماعي وتشكل الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع إطاراً أرحب لتلك الروابط . فالركائز المعيارية والأخلاقية التي تبنى عليها الحياة الاجتماعية هي التي تضمن عدم انحلال الروابط الاجتماعية وضعفها ولا بد من التمييز ما بين التحديات التي تطرحها الحياة الاجتماعية وبين المشكلات التي تعاني منها الأسرة ومن ضمنها ما يحدث من انحلال واختلالات

فالتحديات لا تفرز مشكلات أو انحلالاً وإنما تنبع المشكلات من عدم مواءمة أساليب الاستجابة على تلك التحديات للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها أو الحاجات التي تعسى إليها

كما يتضح الفصل بين التحديات والمشكلات عند وضع أساليب مواجهة المجتمع للتحديات ضمن إطار التغير الاجتماعي ، فإن كانت الأساليب متسقة مع الاتجاهات الرئيسة للتغير أضحت سليمة ، وإلاّ فهي في نطاق الظواهر المعتلة التي تسبب إرباكات ومشكلات وانحلالات حيث تفرز مسائل التغير الاجتماعي تحديات قد تنقلب إلى مشكلات إن لم يتم وضع استراتيجية مناسبة لاستيعابها والاستجابة لذلك التحدي تتم من خلال تحليل الموازنة بين اتجاه وتواتر نمط التغيرات الاقتصادية من ناحية ، والعلاقات والوظائف الأساسية للأسرة من ناحية أخرى

واستناداً لذلك التحليل يتم اعتماد استراتيجية في الضبط الاجتماعي تهدف إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وتغيير في البنية الأساسية للمجتمع ، وفي العلاقات الاجتماعية التي تنظم علاقة الأفراد بعضهم بالبعض الآخر ، وعلاقتهم بالمجتمع ومؤسساته المختلفة ، إذ تعتمد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها إلى صياغة أهداف محددة ، تعمل على تحقيقها من خلال التوجهات العملية التي تعتمدها في تنفيذ برامجها وتسخر المؤسسات في سبيل ذلك جملة من الامكانات المادية والبشرية ، في إطار ما يعرف بإدارة التنمية على مستوى المشروع التي تبغي تحقيق التوازن بين الامكانات البشرية والمادية بحيث تتواءم مع الأهداف المجتمعية وتسهم التوجهات العملية والتطبيقية في خدمة تلك الأهداف طبقاً للإمكانات المتوفرة والتوجهات القائمة

وتنبع المشكلات العصرية من أسلوب مواجهة المجتمع والأسرة لمتطلبات التغير الاجتماعي والاقتصادي . وهكذا يتم الفصل على المستوى التحليلي بين التحديات التي تطرحها الحياة الاجتماعية ، والمشكلات التي تعاني منها الأسرة خلال سعيها لتلبية احتياجاتها الأساسية ، حيث يفرز قصور أساليب مواجهة تلك التحديات للأهداف والحاجات التي تسعى الأسرة لتحقيقها وتلبيتها ، مشكلات واختلالات ترتبط بسمات العصر . فالجريمة وانحلال الروابط الأسرية وضعفها والاغتراب وعدم كفاية الوسائل المادية لتلبية الحاجات الأساسية تشكل أعراضاً لتحديات أكبر ترتبط بقصور أساليب مواجهة المشكلات ، وعدم اعتماد استراتيجية واضحة المعالم في الضبط الاجتماعي على امتداد الوطن العربي بما يحقق الأمن والاستقرار

إن احتضان المؤسسات الاجتماعية لتلك التغيرات وسن القوانين المناسبة لها ، يحقق الانسجام بين الأوضاع المستجدة والوظائف المتغيرة للأسرة ، فعملية الضبط الاجتماعي التي تمارس من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، كثيراً ما تحمل في طياتها عناصر التناقض بين القديم الذي يمكن أن يقف عقبة في طريق التقدم وطموحات المستقبل ، والجديد الذي يتواءم مع عملية التغير الاجتماعي وهنا نعمق أهمية دور الإسهامات التي تقدمها الأسرة العربية لحل ذلك التناقض من خلال عملية الفرز بين الغث المرتبط برواسب الماضي السلبية والثمين الملائم لمنطق التطور ووجهة التقدم في إطار استراتيجية للعمل الاجتماعي العربي ، تتشابك فيها الحلول الوطنية مع الجهود القومية لتحقيق الأمن الاجتماعي العربي بمفهومه الواسع .

المراجـــع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ إبراهيم، سعد الدين تأثير العوامل البنائية والمؤسسية على التكييف المهني لعناصر الطاقة البشرية الكويت، ١٩٧٥م.

٣ أحمد خليل. المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع بيروت: ط ١، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

٤ ـ الأخرس، محمد صفوح. تركيب العائلة العربية ووظائفها ط١، دمشق وزارة الثقافة، ١٩٨٢م

٥ ـ ـــــ الرعاية والتنمية الاجتماعية دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨١م.

٦ علم الاجتماع ط ٤ جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، ١٩٨٤م.

٧ آغا، صلاح يوسف قانون أصول المحاكمات الجزائية. ١٩٧٨م.

٨ بدر، أحمد صوت الشعب. الكويت. وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م

٩ بدوي، أحمد زكي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، د ت.

١٠ ـ أبو بكر، حسن محمود. القيم الاجتماعية والجريمة في السودان الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، د ت.

١١ ـ بوريكو، بودون وف. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ط ١، ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

١٢ ـ الجابري، محمد عابد. العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في

التاريخ الإسلامي ط ١ ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٧١م .

١٣ ـ جان كزنوف دعائم علم الاجتماع ط ١ ، ترجمة عادل العوا ، دمشق . دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٩م .

١٤ ـ جوخدار ، حسن قانون الأحداث الجانحين طبعة خاصة الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٩٨٥م .

١٥ ـ حسن ، محمود بخيت . شرح قانون العقوبات اللبناني القسم الأول . بيروت ، ١٩٧٦٨م

١٦ ـ حطب ، زهير السلطة الوالدية . دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها بيروت : معهد الإنماء العربي . د . ت .

١٧ ـ حومد ، عبدالوهاب الإجرام السياسي بيروت : دار المعارف ، ١٩٦٣م .

١٨ ـ ابن خلدون . المقدمة . وزارة الثقافة ، ١٩٧٨م

١٩ ـ خليفة ، إبراهيم . مجلة الأمن والحياة ، العدد ١٥ ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٣م .

٢٠ ـ درويش ، يحيى حسن «الرعاية اللاحقة وأثرها في الحد من الجريمة» ورقة مقدمة إلي الندوة العلمية الثامنة عشرة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٦م .

٢١ ـ دوركايم ، إميل قواعد المنهج في علم الاجتماع ترجمة محمود قاسم ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠م .

٢٢ ـ رباح ، عسان ظاهرة الإجرام في حرب السنين . ط ١ بيروت دار المسيرة ، ١٩٧٩م

٢٣ ـ زهران، حامد عبدالسلام. علم النفس الاجتماعي ط ١، القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٧م

٢٤ ـ السراج، عبود. شرح قانون العقوبات الاقتصادية. دمشق مطبعة خالد بن الوليد، ١٩٨٢م

٢٥ ـ ـــــ علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي جامعة دمشق، ١٩٨٥م

٢٦ ـ سعفان، حسن أسس علم الاجتماع القاهرة، ١٩٦٠م.

٢٧ ـ سلطان، محمود السيد دراسات في التربية والمجتمع ط ٢، ج ١، مصر: دار المعارف، ١٩٧٥م

٢٨ ـ سوفي، ألفرد الرأي العام دمشق وزارة الدفاع، إدارة التوجيه المعنوي، ١٩٧٠م

٢٩ ـ الصادي، فوزي أحمد «رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة» ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية الثامنة عشرة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٦م.

٣٠ ـ صحيفة تشرين، العدد ٥٩٢٩، ٧/ ٥/ ١٩٩٤م. الجمهورية العربية السورية.

٣١ ـ صحيفة الحياة، العدد ١١٣٢٢، ٢٤/ ٢/ ١٩٩٤م.

٣٢ ـ عبدالدائم، عبدالله التخطيط التربوي. بيروت: دار العلم للملايين، د ت

٣٣ ـ عبدالعال، عبدالحليم «تجارب وخبرات محلية ودولية في الرعاية اللاحقة» ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية الثامنة عشرة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٨١م.

٣٤ـ فاضل، محمد. قانون العقوبات القسم الأول أملية جامعية، ١٩٦٨م.

٣٥ـ فيبر، ماكس دراسات نقدية في خدمة منطق العلوم والثقافة ومحاولات في نظرية العلم. ترجمة تيسير شيخ الأرض، دمشق. وزارة الثقافة، ١٩٧٦م.

٣٦ـ كاره، مصطفى عبدالمجيد. «العقوبة في الشريعة الإسلامية» ورقة مقدمة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

٣٧ـ كرم، عبدالواحد. معجم المصطلحات القانونية. ط ١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٩٨٧م.

٣٨ كوفلي. المتداول في علم الاجتماع

٣٩ـ لوك السلطة في المجتمع (الفصل الثاني).

٤٠ـ ماركس، كارل. رأس المال. دمشق. وزارة الثقافة، ١٩٧٧م

٤١ـ مايرز، تشارزل. أ التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي. استراتيجيات التنمية ترجمة إبراهيم حافظ. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦م.

٤٢ـ مدكور، إبراهيم. معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

٤٣ـ مركز أبحاث مكافحة الجريمة. الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. ج ١، الرياض: وزارة الداخلية، ١٣٩٦هـ.

٤٤ـ مصلح، أحمد منير التربية العامة كتاب لدور المعلمين. دمشق: وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، ١٩٧٢م

٤٥ ـ مكي، عباس دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، بيروت: معهد الإنماء العربي، د. ت

٤٦ ـ ميتشيل، دينكن معجم علم الاجتماع ط ٢، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت دار الطليعة، ١٩٨٦م.

٤٧ ـ نادر، لورا «اتجاهات سائدة في علم الإنسان وعلم الاجتماع»، بحث غير منشور (باللغة الإنجليزية)، تم عرضه في ندوة علمية أشرف عليها مركز البحوث العلمية في سورية

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٥ - ٢٣ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠